آراء
العـــدد 99
سبتمبر - 2015
حـــول الـخـلـيـــج

معالي إياد مدني لـ ( آراء حول الخليج):

## ■ منظمة التعاون الإسلامي تشكل وحدة لفك النزاعات قبل وقوعها

## ■ اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية وتوظيفها لخدمة أجندتها

## دول الخليج الأولى عالمياً في الانفاق العسكري وإيران تمتلك أكبر ترسانة بالستية

## إيران تخطط أن تكون ثاني أكبر منتج نفطي في العالم 2018

ملف العدد:

# إيران والخليج.. صراع أم جوار؟»

تركيا لم تعارض الاتفاق الإيراني لأنها تبني مفاعلاتها

طهران عرضت على الغرب 50 مشروعاً نفطياً بـ 185 ملياراً

حركة الصابرين رأس حربة إيرانية لنشر التشيع في فلسطين

# نسابق الزمن
# لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

# تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

# آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
**د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر**
sager@grc.net

مدير التحرير
**جمال أمين همام**
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
**أحمد صلاح**
asalah@grc.net

التصميم الفني
**سالم عبدالله**
s.i.abdullh@grc.net



الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله



الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر


**الإعلانات والمراسلات:**

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa


## افتتاحية العدد — 4

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

**دول الخليج في مواجهة تجاوزات إيران**

## قضية العدد — 8

**التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران: الواقع والمستقبل**

**د. ظافر محمد العجمي**

## دراسة — 16

**بعد الاتفاق النووي.. كيف يتعامل العرب مع إيران؟**

**د. معتز سلامة**

## حـــوار — 24

**معالي إياد مدني لـ ( آراء حول الخليج):**
**منظمة التعاون الإسلامي بصدد**
**تشكيل وحدة لفك المنازعات ومنع وقوعها**

## إصدارات — 104

**الإرهاب الإيراني: حقائق وبراهين**

## وقفة — 106

**إيران .. تاريخ من العداء لجيرانها**

**جمال أمين همام**



**ثمن النسخة**

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

**الاشتراك السنوي:**

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

## ملف العدد

| | |
|---|---|
| د. محمد السعيد إدريس | 32 |
| د. على الدين هلال | 37 |
| د. محمد بن صقر السلمي | 41 |
| د. سلطان محمد النعيمي | 45 |
| د. مصطفى علوي | 49 |
| د. محمد زاهد جول | 53 |
| د أشرف محمد كشك | 62 |
| د. جاسم يونس الحريري | 66 |
| د. أحمد قنديل | 72 |
| د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج | 76 |
| د . صدقه يحيى فاضل | 80 |
| شريف شعبان مبروك | 83 |
| د. نورهان الشيخ | 88 |
| د. دانية الخطيب | 92 |
| د. صدفة محمد محمود | 96 |
| حسين سليمان | 100 |

### الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

## هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم هو العدد التاسع والتسعون من مجلة (آراء حول الخليج) وقد تم تخصيص الملف الرئيسي حول مستقبل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية خاصة بعد أن أبرمت طهران الاتفاق النووي مع مجموعة ٥+١، وما تضمنه هذا الاتفاق من بنود معلنة وأخرى غير معلنة، وعلى ضوء العلاقات التي تنتهجها إيران مع محيطها الجغرافي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى تلك العلاقات التي بدت في كثير من مراحلها خالية من حُسن الجوار المتبع بين كافة الدول المتجاورة حتى وإن اختلفت في القومية والعرق والدين والمذهب، فطهران ظلت لفترة طويلة جداً تتدخل في شؤون الدول المجاورة، بل جاء ذلك في دستورها بعد قيام الجمهورية الإسلامية إثر ثورة عام ١٩٧٩م، ولقد زاد هذا التدخل وأصبح سافراً بعد سقوط نظام صدام حسين في بغداد عام ٢٠٠٣م، ثم بعد اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي حيث أعطت إيران نفسها الحق في التدخل المعلن في شؤون الدول العربية، بل أعطت لنفسها حق التعامل مع الميليشيات والتنظيمات المسلحة غير المشروعة بدلاً من التعامل مع الدول والحكومات والأنظمة الشرعية في هذه الدول.

إيران تعلن صراحة أنها وصلت لأول مرة في تاريخها الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تغلغلها في سوريا بعد أن أصبحت صاحبة الكلمة العليا في العراق، وبعد أن صنعت ميليشيات حزب الله لتكون ذراعها في لبنان وبلاد الشام، وتريد بشكل غير مسبوق في التاريخ التدخل في اليمن عبر دعم انقلاب طائفي حزبي فئوي هو انقلاب الحوثي ـ صالح، إضافة إلى المحاولات الإيرانية المتكررة لزعزعة أمن مملكة البحرين بعد أن احتلت الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، بل أن طهران تتباهى بأنها تحكم أربع عواصم عربية في الوقت الحالي.

المرحلة المقبلة قد تكون أخطر المراحل التاريخية في علاقات إيران مع جيرانها العرب خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بات في حكم المؤكد أن طهران سوف تمتلك القنبلة النووية وإن تأخر ذلك لمدة تتراوح بين ١٠ و١٥ عاماً، لكن الواضح أن الاتفاق النووي سوف يسمح لها في نهاية المطاف بامتلاك القنبلة النووية، الأمر الذي سوف يخل بالتوازن العسكري والاستراتيجي، لذلك يناقش هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) مستقبل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية على ضوء هذا التطور في ظل التواطؤ الدولي الذي قد يقود إلى خلق بؤرة صراع في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وكذلك يستعرض الخيارات والبدائل المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع التطورات الإيرانية مستقبلاً.

## دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

**ملف العدد المقبل (العراق .. بين الإرهاب والتفكيك)**

- العراق من الداخل: تركيبة النظام الحاكم بين الدولة والتبعية.
- تكريس تقسيم العراق بين الطموح الإقليمي والاسترخاء الدولي ومصالح العراقيين.
- الطائفية في العراق: المخاطر والحلول.
- حقيقة الإرهاب في العراق: الصناعة والتمويل.
- مستقبل السنة العرب في العراق.
- الميليشيات الشيعية المسلحة: الولاءات والهوية والتأثير.
- إيران دولة جوار أم دولة وصاية على العراق.
- الدور العربي في العراق .. وكيف تعود بغداد إلى الحظيرة العربية؟
- الدور الروسي في العراق: مصالح أم استراتيجيات.
- داعش : الحقيقة الغائبة.
- مستقبل التعايش السلمي في العراق.

# دول الخليج في مواجهة تجاوزات إيران

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

دول مجلس التعاون الخليجي كانت ومازالت تحترم الشعب الإيراني، وتتعامل مع إيران من خلال الرؤية للدولة المسلمة الجارة، لذلك أيدت دول المجلس الحل السلمي للبرنامج النووي الإيراني منذ بداية الأزمة، ورفضت الحل العسكري الذي كان يستهدف هذا البرنامج، وكانت دول الخليج ترحب دومًا ومن حيث المبدأ بأن تكون إيران جزءًا من المجتمع الدولي بعد أن ظلت لعقود تعاني من عدم الثقة وضعف المصداقية، وكانت دول الخليج تؤيد دائما الحل السلمي لأزمة البرنامج النووي وفقاً للضوابط الدولية التي تقرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن دول الخليج كانت تنظر بعين الاستحسان إلى كل بادرة انفراج كانت تلوح في أفق السياسة الإيرانية لذلك كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - أول من قدم التهنئة للرئيس حسن روحاني بعد فوزه بساعات قليلة بالرئاسة الإيرانية، إلا أن إيران كانت دائما تسيء التعامل مع المبادرات والمواقف الخليجية، ومنها على سبيل المثال تباطؤ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في زيارة المملكة، بل أخذ يضع الشروط ما أدى إلى عدم إتمامها.

وكان رد طهران يأتي دائماً عبر رسائل مغايرة وتحمل إشارات لا تتضمن نية التعامل مع دول مجلس التعاون بود أو في إطار حسن الجوار، ثم ازدادت وتيرة هذه الرسائل عندما بدأت طهران تحاول التدخل في شؤون دول المنطقة ومنها مملكة البحرين، ومن قبل التدخل السافر في الشأن العراقي، والانحياز غير المبرر لرئيس النظام السوري بشار الأسد ضد الشعب السوري في سابقة لم تحدث من قبل حيث تنحاز دولة إلى نظام فاشي ورئيس طاغية ضد شعبه بهذا الشكل السافر الفاضح، ثم سعت طهران إلى تكرار التجربة في اليمن حيث أرادت فرض ميليشيات طائفية مسلحة عبر الانقلاب لحكم اليمن من خلال الانقلاب الذي قادته ميليشيات الحوثي/ علي عبد الله صالح المدعومة ضد الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً وإقليميا ومن داخل اليمن نفسه، بل تفاخرت إيران بأنها تحكم أو تسيطر على أربع عواصم عربية، حيث خرجت تصريحات من طهران تتطاول على دول المنطقة العربية ودول الخليج، ونصب النظام الإيراني نفسه الناصح والواعظ والمتشفي

وكأن شغلـه الشاغل منطقة الخليج والـدول العربية، وفي ذلك مغالطة تاريخية كـبرى ومحاولة انتقامية من المنطقة، مستغلة إيـران ما حدث في المنطقة العربية جـراء ما يُطلق عليه ثورات الربيـع العربـي، وكذلـك استغلت حالـة الوفـاق الغامضة مع واشنطـن والتي مازالت محل تساؤل وعلامات استفهام كثيرة، وإن كانـت المستجـدات قد حملـت بعضاً مـن الإجابة عليها في الوقـت الحاضر وسـوف يحمل المستقبل القريـب الإجابة على بعضها الأخر.

إيران ومن خـلال سياستها العدائية لدول مجلس التعاون الخليجـي، وعبر محاولاتها التسلـل إلى الشـأن العربي بإثارة المذهبيـة والطائفيـة المقيتـة تـارة، ومـن خـلال التعامـل مع التنظيمـات السريـة والميليشيات المسلحة تـارة أخرى، أو دعم جماعـات إرهابية مسلحة لزعزعة الاستقـرار الإقليمي، تقدم نفسهـا إلى الغـرب على إنهـا رجل الإطفـاء في المنطقة، ويبدو أنهـا نسيت أو تناست عـن عمد حقيقة الجغرافيـا السياسية، والبعد التاريخي وأسس الجـوار التي كانت ومازالت قائمة بين ضفتـي الخليج، أي بين العرب والفرس، وربما أساءت طهران فهـم سياسة طول النفس الخليجيـة وفهمتها بالخطأ على إنها شـيء آخر، وأرادت أن تتجاهل إيران حقيقة أنها الدولة الهشة الأولى في المنطقـة نظراً للفسيفساء غير المتجانس الذي يتكون منـه المجتمع الإيـراني، أو ربمـا أرادت أن تصـدق أنها الدولة المحصنـة ضد التقسيم والتفتيت في حـين أنها الدولة الوحيدة المهيـأة لهـذا السيناريـو نظـراً للتركيبـة الطائفيـة والعرقية والمذهبيـة والدينيـة والقوميـة الهشـة التي يتسم بهـا المجتمع الإيـراني والذي تحكمه سياسة قبضة حديدية فجة ولذلك فإن هـذه الفسيفساء معرضة للانهيار أسـرع مما تتصور إيران أو الغرب.

إيران لن تستمر إلى الأبد تتلقى الدعم الروسي والصيني، وفي قناعتنـا أن دعـم موسكو لطهران طيلـة السنوات السابقة كان لأسبـاب تكتيكيـة وفي إطار التنافس الروسـي ـ الأمريكي، لكـن المعـروف أن روسا لن تسمح على المـدى البعيد لإيران أن تهدد حدودها أو تعكر صفو استقرار منطقة بحر قزوين، وهذا الوضـع ينطبق على السياسة الصينيـة وبقية الدول التي كانت داعمة للموقف الإيراني خلال أزمة الملف النووي وكانت طهران تعتمد عليها في التسليح العسكري والدعم السياسي حيث بدأت تتغير أطـراف المعادلة في الوقت الحاضـر وسوف تزداد تغيراً في المستقبـل لأسبـاب كثيرة، لذلـك على إيـران أن تتعامل مع المتغيرات بذكاء وأن تتخلى عن العنجهية والغرور غير المبرر.

ولقـد جاء الموقـف السعودي بوضـح كامـل، ودون لبس أو التفاف للتعامل مع إيران وسياستها في المنطقة، ولقد عبر وزير خارجيـة المملكة عادل الجبير بدقة وبمـا يعكس جوهر سياسة المملكة التي لا تعرف المنطقة الرمادية، وطالب طهران صراحة باستخدام الاتفاق النووي مع القوى الكبرى لتحسن اقتصادها وليـس لمواصلـة مغامراتها في المنطقـة، بل كانـت تصريحاته واضحـة عندما قال « إذا حاولت إيـران أن تسبب مشكلات في المنطقـة فنحن سنواجهها بحزم، واستطرد أن كل دول المنطقة تريـد أن ترى حلاً سلميا للبرنامـج النووي الإيراني الذي يقوم على نظـام تفتيش قوي ومستمر للتأكد مـن أن إيران لا تنتهك بنـوده، وحول تدخل طهـران في الشأن العربـي والخليجي قال الجبـير « إن مشكلـة إيران هـي تدخلها في شـأن دول المنطقة وأعمال الشغـب التي تقوم بها وعلى رأسها دعم الإرهاب وانها تمثل القلق لدول الخليج، وهذا الموضوع يجب مواجهته بحزم».

وهـذه المواقـف والتصريحـات الرسميـة التـي يساندها الموقـف الشعبـي في السعوديـة ودول مجلس التعـاون تحمـل رسائـل واضحة وجلية لإيـران مفادها أن دول الخليج والمنطقة العربيـة ليست أرضـاً فضاءً أمام طهـران، وأن هذه الدول لن تـترك إيـران تعيث فساداً كمـا تريد الأخـيرة، وأن هذه الدول وفي مقدمتهـا المملكة العربية السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي أمـام جرائم إيـران المتكررة ، وأن السعوديـة ستقف بالمرصاد للمحـاولات الإيرانيـة الضارة بالمنطقـة، وعليه يجـب أن تعي طهـران الدرس، وتتفهـم مواقـف وسياسات المملكـة العربية السعودية التـي أرسى دعائمها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ بقوة ووضوح وهي سياسة لا تقبل المساومة على مقدرات وأمن واستقرار المملكة ومنطقة الخليـج، ولا تعرف الحلول الوسط، وعلى طهران أن تتخلى عن هوايتهـا القديمة وهي التدخل في الشـأن الخليجي، ومحاولات العبـث بالأمن العربـي، وتخرج من سوريا وتـترك هذه الدولة لشعبها، وتكف عن محاولات تصدير أزماتها وطائفيتها المقيتة إلى اليمن والعراق ولبنان وإلا ستجد نفسها مفككة من الداخل ومحاصرة من الخارج و في عزلة إقليمية أشد إيلاماً من العزلة الدولية والحصار الاقتصادي

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

# التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران: الواقع والمستقبل

**تتأثّر دول الخليج العربي بالأزمات الإقليمية ذات التبعات الاستراتيجية أكثر من غيرها، بدءا بالأزمات المتعلقة بالنفط وتقلبات أسعاره، إلى المماحكات الغربيّة/ الإيرانيّة حيال طموحها النوويّ مرورا بالأزمات المباشرة مع إيران كاحتلال الجزر والجرف القاري والشبكات التجسسية والتحريض على التخريب، والتدخل في الشأن الخليجي الداخلي.**

د. ظافر محمد العجمي *

حين تم إنجاز الاتفاق النووي بينها وبين الغرب؛ ولأننا لم نكن فيه الخاسرون ولا الرابحون بل المهمشون فقد محنها الاتفاق فرصة التعملق إقليمياً، فالمنطقة بعد الاتفاق النووي لن تكون مثلما كانت قبله.مما يجعلنا نطرح اسئلة عدة منها شكل سياسة إيران المقبلة تجاه المنطقة، ومكامن القوة والضعف في المنظومة العسكرية التقليدية لإيران ودول الخليج. وتأثير الوفاق النووي الغربي- الإيراني على هذا التوازن، وكيفية تحقيق توازن استراتيجي بعيد المدى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وكيف يمكن إبعاد شبح السباق النووي عن منطقة الخليج وبدائل تحقيق ذلك.

لم تعش الجمهورية الإسلامية الإيرانية حالة من الإنكفاءات جراء تناوب العزلة الدبلوماسية والحصار الاقتصادي عليها طوال الثلاثة عقود الماضية، بل نجحت في تشكيل سياسة تمدد على شكل زحف ناعم تارة أو صلب تارة أخرى، كما وفقت في اختطاف القرار السياسي والعسكري في عواصم عربية أربع. وبفعل التوازنات الجديدة، لن تتردد طهران في استثمار الفوز بدعمها إمكانات سياسية واقتصادية مهولة ستنطلق من عقالها في زمن التدخلات الكبرى، حيث لم تشهد منطقتنا حركة تفكيكية هائلة كالتي تجري الأن إلا في مطلع القرن العشرين. وفي ذلك مؤشرات على أن العلاقات مع إيران ستكون علاقة جوار حادة الجيرة لفترة ليست قصيرة. لكن ذلك لا يعني غياب حيز المناورة الخليجي، فمن أسهل الأمور التي يمكن الوقوع فيها عند القراءة السطحية لخريطة العلاقات الخليجية الإيرانية الراهنة تغليب إمكانية الهيمنة الإيرانية المطلقة. مما يدفعنا لتمحيص محاور أربعة هي مكامن القوة والضعف في المنظومة العسكرية التقليدية لإيران ودول الخليج، تأثير الاتفاق النووي على التوازن العسكري الخليجي- الإيراني، والتوازن الاستراتيجي الخليجي بعيد المدى مع إيران، ثم السبيل إلى إبعاد شبح السباق النووي عن منطقة الخليج

## ١- القوة والضعف في المنظومة العسكرية لإيران ودول الخليج

لمنطقة الخليج العربي أهميتها القصوى لمصالح إيران القومية. فالخليج هو طريق ارتباط إيران الرئيس بالعالم، لتصدير الطاقة، واستيراد البضائع، ونقطة الاتصال بآسيا. كما أن حضور إيران الفعال في القضايا السياسية والأمنية للخليج يزيد من قدرتها على التأثير في القضايا الإقليمية وفي علاقتها مع القوى الكبرى. ويمثل الخليج واستقراره لدول مجلس التعاون نفس الأهمية لإيران، بل أن نفط الخليج هو مصدر الدخل الوحيد للخليجيين والمسطح المائي هو قصبة التنفس لهم. لكن الخليج العربي وبدل أن يكون حلقة وصل بين الساكنين على ضفتيه شكل نقطة خلاف تاريخية. وفى الأشهر الأخيرة زادت أزمة اليمن من حدة التوتر في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من

جانب ودول مجلس التعـاون الخليجي من جانب آخر؛ وكانت أهم مظاهرها الاحتكام إلى السـلاح بين العواصم الخليجية وطهران بشـكل غـير مباشر. كمـا أن الاتفاق النووي الـذي تم في ١٤ يونيو ٢٠١٥ بـين إيران والمجموعـة الدولية جرد إيـران ولو لزمن معين من قدرتها على امتلاك الردع النووي الذي يجعل كل جهد خليجي لبنـاء قدراتها العسكرية مضيعة للوقـت. ولاستمرار وجود ملفات الخلافـات الاثنيـة والطائفية وصراع النفـوذ قائمة بين الطرفين فـإن الاحتكام للقوة بـين المعسكرين يبقى أمـر وارد. فما مكامن القـوة والضعـف في المنظومـة العسكريـة التقليدية لإيـران ودول الخليج؟

يبلـغ عدد منتسبي المنظومـة العسكريـة التقليدية لجمهورية إيـران الإسلامية حـوالي ٥٤٥،٠٠٠ فرد في القـوة الجوية والقوة البرية والدفاع الجوي والقـوة البحرية والحرس الثوري الإيراني، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الايرانية هو أية الله العظمى السيد علـي حسيني خامنئـي المرشد الأعلـى لجمهورية إيـران. وتظهر جـداول الأسلحة المنشـورة في أكثر من مصـدر عسكري مختص إمكانيـات كبيرة للمنظومة العسكرية الإيرانية. لكن وفرة السلاح والرجال لم تمنع العسكرية الإيرانية من أن تواجه تحديات خطيرة عدة، فبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري الإيراني فشلت طهران في توفـير قطـع غيار للمعـدات العسكرية الغربيـة التي لازالت في حـوزة جيشها، إضافة إلى تردي حالـة المعدات الحربية القديمة، وغياب التقنية التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بها جيوش الخليج الأخـرى. كما يظهر قصور ملحوظ في قدرتها على صيانة المعدات الحربية وتوفير إعداد كافية من أطقم الصيانة ،والتدريب الكافي للمـوارد البشرية.كما أن مقدرات الجيش الإيراني تعتبر دفاعية في طبيعتها، حيث أن التدريبات والمعدات المتوفرة،لا تؤهل القوات للقيام بمهمات كبيرة خارج البلاد.فالجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج( انظر جدول ١ المرفق ) إلا أن عدد الدبابات " الحديثة " طبقا للمعايير السائدة لا يتعـدى الـ ٥٨٠ دبابة،وعـدد الدبابات الجاهـزة للاستعمال لا تتعدى الـ ١،٠٠٠ دبابة فقط .

### -القوات الجوية الإيرانية

أما القـوات الجوية الإيرانيـة فليس في وسعهـا التصدي لأي غـزو.ولا زالت تعـاني مـن اشكاليـات في أسرابها الجويـة نظراً لقدم المعـدات العسكرية فيها، ومن ضعف في إمكانيات الصيانة. كمـا تعتبر المقـدرات التكنولوجية المتوفرة للقـوات قديمة مقارنة بالقوات الإقليمية الأخرى ( جدول ٢القوات الجوية الإيرانية)

ولضعـف كفاءة القوة الجوية الإيرانيـة نمت الرغبة بامتلاك خيـار استخـدام الصواريـخ البالستيـة الأكثر كفـاءة من سلاح الجو لاختراق الأجواء المعادية وإيصـال الرؤوس الحربية المزودة بأسلحة تقليدية وأسلحة دمار شامل لأرض العدو.

### -القوات البحرية الإيرانية

ولأن الفرس ليسوا أمة بحرية، فقد ظهـرت القوات البحرية الإيرانية كأصغر فـرع في القوات المسلحة. ومنذ الثورة الإسلامية في عـام ١٩٧٩م، لم يتم إرسال بعثات دراسية بحرية خارج إيران، بل تم تأهيـل البحارة والضبـاط بجامعة الإمـام الخميني للعلوم البحريـة بتكويـن ٤ كليـات لتدريـس العلـوم البحريـة والهندسة الميكانيكية. كما أسسـت أيضا مراكز للعلوم البحرية المتخصصة في منطقـة «بنـدر أنزلي» بمحافظـة جيلان القريبـة من الحدود الروسية.وقد استفادت القـوات البحرية الإيرانية من الحرب مع العراق وخلالها اشتهـرت زوارق «الزودياك » المطاطية الصغيرة التي كانت تعترض ناقلات النفط وخطـوط المواصلات البحرية

**جدول رقم (١) القوات البرية الإيرانية**

| | |
|---|---|
| عدد القوات العاملة | ٥٤٥،٠٠٠ |
| عدد قوات الاحتياط | ١،٨٠٠،٠٠٠ |
| دبابات القتال الرئيسية | ١،٦٥٨ |
| عربات المشاة المدرعة | ١،٣١٥ |
| المدافع المقطورة | ٢،٠٧٨ |
| مدافع ذاتية الدفع | ٣٢٠ |
| قاذفات متعددة الصواريخ | ١،٤٧٤ |
| أسلحة مضادة للدبابات (موجهة) | ٧٥ |
| طائرات عمودية | ٥٠ |

**جدول رقم (٢) القوات الجوية الإيرانية**

| | |
|---|---|
| عدد أفراد القوات | ٥٢،٠٠٠ |
| عدد الطائرات المقاتلة | ٤٧١ |
| طائرات عمودية | ١٢٣ |
| طائرات نقل | ١٩٦ |
| طائرات دعم | ١٢ |
| طائرات عمودية | ١٢٣ |
| طائرات تدريب | ٧٨ |

**جدول رقم (٣) القوات البحرية الإيرانية**

| | |
|---|---|
| عدد أفراد القوات | ١،٨٠٠ |
| عدد الغواصات | ٣٢ |
| عدد الفرقاطات | ٦ |
| مركبات الدوريات والقتال الساحلي | ٢٥٠ |
| مركبات دوريات الشاطئ | ١١١ |
| معدات مضادة للألغام | ٥ |
| مركبات برمائية | ١٠ |
| مركبات دعم | ٢٧ |
| مركبات استطلاعية | ٨ |
| مركبات مضادة للغواصات | ١٠ |
| مركبات نقل | ١٣ |

بـين الخليج وخليج عمـان وشمال المحيط الهنـد. وينازع الحرس الثـوري الإيـراني البحرية الايرانيـة و يملك ٣٥ زورقـا صاروخيا ومئات من الزوارق الساحليـة والدورية الصغيرة، والتي بها يقوم الحرس الثـوري بعقـد منـاورات في مضيق هرمز تحـت مسمى «منـاورات الرسـول الأعظـم البحريـة» و التـي عقـد منهـا تسع منـاورات كان آخرهـا في ٢٥ فبرايـر ٢٠١٥م. وسيبقـى الحرس الثـوري متعطّش للحصول على فرصة لتذكير الغرب بمن يسيطر على زمام الأمور في الخليج، ولذلك تلقّت قوات البحرية الإيرانية أمـراً بتحويـل مركز ثقلهـا إلى خليج عُمـان والبحـر العربي بعد تقسيـم مسؤولية المناطق الجغرافية بينهـا وبين «حرس البحرية الثـوري الإيـراني» لتصبـح مهمـة الأخـير ضمن حـدود الخليج العربـي ومضيق هرمز. وفي ذلك مؤشـر احتكاك بين المجموعتين فالقـوات البحرية الإيرانية تقاتل بانضباط للترويج بأنها «الذراع العسكري الاستراتيجي» لإيران من خلال حماية الممرات الملاحية مـن القراصنة وإيفاد مجموعات بحريـة إلى البحار البعيدة. لذا تظهـر دراسة جداول قـدرات القوات البحريـة والإمكانات تفوقاً نوعياً من الجانب الخليجـي في سفن السطح، يقابله تفوق إيراني في سلاح الغواصات.

### -الصواريخ الإيرانية

تمكنـت إيـران منذ انتهـاء الحـرب الايرانية ــ العراقية من تحقيـق إنجازات مهمـة في مجـال الصناعات الحربيـة، وتشهد بذلـك تراجعـا كبيرا في استـيراد الأسلحـة، ومن أوجـه تقدمها إنتاج مختلف أنواع الصواريخ وقد دفعها للاعتماد على الصواريخ الباليستيـة ضعـف قوتها الجويـة وقدراتها البحريـة الرمزية في الخليج، لتحقيق الضربات طويلة المدى.وتمتلك إيران بالفعل أكبر ترسانة مـن الصواريخ الباليستية والصواريـخ في منطقة الشرق الأوسـط مما جعـل موضوع الصواريـخ البالستية بنـدا رئيسا في ملـف المفاوضات بين طهران ومجموعـة ٥+١. وتحتاج إيران إلى سنوات لتطويـر صواريخ أكثر تهديـداً، فصواريخهم الحالية لها خطـأ محتمـل (CEP) (circular error probable) لا يقل عن ٢٥٠٠ م وهـو ما يضاءل فرصـة إصابة الهدف بشـكل مباشر ومع ذلك لازالت من معكرات استقرار منطقة الخليج العربي .

ولا تظهر المقارنـة وفق «مقياس القـوة العسكرية» بشكل عام فرقـا شاسعـا بين دول الخليـج وإيران، فـإذا كانت إيـران تحتل الترتيـب ٢٣ عالميًّا من ناحية قوتها العسكرية، فإن السعودية أكبر دول الخليج تأتي في المركز ٢٨ عالميًّا . وفي (الجدول ٤المرفق) تتفوق إيران من حيث إجمالي أعداد أفراد القوات المسلحة. وتتفوق أيضا بشكل عام في الأسلحة البرية المختلفة. كما تملك إيران رابع أكبر أسطول بحـري في العالم بإجمالي ٤٤٠ قطعة بحرية. وتملك رابع أكـبر أسطـول غواصات بإجمالي ٣٢ غواصـة، بينما لا تملك دول الخليـج أي غواصـات. إلا أن = جداول «مقياس القوة العسكرية» يظهـر تفوق دول الخليج بشكل عـام في الأسلحة الجوية المختلفة. وغالبيـة سـلاح الجو فيها يتكـون من طائرات مقاتلـة من الجيل الرابع أمريكية وبريطانية الصنع بطرازاتها المختلفة، إلا أن إيران تغلـق هذا الفراغ في حمايـة الأجواء بالصواريـخ، فهي رابع أقوى دولـة في العالم من حيث الصواريخ بعـد الولايات المتحدة وروسيا والصـين. لكـن دول الخليج تملك بطاريـات الصواريخ الأميركية باتريـوت PAC-٣ لاعتراض الصواريخ البالستيـة السريعة ذات الارتفاع العـالي، ويمكن استخدامه لاعتراض الطائرات النفاثة

(جدول (٤) مقياس القوة العسكرية بين إيران ودول الخليج)

| | مقاتل | الاحتياط | طائرة مقاتلة | قطعة بحرية | مدرعة |
|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٢٣٣،٥٠٠ | ٢٥،٠٠٠ | ٦٧٥ | ٥٥ | ٧٩٦٠ |
| الكويت | ١٥،٠٠٠ | ٣١،٠٠٠ | ١٠٦ | ٣٨ | ١٣٥٤ |
| عمان | ٧٢،٠٠٠ | ٢٠،٠٠٠ | ١٠٣ | ١٦ | ١٣٥٠ |
| قطر | ١١،٨٠٠ | ٠٠٠٠٠ | ٧٢ | ٨٠ | ٦١٣ |
| البحرين | ١٣،٠٠٠ | ١١٢،٥٠٠ | ١٠٤ | ٣٩ | ٥٠٥ |
| الإمارات | ٦٥،٠٠٠ | ٤١٢،٥٠٠ | ٤٩٧ | ٧٥ | ٣٠٨٥ |
| المجموع | ٤١٠٣٠٠ | ٦٠١٠٠٠ | ١٥٥٧ | ٣٠٣ | ١٣٨٦٧ |
| إيران | ٥٤٥،٠٠٠ | ٢،٠٠٠،٠٠٠ | ٤٧١ | ٤٤٠ | ٢٩٣٧ |

التي تحلق على ارتفاع منخفض، كما تملك النسخة القديمة وقليلة التكلفة من نفس الصواريخ فئة PAC-٢. وهما قادران على حماية المناطق المكتظة بالسكان كما تستطيع صواريخ باتريوت تغطية ٥٠-١٠٠ كم تقريباً مما يدفع المعركة لتكون فوق الخليج أو داخل المجال الجوي الايراني.

وتمتلك دول الخليج المراكز الأولى بأكبر ميزانيات عسكرية في العالم، بينما تحتل الميزانية العسكرية لإيران المركز ٣٣، وهذا يعكس اهتمام دول الخليج بترسانتها الحربية وجيشها. فوفق تقرير صدر مؤخرا، فإن استنطاق البيانات ذات الصلة يصنع قناعة مؤداها أن دول الخليج العربية تتمتع بميزة هائلة بالتفوق على إيران في الإنفاق العسكري، وفي الوصول إلى الأسلحة الحديثة وامتلاكها على حد سواء. وصحيح أن جيوش دول الخليج العربي تزداد ديناميكية تدريبا أو استيرادا للسلاح، لكنها لا تقوم بتصنيع أي نوع يذكر من الأسلحة الفعالة تقريبًا. مما جعلها مرتهنة للخارج، إلا أنها تعوض ذلك بتحالفاتها العسكرية المتميزة. يقابله في الجانب الإيراني استخدام ناجح للمذهبية كأقوى أدوات القوة الناعمة الإيرانية وقد قد وصلت ذروتها في العالم العربي بحلول العام ٢٠٠٦، وبقيت صامدة حتى عام ٢٠٠٨ حيث بدأت تتراجع بشكل سريع إلى أن تدهورت مع اندلاع الثورات العربية بداية عام ٢٠١١، ثم تعمقت مع اندلاع الثورة السورية واستمرارها. في غياب تام للقوة الناعمة الخليجية.

### ٢- تأثير الاتفاق على التوازن العسكري الخليجي - الإيراني

لم يستبعد أحد من المحللين المرموقين أن تتكبّد دول الخليج التبعات العسكرية «للسلام النووي» المرجو بعد الاتفاق «المعجزة» بين «الشيطان الأكبر» و«محور الشر» فكيف سيعيد الاتفاق السلام والوئام إلى المنطقة إذا كانت هناك مؤشرات على ميلان كفة التوازن العسكري لصالح طهران. فقد وافق الرئيس الأميركي باراك أوباما بانتهازية متهافتة على بنود لم يكن في ثناياها حساب لحلفائه الخليجيين. بل يمكننا القول إن سنوات حكمه كانت الأسوأ ليس على الخليجيين فحسب بل على منطقة الشرق الأوسط، حيث تسببت سياساته فى تأجيج الصراعات والحروب بالمنطقة. فأهم ما تكشف من بنود اتفاق فيينا النهائي يظهر أن هناك تحديات مفزعة في التوازن العسكري الخليجي- الإيراني. ولا يستبعد المرء أي شيء في ظل البيئة الأمنية الناشئة في ضوء الاتفاق النووي. فهو يمثل بداية حقبة جديدة فى تاريخ الصراع فى منطقة الشرق الأوسط، فقد رفعت تل أبيب بعد أسبوعين من توقع الاتفاق شعار الجولان مقابل الاتفاق مع إيران١٢ كما لن يكون ما بعد الإنفاق النووي كما قبله، في معسكرات الجيش الايراني أو الجيوش الخليجية.

فالاتفاق يحرر طهران من القيود، ومن شأن ذلك تعزيز موقعها العسكري في المنطقة. كما أن رفع العقوبات يتيح لإيران العمل على تحديث منظومة التسليح البرية والبحرية والجوية، سعياً إلى تحقيق الهيمنة. فرفع الحظر عن بيع الأسلحة المتطورة، وخصوصاً الروسية والصينية، من شأنه تقوية الحرس الثوري الإيراني ودعم مؤيّديه كـ حزب الله والميليشيات الشيعية في العراق والحوثيّين. فالإلغاء دفعة واحدة لكافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، وفي مجال الغاز والبتروكيماويات والتجارة والتأمين والنقل، المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يعني الانفتاح الاقتصادي مع العالم، يضاف

إليه حصول إيران على ١٥٠ مليار دولار من ودائعها المجمدة والتي ستعين دون أدنى شك ليس على تغيير التوازن العسكري الخليجي - الإيراني فحسب بل وصعود القوى التي تدعمها. كما أن الاتفاق لن يغير من التوازن العسكري الخليجي. الإيراني المائل لصالح طهران في مجال برنامج الصواريخ الباليستية حيث أن الاتفاق لم يطالب بتغيير مات قوم به إيران حاليا من زيادة لترسانتها بل طالب فقط بتقييد تصميم الصواريخ القادرة على حمل السلاح النووي، والتي لم ولن تكون إيران وراء التقدم فيها أصلًا. بل إن الإتفاقية قد شرعت الأبواب أمام إيران بإلغاء الحظر عن المواد المزدوجة الاستخدام، وبإلغاء حظر التسلح وفسح المجال أمام توريد أو تصدير بعض المنتجات التسليحية، ثم إلغاء القيود كاملة بعد خمس سنوات، وهي مدة كافية ستمكن إيران من تعزيز ترسانتها من الأسلحة التقليدية، بمساعدة روسيا والصين. كما تنظر القوى المحافظة والقومية المحيطة بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي إلى الاتفاق باعتباره أداة ضرورية لإزالة العقوبات الاقتصادية وتعزيز قدرات إيران العسكرية التقليدية . وسيكون من الصعب على طهران كبح تيار سليماني وتعزيز تيار روحاني، فطهران تشعر بعد الاتفاق بالقوة والثقة بالسياسات الخارجية العدائية التي قادها الحرس الثوري. وعليه فتدريب وتسليح المليشيات الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان واليمن وسوريا يتطلب زيادة التسلح إن لم يكن للتوسع فللحفاظ على العواصم العربية الأربع التي كانت من مكتسبات المرحلة الماضية ولا يجب التفريط فيها لنشر النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط .

إن صانع القرار في طهران منشغل هذه الأيام بصوغ توجهات توسعية لإيران الجديدة التي ولّدها الاتفاق النووي، فإيران وحلفاءها، بدءاً بالرئيس بشار الأسد مروراً بروسيا والصين وحزب الله وانتهاء بالحوثيين، رابحون من الاتفاق. وإسرائيل ودول الخليج خاسرة. ووفق سياسة أوباما، سيكون هناك تفاهمات تحت الطاولة يسعى إلى «إقامة توازن» بين النفوذ الإيراني -الإقليمي وبين الدور الخليجي. وهو توازن يشكل ركناً رئيسياً من سياسة أوباما الشرق -أوسطية، ما يعني الحد من توسع إيران من دون إلغاء نفوذها، لكن ذلك في تقديرنا هو نتاج قصور لدى رجل واشنطن المصر على المضي قدما في الاتفاق رغم أن عدد المشككين في نوايا إيران أكثر من المباركين للخطوة بعد «السلام النووي» المرجو من الاتفاق «المعجزة» بين «الشيطان الأكبر» و«محور الشر» فما نريده في الخليج وما تريده طهران بينهما برزخ لا يبغيان.

**مقدرات الجيش الإيراني دفاعية لا هجومية والتدريب والعتاد قديم**

ولكون إدارة أوباما لا تملك وسيلة تطمين للخليجيين إلا بتزويدهم بمزيد من السلاح. وعليه ربما يتحقق رد الخليجيين الأسوأ وهو الانطلاق ضمن سباق تسلح بدعوى التوازن مع القوة الإيرانية يرافقه سباق للشركات الأميركية والغربية على الاستثمار في مشاريع التسلح بين الطرفين. وتقول المؤشرات أن دول الخليج ستحتفظ بالتوازن العسكري النوعي، وهو ما التزمه الرئيس أوباما لحلفائه الخليجيّين في قمة كامب ديفيد ١٤ مايو٢٠١٥م. يدعم هذا التفوق النوعي استباق الخليجيين الاتفاق النووي بالتحرك في أكثر من اتجاه كإقامة التحالف العسكري غير المسبوق الذي شنت من خلاله حرب على الحوثة/صالح لكبح جماح المشروع الإيراني.وحصول الخليجيين على عروض جادة لبناء مفاعلات نووية سلمية، تزامنت مع الانفتاح الخليجي على روسيا. لكن على المدى القريب لا تستطيع روسيا أن تكون بديلا عن الولايات المتحدة لأن البنية العسكرية الخليجية وعقيدتها القتالية تعتمد على السلاح الأمريكي، بسبب العداء الايديولوجي التاريخي مع الاتحاد السوفييتي السابق. وعلى دول الخليج استغلال سنوات فترة القيود على التسلح الإيراني لتعزيز تفوقها النوعي على إيران، ورغم إننا لا نحمل كبير وهم في مآلات الأمور وواشنطن بقيادة الإدارة الحالية، لكن صانع القرار الخليجي مطالب بالضغط على واشنطن للتعويض وتبديد شكوك الخليجيين. وهي شكوك قد لا يمكن تهدئتها بإرسال الطائرات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة، فدول الخليج تستطيع شراء ما تريد. والمطلوب ضمانات سياسية كتعويض، كأن تبذل الولايات المتحدة حسن نوايا يختلف عما قدمته في كامب دافيد مايو ٢٠١٥م.

### ٣-التوازن الاستراتيجي الخليجي بعيد المدى مع إيران

جراء الاتفاق النووي الإيراني يبدو الخطاب الخليجي مفتقد لأدوات التطور والبقاء لتعديل ميلان التوازن الاستراتيجي، مسلما بأن تحولاً حاسماً في صالح إيران قد تم وانتهى. بينما يتعيّن على الخليجيين معالجة التحديات الأكثر خطورة في الاتفاق بدل الانسياق في حالة التقهقر إن لم يكن الاندحار الكامل. فتحقيق توازن استراتيجي بعيد المدى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، يتطلب من دول مجلس التعاون اتباع واحدة من ثلاث:

- بالإمكان خلق التوازن الاستراتيجي ببناء هياكل وحدوية وتعاون إقليمي مع كيانات صغيرة، فبإعطاء الكيانات الصغرى عناصر القوة جراء تنافس القوى الكبرى لاجتذابها تتراجع سطوة الكبار. فاللعب على مفارقات التوازنات الدولية قديم قدم

## تمتلك إيران أكبر ترسانة صواريخ بالستية في الشرق الأوسط ما جعلها بنداً رئيسياً في مفاوضات النووي

أطماع الـدول العظمى بالخليـج. فقد كان حاكـم الكويت مبارك الكبـير ١٨٩٦-١٩١٥ يستدعـي الألمـان للتشاور حـول خط برلين بغداد فيهـرع البريطانيين هلعا ليحققوا مطالبـه التسلحية فورا، ثـم يعيد الكـره باستقبال السفـن الروسية. مما خلـق له عناصر قـوة لم يكن يستطيع أن يوفرها بنفسه، بل نتيجة ظروف المنافسة السائـدة. التي لا تسمح بتغيير الوضع الراهـن «Status quo» طالما يخل بالتوازن الاستراتيجي.

– الدفـاع عن أمنها بالاعتماد علـى الذات دون اللجوء لدول أخـرى بإنتـاج وسائل الدفاع عبر تسخير المقـدرات الاقتصادية لحالـة التعبئـة التي تفرضهـا لفترة محـددة. أمـا إذا كان من الصعـب تحقيق تكافؤ بين الخليج و إيران من حيث عدد الرجال وقطـع السـلاح التقليـدي، وإذا كان مـن الصعـب أن يمتلكـوا "التفـوق" الاستراتيجـي فليس مـن المستحيل خلـق «توازن» استراتيجـي، حيـث تحتـاج دول الخليـج إلى أن تكـون وسائـل الـردع الاستراتيجية لديها في حالة تأهـب. فاستراتيجية الردع لإجهاض نوايا الأعـداء المحتملين مازالت تمارس كفكر عسكري معاصـر وتسمـى بالضربـة الوقائية، وقـد لا تستطيـع المؤسسة العسكريـة الخليجية أن تؤدي دورا بـارزا في عملية صنع سياسة الـردع الخارجيـة بالدبلوماسيـة المدعومـة بالقـوة العسكريـة الغاشمة، لكنها تملك ما يحقق الضربة الاستباقية غير المتوقعة، وأكاد أجـزم بقدرتهـا علـى النجـاح في الـردع الاستباقي، وهو تضييق الحـدود الفاصلة بين الدفـاع والهجوم.وعلى من يجادل في ذلـك النظـر مليا إلى «عملية عاصفة الحـزم» وما تركته من آثـار سياسية. فقد أثبتت بالتفـوق الكيفي وزخم الهجوم الكمي أنـه ليس مـن العسير على دول مجلس التعـاون خلق عقيدة قتال قـادرة على قلب سنوات من التردد رأسا علـى عقب، بل إنها قد أصابت في الصميم مبـدأ الاعتماد على الدعم الخارجي خاصة من واشنطن. وقد سبق أن أثبتت دراسات عدة أن التفوق المنشور في جـداول الأسلحة والرجال لا يظهر أمور أخرى نتفوق بها على الخصـم، منها الخـبرة القتالية التي دعمتهـا التمارين الراقية مـع الناتو. ووحدة القيادة نتيجة توحيـد مراكز القيادة، والعمق الاستراتيجي العربي، والعقيـدة العسكرية الغربية المتفوقة التي نتبعها وتحقق أهدافها دون تعقيد.

– تحقيـق أمنهـا بالبحـث عـن حلفـاء أقوياء لتحقيـق مبدأ التـوازن، بالدخـول تحـت مظلـة نوويـة أو بامتلاك سـلاح نووي ليتحـول الأمـر من «التـوازن الاستراتيجي» إلى «تـوازن الرعب». الذي قـد يدخلنا حقبة من حقـب الحرب البـاردة، التي ستشهد مراحـل تصعيد ثـم مراحل تهدئة، وتحمل رعـب المجابهة لعقود. ثـم سيقود الطرفـين على ضفتـي الخليـج إلى نوع مـن «اتفاقية سالت» والوفاق القسري لمنع كل لاعب من التصرف وفق مصالحه الضيقة. رغم الخليجيين وإيران يعتقدون أن كل طرف منهم قادر على إدارة المنطقة كلها.

الجانـب المضـيء في معضلـة التـوازن الاستراتيجـي بـين الخليجيـين وإيـران أن العلاقات على ضفتـي الخليج لم تخلو من فترات تـوازن استراتيجي. فقد كان الامتـداد العربي من العراق إلى عمان موازنا للجانب الإيراني. ثم انهار التوازن خلال الحرب العراقيـة الإيرانية ليعود التـوازن الاستراتيجـي بالفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ رغـم أنها كانـت مرحلة قصير المدى لكنهـا كانت مستقرة نسبيا.وتظهـر شواهد كثيرة إمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي مـع إيران إمـا عبر الثلاث محـاور التي سبق ذكرهـا بالترتيبات الأمنيـة الحكيمـة والمبـادلات الدبلوماسية المكثفة وحسـن إدارة العلاقـات مع القـوى الخارجية، أو بحل الأزمـات بإجراءات ذات أبعاد عسكرية. أو بحلول مبتكرة لعل خير مثال عليها «أنفاق غزة» التـي نجحت في فرض تـوازن استراتيجي فرض إعـادة صياغة العقيـدة القتاليـة للجيش الصهيوني بشكل كبـير، على اعتبار أن مركبـات عقيدته لا توفّـر حلولاً للتحديـات التي تمثّلهـا الأنفاق. فكيـف لا تستطيع أغنى ست دول في العـالم في أن تنجح في ابتكار موازن استراتيجي!

### ٤-إبعاد شبح السباق النووي عن منطقة الخليج

بعـد ركـود طويل ومـع تنامـي الجدل حـول الاتفـاق النووي الإيـراني، وظهـور طموحـات نوويـة عسكرية خليجيـة وغموض المشـروع النووي الصهيوني، نتوقع عودة الأصوات الداعية لإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الخليج أو الشرق الأوسط كله. فالاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، مُكوّن له تأثيره في توازن القـوى في المنطقة وإذا سـار تنفيذ الاتفاق بـلا عوائق، كما يرى أكـثر من صانع قرار في المنطقة، فسـوف يحول دون وجود سلاح نـووي في الخليج، ويعـزز إقامة منطقة خالية مـن أسلحة الدمار الشامل، وتلـك مسؤولية المجتمع الدولي كله، لأن الغرب قد يكون قادر على التعايش مع إيران النووية، لكن الخليجيين غير قادرين

علـى ذلك، لسلوك طهـران ولطموحاتها التي تمس سيادة وأمن دول الخليج.

### معوقات السباق النووي على ضفتي الخليج

وإذا امتلكت إيران قنبلة نووية، فإن السعودية سيكون عليها أن تفكـر بجديـة شديـدة في موازنة ذلـك. فالرياض لن تقف مكتوفـة الأيدي. وخير مؤشر على ذلك أنهـا قد وقعت عددًا من الاتفاقيات النووية خلال الفترة السابقة مع دول عدة. منها توقيع اتفاق ببناء مفاعلين نوويين من قبل فرنسا، ومع روسيا تم التوقيع علـى بنـاء ١٦ مفاعلاً نوويـاً وينطبق هذا الأمـر أيضا على دولة الإمـارات. لكن هنـاك أسباب تمنـع دول الخليج مـن التوسع النووي والارتقـاء بمفاعلاتها لدرجة تمكنهـا مـن امتلاك السـلاح النـووي. ومن تلك العراقيـل إن دول الخليج قد وقعـت على معاهدة حظـر انتشار الأسلحـة النووية كمـا وقعت عليها إيـران أيضًا. يضـاف إلى ذلك هشاش القصص التي تـروج لإمـداد باكستان للخليجيـين وخاصة الرياض بالرؤوس النووية، لأسبـاب عدة، فقد رفض إسـلام آباد ما هو أبسـط من ذلك عندما صوت البرلمان الباكستاني على عدم إرسال قوات برية للمشاركة في عاصفة الحزم. كما أن من الأسباب التي تعيق وصول الخليجيين إلى امتلاك السلاح النووي، الأمن الذي توفره الشراكـة الأمنية بـين دول الخليـج والدول الغربية مثـل أمريكا وبريطانيا وفرنسا، بل والاتفاقيات المنفردة مع حلف الناتو ضمن مبادرة اسطنبول ٢٠٠٤م فهذه الـدول والاتفاقيات الأمنية معها هي رادع أكبر من أي مخزون نووي مستقل. أما المعوق الأكبر فهو انعـدام الخبرات النووية الخليجية، وهي دول لا تمتلك الخبرات الكافيـة ليس في هذا المجال فحسب بل في مجالات تنموية حيوية أخـرى اضطـرت لاستيراد الخـبرات لها، وهذا مـا ليس ممكنا مـع مشروع نـووي عسكـري. وإذا كانت هذه هـي معوقات تسلح الخليجيـين نوويا فحال الإيرانيين ليس بأفضل منهم. فقد أدرك النظام الإيـراني عبث تجمد موقفه في قضيـة الأسلحة النووية، فما فائدة حصولها على قنبلـة ذرية أو قنبلتين؛ علماً بأن إخفاء الإنجـاز أصبح مستحيلاً، في مواجهة مئات القنابل التي تمتلكها إسرائيـل. ألا يعطي ذلك الفرصـة الذهبية التي تبحث إسرائيل عنهـا لضرب إيـران بالأسلحة النووية، وذلـك بموافقة وتشجيع أمريـكا وأوروبا. وعليـه يصبح الخيار العسكـري النووي لإيران مراهنـة ذات مخاطـر عاليـة. وكان عليهـا الركـون للعقلانية، فالاتفـاق خطوة أولى نحو ترتيبات إزالة كافة الأسلحة والبرامج النوويـة العسكريـة بالمنطقـة دون استثنـاء البرامـج النوويـة الإسرائيليـة. وعليه يعتبر الاتفاق أساسياً بالنسبة للمنطقة كلها وليس مجرد اتفاق ثنائى له إطار زمني لا يتجاوز عدداً قليلاً من السنوات ينتهي بعده.

### -الأصل هو خلو الخليج من السلاح النووي

بـل إن تراجع طهران عـن طموحها العسكـري النووي والإيمان بمنطقة خالية من السلاح الرهيب هو عودة لأصول الأمور، فالتاريخ يقـول إن شاه إيران كان أول من تحدث في عام ١٩٦٨م، عن إمكانية قيام منطقـة خالية من الأسلحة النووية في الشـرق الأوسط. بل أن أول مبـادرة فعليـة قد طرحتهـا إيران على الجمعيـة العامة لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٤م، من أجل مناقشة موضوع إقامـة منطقة خالية من الأسلحـة النووية في الشرق الأوسـط كبند قائـم بنفسـه. وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٤م وتتويجا لجهود إيران ومصر صادقت الجمعية العامة علـى مشـروع قـرار مصري/إيـراني بأغلبيـة ١٣٨ صوتـا دون معارضـة وامتنـاع دولتين عـن التصويت همـا إسرائيل وبورمـا. وقد تحفظـت إسرائيل دوما علـى ذلك في الجمعيـة العامة لعـام ١٩٧٤ وفي كافة الاجتماعـات الموالية، بحجـة أنه «يتوجـب على دول المنطقة أن تجـري مفاوضات مباشرة بينها»، وهو ما رأت فيه الأطراف العربية محاولة لفرض «التطبيع» والحصول على «الشرعيـة الإقليميـة». وإذا كانت إيـران ذات ارث في رفض دخول السلاح النووي لمنطقة الشرق الأول فدول الخليج لا تقل عنها سلمية ودعـم لمثـل هذا التوجه. فقـد سبق أن أعلنـت دول الخليج ذلك في القمـة الخليجيـة السادسـة والعشرين ديسمـبر ٢٠٠٥م وطلبت في بيانهـا الختامي إنشاء منطقة خالية من السـلاح النووي في الشرق الأوسـط بعـد أن حذفت الإشـارة إلي قصر تلـك المنطقة علي دول منطقـة الخليج العربـي، وكانت تلك الاشارة قـد جاءت في تصريح الأمـين العام للمجلس قبيل عقد المؤتمر اشار فيه إلي أهمية الاتفاق مع إيـران علي إعـلان الخليج العربـي منطقة خالية مـن الأسلحة النووية أملا في أن يشمل المشروع في مرحلة لاحقة العراق وإسرائيل. وربمـا يرى بعض أنصار مشروع قصـر المنطقة الخالية من السلاح النووي على الخليج العربـي وتأجيل مد المنطقة إلى الشرق الأوسط علـى أسـاس أنه إذا كانت الـدول الخليجية بما فيهـا إيران ملتزمة بالفعل باتفاقية منع الانتشار النووي، فما هي المشكلة في تأكيد ذلك مـن خلال إعلان دول توقـع عليه الدول المطلة علـى الخليج العربي وحدهـا بإعلان الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية؟ حيث أن قصـر المنطقة منزوعة السلاح النووي علـى الخليج العربي على أن هذا المشروع ممكن عمليا، كما أن ربطه بالسلاح النووي الإسرائيلي إنمـا يعني تأجيـل المشروع برمتـه لصعوبة قبـول إسرائيل الدخول

**السعودية الـ ٢٨ عـالميـاً وإيران الـ ٢٣ في التـرتيـب العسكـري**

# إيران تمتلك رابع اسطول بحري في العالم بإجمالي ٤٤٠ قطعة و٣٢ غواصة ودول الخليج لا تمتلك غواصات

في منطقـة منزوعـة السلاح النـووي. يرافق ذلـك المطالبة بتطبيق المعايـير الدوليـة لمنـع الانتشار النـووي علـى جميع الـدول الشرق أوسطية بما فيها إيران وإسرائيل. لكن لهذا التوجه الخليجي عيوب منهـا أن هـذا المشروع قد يكـون مقدمة لانفصـال دول الخليج عن المشروع العربي الذي يقضي بإعـلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السـلاح النووي. ذلك، ليسـت هناك آلية أو ضمـان لأن تنضم إسرائيل إلى المنطقة الخليجية المقترحة.

### -آليات تنفيذ غير تقليدية

وقد لا يكون إعلان الخليـج العربي منطقة خالية من الأسلحة النووية أمـرا صعبا، بل هو أسهل الحلول وأسرعها وأكثرها فعالية لكـن الصعب هـو الانحراف عن مبادئ الشرعيـة الدولية وأحكام القانون الدولي رغم الدور المحوري الذي تقوم به هيئة نزع السلاح التابعـة للأمم المتحد من جهود كبيرة في مجـال نزع السلاح، لأن دول كثيرة غير مستعدة للتخلص من مخزونها أو إخضاعها لنظام الرقابـة الدوليـة الشاملة من قبل الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية. يضـاف لذلـك الالاعيب التـي تمارسهـا حكومات عـدة لتحاشي الالتـزام بالقانـون الـدولي. ففي اختتـام أعمال مؤتمـر المراجعة للأطـراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في مقـر الأمم المتحدة في نيويورك ٢٧ أبريل-٢٢ مايو٢٠١٥م ،عطّلت للولايـات المتحدة والمملكة المتحدة وكنـدا إدراج فقرة حول «تطبيق القـرار ١٩٩٥ حـول إنشـاء منطقـة خالية مـن الأسلحـة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فضلاً عن آليات التسليم ذات الصلـة في الشـرق الأوسـط، مما يجعل مـن الأهمية بمكان، تجاوز القرارات التي تصـدر من جهات حكومية و مبادرة ممثلون عن منظمـات المجتمع المدني في الخليج والشرق الأوسط .والتعبير عـن آرائهـم في ملف امتلاك السـلاح النووي الذي ظـل مقتصرا علـى القيادات الأمنيـة والسياسية العليا في بلـدان المنطقة بما في ذلـك إسرائيل وإيران. حيث ان الرغبـات الشعبية أكثر عدالة من رغبـات الحكومات، كرغبـة الشعوب في العيش في سـلام. بعد ان أعيتها الحروب والنفقات العسكرية والتوترات والانتهاكات لحقوق الإنسـان. وعليه ربمـا من الافضـل ان تبدأ الجهـود بحملة توعية بالأخطـار الناجمة عن الأسلحة النووية عبر منهج تعليمي يبدأ من الصغر للتوعية بالأخطار الصحية والإنسانية والاجتماعية والبيئية للأسلحـة النووية. بالإضافة إلى دور مراكـز الابحاث والدراسات الأمنيـة والاستراتيجية في بحث سبل جعـل الخليج العربي منطقة خاليـة من السلاح النووي، ومن تلـك الجهود المبكرة المؤتمر الذي نظمـه مركز الخليـج للأبحاث في دبي عـام ٢٠٠٣م لجعل الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وليس الوقت متأخرا على ذلك فقد تم الاتفاق على تحديد مناطق منزوعة السلاح في كل من القارة القطبية الجنوبيـة، والفضاء الخارجي، وأمريكا اللاتينية، ومنطقـة قاع البحار وأرض المحيطات والتربة الموجودة تحتها. وفي الوقـت نفسه، قدمـت مقترحات أخـرى تدعو إلى إنشـاء مناطق خاليـة من السلاح النووي في وسط أوروبا، ومنطقة البحر الأبيض المتوسـط، ومنطقـة البلقان، والقـارة الإفريقيـة، ومنطقة جنوب آسيا، إضافة الى منطقة الشرق الأوسط.

### -خاتمة

تظهـر سياسـة إيـران تجـاه المنطقـة العربية عامـة ومنطقة الخليـج خاصة كعلاقة صـراع أكثر منها علاقة جـوار. لذا يصبح هناك ضرورة لتحقيق التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران في المستقبـل القريب. فالمتفحص لمكامن القـوة والضعف في المنظومة العسكريـة التقليدية لإيـران ودول الخليج يجد فروق ليست شاسعة بـين الطرفين، ولا تعطـي طهران تفوق عسكري مطلـق. صحيح أن الانطبـاع الفوري هو تكبّد دول الخليج التبعـات العسكرية «للسلام النووي» المرجو بعد الاتفاق «المعجزة» بين» الشيطان الأكبر» و»محور الشـر». إلا أن ميـلان كفة التـوازن لصالح طهـران يمكن تعديلها. بخلـق التوازن الاستراتيجي عبر بناء هياكل وحدوية وتعاون إقليمي مع كيانات صغيرة. أو باستخدام إستراتيجية الردع لإجهاض نوايا طهران، أو بالبحث عن حلفاء أقوياء لتحقيق مبدأ التوازن، بالدخول تحت مظلة نووية أو بامتلاك سلاح نووي ليتحول الأمر من «التوازن الاستراتيجـي» إلى «توازن الرعب». كما يمكـن خلق التوازن بإبعاد شبح السبـاق النووي عن منطقة الخليج بجعلهـا خالية من أسلحة الدمـار الشامـل، بجهـود الحكومـات ومنظمات المجتمـع المدني. فالأصـل هو التوازن الاستراتيجي علـى ضفتي الخليج العربي. كما أن الأصل أيضا هو خلو الخليج من السلاح النووي ●

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

# بعد الاتفاق النووي..
# كيف يتعامل العرب مع إيران؟

**هـل تنكسـر قاعدة التوتر في العلاقات العربية مع إيران التي سادت على امتداد العقود الماضية؟ وهل تتغير علاقات إيران مع العالم العربي؟ وكيف يؤدي الاتفاق النووي إلى تغيير سياسات إيران تجاه دول الخليج؟ وهل يمكن للعرب أن يسهموا في الدفع نحو التغيير في السياسات الإيرانية عبر آليات الداخل الإيراني؟ وما ملامح السياسات الإيرانية المقبلة تجاه العالم العربي؟**

د. معتز سلامة *

فعلى الرغـم من أن القاعدة في العلاقـات العربية ـ الإيرانية منـذ مـا قبل الثـورة الإسلامية عـام ١٩٧٩ ظلت علـى حالها من التوتـر المستمر، إلا أنه لـن يكون مستغربا لو شهدت الفترة المقبلة انكسارا لهذه القاعدة. فلم يكن أحد يتوقع أن تسقط لغة الخطاب بين «الشيطان الأكبر» و«محور الشر»، وها هي الآن سقطت. وليس ذلـك من باب الأمنيـات أو الإيمان بالحتميـة التاريخية، بقدر ما يستنـد إلى خـبرات الحياة الدوليـة التي تدفع الـدول للتعلم من تجاربها، وأيضا لاختلاف وتطـور الواقع الدولي حاليا عن فترات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وهو الأمر الذي أثر على كل صانعي القرار في العالم.

ومنـذ البدايـة، لم تكـن مخـاوف دول الخليـج العربية من إيران مبالغ فيها، ففي ظل الشاه، وفي ظل الجمهورية الإسلامية تنامت المخـاوف الخليجيـة من السياسـات التوسعيـة والنعرة الاستعلائية للدولة الإيرانية.

وتشير البيانات الصادرة عن قمم مجلس التعاون الخليجي منـذ قمتـه الأولى في أبو ظبـي ١٩٨١ إلى أن المجلس كان توجهه منـذ البداية استقلاليا تحرريا، مـن زاوية تفضيلاته الخليجية وللأوضـاع في الخليـج، فأكد حرصـه على صيانـة أمن منطقة الخليـج، ورفض السعـي إلى الاستقـواء بالخـارج، أو السماح بوجود أساطيل وقوات أجنبية في مياه الخليج.

وضمـن هـذا السيـاق أكد بيان قمـة أبو ظبـي مايو ١٩٨١ علـى أن أصحـاب الجلالة والسمـو «أكدوا رفضهـم المطلق لأي تدخل أجنبـي في المنطقة مهما كان مصـدره، وطالبوا بضرورة إبعـاد المنطقة بأكملهـا عن الصراعات الدوليـة وخاصه تواجد الأساطيـل العسكريـة والقواعـد الأجنبيـة لمـا فيـه مصلحتها ومصلحة العالم».

كمـا أكد بيان القمة الثانية بالرياض نوفمبر ١٩٨١ «رفضه للمحـاولات التي تقـوم بها القوى الأخرى التـي تستهدف إيجاد مواقـع لها في منطقـة الخليج .. وتهدف الى تأمـين نفوذ للقوى الاجنبيـة في المنطقـة». ويؤكـد ذلك أنـه كانت هنـاك أجراس إنـذار خليجية مبكرة أظهـرت من خلالهـا دول المجلس بجلاء أن هنـاك مخاطر من استجلاب قوات أجنبية إلى مياه الخليج، وأن استمـرار الحرب العراقية –الإيرانية من شأنه أن يدفع إلى ذلك.

**الاتفاق النووي يشبه سقوط جدار برلين من المرجح أن يؤدي إلى إشعال حرب ساخنة في الداخل الإيراني**

### الاتفاق.. والارتداد اعكسي للانفتام:

من المبكـر الحكم على التحـولات في السياسـة الإيرانية بعد الاتفـاق النووي، رغم وجود العديد من المؤشرات وصدور عدد من الإشـارات من جانب طهران تكشف عـن النية والرغبة في التغيير وتصدير خطاب جديد للعالم العربي ودول الخليج، وذلك لصعوبة تغيـير القناعات والعقـول والنفوس بين يوم وليلـة، فضلا عن أن البعض يصعـب أن يتخلوا بسرعة عن الصـور الذهنية المتراكمة والأطـر المفاهيميـة والقناعـات الإدراكية فيما يتعلـق بالآخرين، خصوصـا مـن جـرى تصنيفهم منـذ البداية في خانـة الخصوم والأعـداء. ولا يمكن لإيران أن تنتقل مـن خانة الخصم إلى خانة الصديق مرة واحدة.

مـن المؤشـرات علـى استمراريـة السياسـة الإيرانيـة وربما تصاعـد أدوارها في المنطقـة العربية، استمـرار أدوار ميليشيات «حـزب الله» و«الحشـد الشعبـي» و«الحرس الثـوري» في العراق وسوريـا، واستمـرار القبض علـى خلايـا تابعة لإيـران تخطط لممارسات العنف بعدد من دول الخليج، من ذلك ما أعلنته كل من مملكـة البحرين والكويت عن إحباط مخططات إرهابية والقبض علـى خلايا تخطط للعنـف (تنظيم «سرايا الأشـتر» في البحرين وحـادث «سترة» الذي تسبب في مقتل رجلـي شرطة وإصابة ستة، وارتبـاط التفجير بالحرس الثوري الإيـراني، وخلية «العبدلي» في الكويت التي اتهمت بالارتباط بحزب الله، ونقلت ترسانة الأسلحة التي بحوزتها عن طريق إيران)، والتي تشير جميعها إلى استمرار السياسات التدخلية الإيرانيـة في الشؤون الداخلية للدول العربية ودول الخليـج، وأن التحول في سياسات إيران مع الولايات المتحدة والغرب لم يغير سياساتها تجاه العالم العربي.

ويعـزز ذلـك أيضا تصريحـات بعض المسؤولـين الإيرانيين التـي تشير إلى استمرار النهـج المتشدد الاستعلائي والهجومي في إدارة العلاقات مع العـرب، من ذلك ما عزاه علي سعيدي، ممثل الـولي الفقيه في الحرس الثوري، الذي قال إن الدول الغربية تريد حرمـان إيران مـن عمقها الاستراتيجي في اليمـن ولبنان وسوريا وغزة والبحرين، معتبرا أن العمق الاستراتيجي الإيراني في العالم العربـي هو الذي لعـب دورا كبيرا في جلوس الغربيين على طاولة المفاوضـات النووية مع طهـران، ومضيفا أن «العمق الاستراتيجي سبـب نفوذنـا في المنطقـة»، و» أن خسـارة هذا العامـل الأساسي ستعزلنـا». وتأكيـد مستشار المرشـد للشؤون الدوليـة (على أكبر ولايتـي) أن إيـران ستواصل تعزيـز محور المقاومـة، وأن الاتفاق النووي سيمنحها زخما لـ «مساندة الأصدقاء» في المنطقة. وهناك الكثـير والكثير من التصريحـات المماثلة التـي لا تشير فقط إلى استمراريـة السياسـات، وإنمـا إلى الرغبة المتزايـدة في تكريس التدخـل في الجوار العربي، وهناك مـن يتوعد هذا الجوار بعد أن تفرغ إيران من موضوع الاتفاق النووي برمته.

مع ذلـك، لا يمكن التغاضي عن مؤشـرات إيجابية تشير إلى إمـكان التحسـن في العلاقات بعـد الاتفاق. فمن المهـم قراءة كل إيـران، وليس الاكتفـاء بالنصـف المؤيد لوجهة النظـر التقليدية

في النظـرة العربية لإيران، فـلا يجب الاقتصار في قـراءة إيران علـى المتشدديـن وإنمـا الإصلاحيين أيضـا، خصوصـا وأنه على الأرجـح أن تتدعـم فرص الإصلاحيـين في إيـران المستقبل أكثر مـن المحافظين بعدما أبـرم الاتفاق النووي في عهـد رئيس ووزير خارجيـة إصلاحيين. وهـو ما يعزز مـن دور الإصلاحيين في بنية السلطـة مستقبـلا، فضلا عـن ذلك فـإن الاتفاق مـا كان ليبرم لـولا توافر قاعـدة اجتماعية إصلاحية وفاقيـة تتزايد في الداخل الإيـراني. ومن المؤشرات الإيجابية ما هو ملموس من تراجع نبرة إيران في عدد من الملفات التدخلية في سياستها إزاء العالم العربي، مـن ذلك مبادرتها المعدلـة بشأن سوريا، والتـي لم تأت على ذكر الرئيس بشار الأسد، وهـو موقف أقل تشددا من الموقف الروسي. ويتسـق مع ذلك أيضا موقفها الأقل تشددا من اليمن، والذي يبدو مختلفـا عـن موقفها خـلال الأيـام الأولى لحرب عاصفـة الحـزم، التي قامـت فيهـا بتحريك قطع عسكريـة إلى بـاب المندب. ويتسق مـع ذلك أيضا تصريـح الرئيـس الإيـراني حسن روحـاني ضمن فعاليـات المؤتمر العالمـي السادس «لأهـل البيت»، الـذي انعقـد في العاصمـة طهـران ١٤ أغسطـس الذي قال فيه أنـه: «ليس لدينا هلال شيعي، لدينا بدر وقمـر إسلامي». ودعوة وزير الخارجية محمد جـواد ظريف في مقاله الشهـير الذي نشرته بعض الصحـف العربية، والذي جاء عنوانه لافتا (الجار ثم الـدار... توصية أخلاقيـة أم ضـرورة استراتيجية؟)، والذي دعـا فيه إلى تشكيـل «مجمع للحـوار الإقليمي» بـين جميع الدول الإسلاميـة بالشـرق الأوسط، محـددا أهداف مشتركـة ومبادئ عامـة تعترف بها دول المنطقة، وتتمثـل في: احترام سيادة ووحدة تـراب جميع الدول واستقلالهـا السياسي وعدم انتهاك حدودها، والامتنـاع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية الخلافـات سلميـا، ومنع التهديـد أو استخـدام القـوة، والسعي لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التقدم والسعادة في المنطقة.

وتبـدو إيـران -رغم الاحتفـاء الداخلي بالاتفـاق النووي- في حالـة حذر مـن تبعاتـه وتفجر بـركان المطالب الداخليـة، هناك مخاوف وهواجس مـن انعكاسات الاتفاق علـى الثورة، عبر عنها المرشـد علي خامنئي الذي اتهم الولايـات المتحدة والدول الغربية باستغـلال التوافق النووي للتسلل إلى بـلاده، مؤكدا أنه لن يسمح باستغلال نتائج المفاوضات النووية «للنفوذ الاقتصادي والسياسي والثقـافي الأميركي» وأنـه سيمنع ذلك بكل ما أوتـي من قوة. وهو أيضـا مـا صرح به المتحـدث باسم الحكومة محمـد رضا نوبخت الـذي قـال إن حكومة روحـاني «لن تسمـح بالنفـوذ إلى الداخل وستدافع عن القـلاع الاقتصادية والسياسيـة والثقافية، وما ألمح إليـه علي أكبر ولايتـي الذي أشـار إلى أن أمريـكا تعمل من أجل «ترويض إيران ومحاولـة استعادتها". ويشير كل ذلك إلى إدراك بالخوف مـن الاتفاق، والحذر من تبعاته علـى الداخل، فبالنسبة لإيران فـإن الاتفاق أشبه بسقوط جدار برلـين أو بانتهاء الحرب الباردة، التي مـن المرجح أن تشعل حربا ساخنة في الداخل. فإذا كان تـردي الشؤون الداخلية وتراجع الخدمات أمرا يمكن الصبر عليـه في فترة النـدرة والحرب مع الخارج، فعلـى الأرجح فإنه لن تكـون هناك حجـج مقنعة لاستمرار هـذه الأوضاع بعـد الاتفاق، وسـوف يتعين على نخبة الحكـم منذ الآن إشبـاع الظمأ الداخلي للحريـات والإصلاحات والغنى والثراء، وسيكون على هذه النخبة التعامـل مع نوعية جديدة مـن التعاملات والشـركاء الدوليين في مجـالات لم تعتد التعامل معها في السابـق، على وقع الانفتاح على العـالم، بما فيه من مـردودات اقتصادية وسياسية وثقافية على الداخل.

**على العرب استعادة القوى الناعمة حتى لا يخضع العقل العربي إلى الاستلاب**

### دورة التغيير البيولوجي والسياسي:

تشير تجـارب الدول إلى ثلاثة نمـاذج للتحول الداخلـي بالدول التي تشهـد انفتاحا بعد حقبة من العزلة، يكون لها انعكاسها على السلوك الدولي لها تاليـا وعلى سياستها الخارجيـة؛ فهناك دول تتجه بعـد الانفتاح إلى الانقلاب علـى تحالفاتها الدولية السابقة، وإعـادة رسم سياستهـا الخارجية لتتجه مـن النقيـض إلى النقيض، فـإذا كانـت راديكالية وثوريـة فإنها تتجـه لأن تكـون برجماتيـة منفتحـة، ولا تستطيـع -إزاء موجات التغيـير الشامـل المفاجئ- تحقيـق الانفتاح الرشيـد الذي يبقي نهجهـا السياسي وتوجهها الأيديولوجـي أو خطها الاشتراكي، ولا تستطيع اللحـاق بركب العالم الجديد الموعـودة باللحاق به، ومن ثـم تنتهي إلى نموذج تطـور سياسي وتنموي مشـوه، وحالة أقرب إلى التبعية في قرارها السياسي. وربما النموذج الأشهر على ذلك حالـة مصر، التي انتهى بها نهج الانفتاح على الغرب بعد معاهدة السلام ١٩٧٩، إلى هجمة انفتاحيه وتغريب ونموذج تنموي مشوه، مـرت على أثره بعصـر ممتد من السياسـات المتناقضة التي أتت على كثير مـن عناصر شخصيتها الأصليـة في العلاقات الدولية. وانتهـى الأمر بـأن انشغلـت بأوضاعها الداخليـة وانفتحت عليها هموم الداخل بعد ثورة ٢٠١١.

وهناك نمـوذج لدول تمكنت من كسر حلقـة التغريب والعبور علـى التدخـلات الشرسة للغـرب في شؤونها الداخليـة، وتمكنت تاليـا من ابتـكار نموذج تنمـوي أصبح منافسا للغـرب اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا، وهو نموذج الصين، التي ولدت ثورة من داخل ثورة، وعلـى الرغم من انهيار الشيوعيـة والاشتراكية، فقد نجت

# ازدواجية السلطة في إيران تعترض مسيرة التغيير والصراع مرشح للتصاعد بين المحافظين والإصلاحيي

بنموذجها التنموي والاقتصادي والسياسي الذي بات أكبر منافس للنموذج الغربي. ومن تلك النماذج أيضا النموذج الروسي الذي انتهى بعد سنوات اضطراب قليلة في التسعينيات إلى استئناف مكانة ودور روسيا المنافس للغرب وللولايات المتحدة.

وإذا كان من الصعب الاستدلال بالنموذجين الصيني والروسي في حالة استشراف مسارات التحول الداخلي والدولي للنموذج الإيراني، لفارق الحجم والقدرات، فإن هناك نماذج لدول تحجرت أمام التغيير، ورفضت انتهاج مسار الانفتاح المفروض عليها، مثل حالة كوريا الشمالية، وهي حالة فريدة بين عالم الدول على خريطة الكرة الأرضية، وهو نموذج قررت إيران ألا تستسلم لمثله أو تتعايش معه. ومن المرجح أن إدارة أوباما حين توجهت نحو كل من إيران وكوبا تحركت بواقع الوعي بكل هذه النماذج، وعلى أمل أن تشغل الدولتين بنفسيهما، وأن يمكن الاتفاق مع كل منهما من مد الأيادي الغربية في الداخل الإيراني والكوبي، ومن ثم التعويل على التغيير الداخلي، الذي يحدث بفعل تلقائي ناجم عن تهدم بنيان ووهم الصراع الأكبر مع الولايات المتحدة، ليتجه تركيز المواطن على الصراعات الفتاكة التي لا تنتهي في الداخل حول لقمة العيش والصحة والتعليم.. وغيرها. فحين يسقط جدار برلين الإيراني الذي حافظ على لحمة الشعب في الداخل، والذي عاش لعقود على أوهام الصراع مع الشيطان الأكبر، فإنه من المرجح أن تبدأ الصراعات الداخلية تظهر على السطح، ولن يكون غريبا أن تشهد إيران خلال أشهر أو سنوات اضطرابات داخلية ومظاهرات ضد عدم العدالة الاجتماعية، وربما مظاهرات للإثنيات والطوائف والنحل والمذاهب، بل أيضا مظاهرات ضد الزلازل التي تضرب إيران دوما، بحجة الإهمال الحكومي في مواجهتها.

فإلى أي الطرق تسير إيران؟ هل تسير نحو نموذج الثورة الثقافية والتطوير والنهوض الداخلي، وإعادة اكتشاف وامتلاك أصول الشخصية الإيرانية على نحو يقيها من الارتدادات العكسية للانفتاح، أم ينطبق عليها قانون التغير في العلاقة مع الغرب؟ هل تنتهي إلى نموذج مصر بعد عقود، أم تستفيد من نموذجي الصين وروسيا؟ أم ينتهي بها الحال إلى دولة منعزلة في العالم على غرار كوريا الشمالية، وذلك إذا فكرت في الارتداد والمراوغة في اتفاقها النووي؟

وعلى الرغم من صعوبة استشراف مسارات التوجه الإيراني نحو العالم العربي في ظل هذه الاحتمالات، إلا أنه من المرجح أن تؤثر عوامل أربعة في اتجاهين مختلفين في التوجهات السياسية العربية لإيران، الاثنان (الأولان) منها يلعبان دور المحفز، بينما يلعب (الأخيران) دور الكابح، على النحو التالي:

(١) دورة التغيير الجيلي: فبحكم العامل البيولوجي، فإن أغلب جيل الثورة والقيادات الرمزية للجمهورية التي أسسها الإمام الخميني هم الآن في أواخر العمر، وتشهد الثورة الإيرانية هرما وشيخوخة جيليه في مختلف المؤسسات، وعلى الأرجح أن يؤدي رحيل هذا الجيل الأول لدولة الخميني إلى تغيير في الفكر والسياسة وإدارة الحكم، ومع انتهاء ورحيل شعار الشيطان الأكبر سوف تنتهي وتزول معه مظاهر وأمور أخرى عديدة. وسيتعزز -مع الاتفاق النووي- دور التكنوقراطيين المؤمنين بالمساومة والتعايش والانفتاح على الخارج وعلى الغرب. هذا التغير البيولوجي وتجديد الدماء في النخبة الإيرانية سيعمل على تعزيز رياح التغيير مع الجوار العربي، ويعزز انتهاج مداخل غير ثورية، وربما التخلي عن وتقليص التدخلات الإيرانية في الدول العربية، بفعل تقديرات المصالح الجديدة التي تختلف عن السابق، فإذا كانت مصالح إيران الثورية تركزت مع حزب الله وسوريا والطوائف الشيعية، فإن مصالح إيران الجديدة على الأرجح سوف تتجه إلى زيادة تقديرات المصالح الاقتصادية على السياسية، وحتى لا تخسر المكاسب المادية والاقتصادية، فإن رغبتها في التدخل في الجوار سوف تتراجع.

(٢) الأثر التدريجي للانفتاح: العامل الثاني ضمن العوامل المحفزة على التحول الإيجابي في السياسة الإيرانية نحو العالم العربي هو الأثر التدريجي للانفتاح، حيث أنه حينما تقرر إيران التوافق مع أشد خصومها (الولايات المتحدة) فيما تعتقد بأنه الصراع الأكبر، فإنها في الأغلب سوف تتضاءل لديها قيمة الصراعات الأصغر. ويصعب عليها إعادة إلباس عباءة الصراع العقيدي والأيديولوجي على قوى أخرى إقليمية بعد أن يكون جمهورها ومجتمعها قد أشبعا بمفاهيم وشعارات الصراع الأكبر. وفي الأغلب تكون تحولات الدولة في ظل رؤية أشمل، بحيث لا تعطي للقضايا الأصغر ميزة حرمانها من جني ثمار الاتفاق الأكبر والاستفادة من تعظيم الصفقة مع العالم. وخلال الفترة الماضية دفع البعض بأن هناك موجة إيرانية عقابية عنيفة ضد العرب، وأنها إذا كانت مارست سياساتها العربية هذه أثناء صراعها مع

أمريكا فكيف ستفعل بعد التخلص من الحمولة الثقيلة للصراع الأكبر، وفي الحقيقة فإن هذا ضد التفسير المنطقي، فلم تكن أغلب تدخلات إيران في العالم العربي خلال الفترة السابقة إلا جزءا من إدارة المعركة مع الغرب والعالم، وهو ما يعني أن هناك فرصة لتراجع إيران عن خطها الراهن، والتخلص من بعض الحمولات والأثقال على سياستها الخارجية. يدفع إلى ذلك أيضا الخوف على المكاسب، فإذا كانت إيران الثورة قد تجرعت السم في الأيديولوجيا والعقيدة السياسية بعقد الاتفاق النووي، فإنها على الأرجح لن تسمح للعراقيل الطفيفة بحرمانها من جني ثمار الاتفاق. فضلا عن ذلك هناك حالة جوع اقتصادي وثقافي ومعرفي ومعلوماتي في إيران بعد حصار دام عقودا طويلة، وهو ما يجعل احتمالات التغيير أساسية واتجاها لا رجعة عنه، يعزز من ذلك أن الازدهار الاقتصادي له تبعاته، وهو تقليص القدرة على المغامرة السياسية، حرصا على استقرار المكاسب الاقتصادية، وأن الاعتياد على أنماط حياة الرفاهية والرخاء له تبعاته، حين يغل أيادي الدول على الاجتراء على المغامرات العسكرية والسياسية، وكما للفقر جموحه وجرأته حين يخفض تكلفة القرار، فإن للازدهار تبعاته المذلة التي تفرض على الدول التزام الاستقرار والتمسك بعتباته، فضلا عن حاجتها لمراعاة حاجات مواطنيها الذين تكون شهيتهم قد انفتحت على حياة الرفاهية والاسترخاء بعيدا عن أجواء الحروب. لذلك هناك احتمال بأن قطار التغيير في إيران قد انطلق ولا مجال لكبحه أو فرملته.

في مقابل العاملين سالفي الذكر الخاصين بدورة التغيير الجيلي، وبالأثر التدريجي للانفتاح، واللذان يعملان لمصلحة توقع التغيير في سياسات إيران تجاه العالم العربي، هناك عاملان آخران يعملان ضد هذه القاعدة، وقد يجعلا إيران تنجو من خبرات وتجارب الدول السابقة عليها، ومن ثم يساعدان على صمودها وقتا في وجه موجات التغيير ولا يدفعاها إلى تغيير سياساتها إزاء العالم العربي، هذان العاملان هما:

(٣) مؤسسات حماية الثورة: تضطلع المؤسسات الثورية في إيران مثل الحرس الثوري (الباسدران) وقوات التعبئة الشعبية (الباسيج) ومؤسسة الولي الفقيه ومجلس صيانة الدستور ومؤسسة تشخيص مصلحة النظام.. وغيرها، بدور كبير في الحفاظ على تركيبة النظام الإيراني وحراسة القيم، وذلك أحد الأمور التي تجعل الدولة الإيرانية مختلفة، فازدواجية السلطة قد تكون كابحا ضد التغيير، حيث تتأسس شرعية المؤسسات الثورية على الخط المتشدد والمحافظ والاستعدائي من السياسات، وهو الخط الذي يضمن استمرار مصالحها ومكانتها السياسية داخل النظام، وهو ما قد يقف في وجه مساعي التغيير ويكرس قاعدة الاستمرارية. فبعد عقود من الثورة، فإن هذه المؤسسات

أصبحت أكثر رسوخا وجمودا ضد محاولات التطوير والإصلاح. ومن المرجح أن تزداد طاقات المقاومة والرفض للتغيير والتغريب من جانب هذه المؤسسات، وأن تقوم ببعض الممارسات التعبوية لتأكيد قيم الثورة داخليا. ومن الطبيعي أن تقاتل هذه المؤسسات ضد أي توجهات إصلاحية أو تطويرية داخل النظام. وسوف تمر إيران بصراعات طويلة قبل أن تتراجع أدوار هذه المؤسسات وتتخلى عن بعض صلاحياتها. فضلا عن ذلك فإن وسائل وأدوات التعامل التي طورتها هذه المؤسسات يصعب أن تتغير بين يوم وليلة. لعل ذلك ما جعل بعضها يقف في وجه التغيير، وهي هنا لا

تعبر عن تماسك أيديولوجي فقط، وإنما أيضا عن تماسك لوبيات مصلحية تدافع عن كياناتها. وعلى الأرجح سوف تظل بعض هذه المؤسسات الأدنى تبطش بمعارضيها في الداخل، وتحتفظ بعلاقاتها مع عملائها في الإقليم، حتى لو أتت لها توجيهات بتغيير وإنهاء هذه النوعية من العلاقات، وسوف تعمل على الاحتفاظ بالغلاف الأيديولوجي للنظام لفترة مقبلة، وهو ما قد يحول دون تغير خطابها نحو العالم العربي.

(٤) دورة الاتفاق النووي: يساعد على استمرارية السياسات الإيرانية تجاه العالم العربي أن الاتفاق النووي حدد فترات متعددة وتدريجية لتطبيق الالتزامات الإيرانية، بعضها يمتد لـ ١٥ سنة وبعضها لعشر سنوات وبعضها لخمس. ومن شأن ذلك أن يتيح لإيران تجريب واختبار قدرتها على الالتزام، وتقدير التأثيرات السلبية والإيجابية لكل خطوة على طريق تطبيق تعهداتها الدولية. وهو ما يعني أنها يمكنها في فترات مختلفة ولأسباب متعددة تتعلق بالتقييم السلبي أو الإيجابي لأثر الاتفاق أن تقرر البقاء فيه أو التخلي عنه، وهو ما يعني أن الاتفاق قام بالأساس على تأجيل الصدام، وترحيل المواجهة لفترة زمنية، خلالها قد تتمكن الأطراف من بناء جسور الثقة وتواصل تطبيق تعهداتها، ومن ثم تنتهي إلى اتفاق نهائي يتلاشى معه احتمالات تجدد للصراع، أو ربما أنها تعيد تقييم وتقدير حساباتها وفقا لاعتبارات تتعلق بتأثير الاتفاق على الوضع الداخلي أو على دورها في الإقليم، أو على تعامل الطرف الآخر معها، أو حتى على تأثير الاتفاق على التماسك الداخلي والمكون الثوري الأيديولوجي أو العقيدي، وهو ما يعني أن هناك محطات متعددة قد تنفض إيران يدها من الاتفاق. وأحد الاحتمالات أن ينتهي التقييم الإيراني لمكاسب وخسائر الاتفاق بعد سنوات إلى اعتباره كان سلبيا، على نحو تندفع بعده إيران للتحلل منه، والعودة لسياساتها الثورية والراديكالية. وكل ذلك يرجح انتهاج أنماط سياسات غير مستقرة لإيران في الإقليم، وخضوع الإقليم لتغيرات التقدير الإيراني للاتفاق، واضطراب العلاقات العربية لإيران عند محطات مختلفة.

هكذا ستظل إيران تمتلك الفرامل والمكابح الداخلية الخاصة بالمؤسسات الثورية ودورة الاتفاق النووي التي تمكنها من العودة إلى ذات النمط من السياسات في أي وقت، وهو ما سيجعل علاقاتها العربية غير مستقرة، ليس فقط بفعل صراعات المحافظين والإصلاحيين، وإنما بفعل دورة القلق المستمرة الناتجة عن ما يولده الاتفاق من دورية التقييم الداخلي له. هكذا تمكن بنود الاتفاق إيران على مدى فترات متفاوتة من إعادة تقييم منتجه وتقدير مكاسبه وخسائره، ووفقا لذلك تقرر الاستمرار فيه أو التخلي عنه. وهو ما لا يدخلها في مسار عشوائي طويل تنتهي منه إلى وضعية شبيهة بحالة مصر التي انتهت بثورة بعد ٤٠ عاما على معاهدة السلام، حيث تمكن فترات التقييم القصيرة ٥ – ١٠ – ١٥ سنة من إعادة ترتيب العقل الإيراني والقراءة الجيدة والفاحصة لنتائج الاتفاق على الثورة والدولة.

## كيف يتعامل العرب مع إيران؟

من أكثر المشكلات التي ستطرأ على العلاقات العربية الإيرانية خلال الفترة المقبلة، هي عدم امتلاك العرب لرؤية بشأن إدارة العلاقة مع إيران. ومن المهم قبل كل شيء امتلاك

هـذه الرؤية، حيث أن التحـركات الانفرادية في ذلك سوف تنتهي ليـس فقط إلى استمـرار اختراق إيران للعـالم العربي، وإنما إلى أن تصبـح في خلال سنوات الدولة القابضة على شبكة التفاعلات في الإقليـم. ويتطلـب امتـلاك الرؤيـة الثقـة بالـذات أولا، وليس الانسحـاق أمام الآخـر، حيث أن كثـيرا من العـرب الآن يبدؤون كلامهـم عن إيران بالتقليل العمدي أو غير المقصود للذات. بعض العرب يمتدحون أسلـوب التفاوض الإيراني، ويتحدثون عن إيران التي تفاوضت مع الغرب لنحو عقد ونيف ولم تتنازل عن برنامجها وأهدافها، ويتحدثون عن براعة المفاوض الإيراني وقصور قدرات المفاوض العربي، وهو ما يعكس قلة ثقة بالذات تؤثر بلا شك تاليا في إدارة العلاقات العربية مع إيران على أرض الواقع.

وضع طبيعـي أن يكون العـالم العربي منطقة جاذبـة تسعـى القـوى الإقليميـة للتأثـير فيهـا والهيمنـة عليها، وذلك يعطـي للعالم العربي ثقلا في السياسـات الدولية وعلـى خريطة العالم، ومن ثم من المهـم النظر إلى المنطقـة والصراع عليها مـن منظور ما تملـك من مكانة وثـروات وطاقات وكونها منطقة فريدة في خصائصها العالمية، وهو ما يجعـل منها نقطة تأثير، كما أنـه من الطبيعي أيضـا أن تتصـارع القوى على العـالم العربي، في ضوء حجم الدول العربية (٢٢ دولة)، ليست كلها على نفس الدرجة من الحجم والقوة، فضلا عن تكوينها الطائفي والسياسـي والاثنـي المتعـدد، فضلا عـن كونها محطـا للأطماع الدوليـة بتحكمها في الممـرات الاستراتيجية الهامـة للعالم. ولأن نظريـة الأمـن القومـي العربي منـذ طرحهـا في الأربعينيات مع نشأة الجامعـة العربية تحمل نفسها مسؤوليـة عالم عربي كبير، واسـع ومترامي الأطراف، فمن الطبيعي أن تعاني من ثقل وعبء التزامات هذا المفهـوم، وأن تشعر بالإجهاد والتعب إزاء تخطيط السياسـات قبالـة وحدات سياسيـة كبرى مثل إيـران أو تركيا أو إسرائيـل، وهي على وضعيتهـا المتعددة والمتصارعـة. لذلك من الطبيعي جدا أن توجه انتقادات شديدة لعالم عربي كبير مترامي الأطـراف تحمل قـواه الرئيسيـة لنفسها مسؤوليـة الحفاظ على أمنه من المحيط إلى الخليج.

وبدايـة تصحيح الرؤيـة العربية نحو الجمهوريـة الإسلامية لابـد أن تنطلـق مـن توحيـد أو تقريب النظـرة العربيـة لإيران، والتوافـق أولا حول ما إذا كانت عـدوا أم صديقا، ووفق أي وصف نتعامل معهـا، وإذا كانت كذلك مزدوجـة التوصيف (عدوا كامنا أو صديقـا محتمـلا)، كيف يمكن تفعيل قـوى الصداقة وتقليص طاقات العداء داخلها نحـو العرب؟ هل يمتلك العرب أوراق تأثير في الوضع الإيـراني الداخلي؟ وكيف يمتلكون تلـك الأوراق إذا لم تكن بحوزتهم الآن؟ المهم في وجهة النظر هذه امتلاك الثقة قبالة إيـران بعد الاتفاق النووي. ولدى العرب في هذه اللحظة التاريخية عناصر قوة مهمة يمكنهم مضاعفتها، ولديهم القدرة على امتلاك قرارهم القومي قبالة إيران، وفي حرب اليمن نموذج ناصع.

إن خلاصة الرؤية التـي تطرحها هذه الورقة البحثية للتعامل مـع إيران تقوم علـى ثلاثة دعائم أساسيـة، تتأسس جميعها على افتراض استمـرار سياسات إيـران التدخلية في العـالم العربي، والهـدف هو بناء علاقات عربية –إيرانية من منظور الدول وليس بمدخل جماعات ما دون الدولة، لأن النهج التدخلي الحالي لإيران هو نهج تخريب لا يستهدف الاستقرار في علاقات الدول بالإقليم:

أولا: قص الأصابـع وشد الترهلات: فأول ما ينبغي أن يعمل عليـه العالم العربي هـو حرمان إيران مـن أيادي نفوذهـا الداخليـة في الـدول العربيـة، مـا يعنـي ضرورة إنهاء وضعية الكيانات التابعة لإيران والتي تمكنـت مـن التوغل على حـق الـدول القائمة منذ فترة، استغـلالا لحالة الفوضى أو فـراغ السلطة. وهـو ما يعنـي أن تتزامـن حملات الـدول العربية على خلايا العنف السلفية مع حملات مماثلة على كيانات الولاء المزدوج الطائفية أو المتطيفة التابعة لإيـران في الـدول العربيـة. أو علـى الأقـل منحها فرصة ووقـت لتصحيح أوضاعها، وإثبات انتمائها وولائها للكيان الوطني. ويمكن من خلال ذلك اختبار ما إن كانت هناك إيـران جديدة حقا أم لا، حيـث أن بناء علاقات صحيحة مـع إيران يتطلب أولا نية معلنة ومختـبرة من جانبها للتواؤم مع تصحيـح الكيانـات التي شايعتهـا وتمكنت من بنائهـا في الدول العربية في لحظـة صراعها مع الغرب ومن وراء ظهر الحكومات والـدول، وقبولهـا هي ذاتهـا اقتصار شمـول عباءتهـا الوطنية علـى حدودها كدولـة طبيعية وليس كدولة ثـورة تريد تصديرها للخارج. وهو ما يعنـي اختبار إيران في ثلاثة بنود أساسية: قطع علاقتهـا بخلايا العنف النائمة والمثيلة لتلـك التي جري القبض عليهـا في الكويت والبحرين والسعودية وربما تقديم خرائط بها، وتوضيـح مسؤوليتها عـن ذلك، وتصحيـح علاقتها بالجماعات والقـوى الشيعيـة بـدول الخليـج باعتبار ذلـك شأنـا داخليا لا ينبغـي الدخول فيه بأي شـكل من الأشكال، وثالثـا مدى التقدم في علاقاتها مـع الدول العربية القائمة بمدخـل الدول والأنظمة وليس بمدخـل تحتي يكرس شبـكات العنـف. إذن المقايضة بين إيـران والـدول العربية في هـذا الجانب تكون بتطبيـع العلاقات مقابـل قطع الصلـة بمنظمات العنـف، وتفكيك روابـط الموالاة والتماهـي مع المواطنـين الشيعة بأي صورة كانـت، والتعامل من خلال قناة الدولة – دولة.

## ٣ سيناريوهات تنتظر طهران بعد العزلة والاضطرابات الداخلية واردة

## مصالح إيران الجديدة سوف تتجه إلى تغليب الاقتصاد على السياسة مع تراجع رغبتها للتدخل في دول الجوار

ثانيـا: تمتـين تحالف القلـب العربـي: الطلـب إلى الجامعة العربيـة التصـدي لأطماع إيران أو صدور قـرارات من الجامعة بذلـك يعني اللاشيء، وسيكون تكرارا بلا معني للتجربة العربية مـع إسرائيـل، لكن اللغة التـي تفهمها القـوى الإقليمية، هي لغة الندية والتكافؤ. صحيـح أن طاقات العالم العربـي بأكمله أكبر مـن طاقات محصلة مجموع أي تكتل قـوى داخله، ولكن النظرة الواقعيـة والخـبرة العملية تشـيران إلى صعوبة جمـع كل الدول العربيـة علـى إدراك خطر تهديدي واحد، وهـو ما يعني ضرورة تقوية تحالف القلب العربي في مواجهة تدخلات القوى الإقليمية. ويقصـد بتحالف القلب العربي هو التحالف الخليجي – المصري عامـة، والثلاثي السعـودي المصري الإماراتي علـى نحو خاص. فمـن شأن صمـود وتعزيز هـذا التحالـف أن يصحـح علاقات العـرب بالقوى الإقليميـة. ويعني ذلك ضـرورة تكريس مؤسسة هـذا التحالف وتبنيه منهجا لتشبيك القوى الصلبة عبر مؤسسة قوة عربية أو دعم مشروع القوة العربية المشتركة، وتوزيع الأدوار فيمـا يتعلق بالمسـرح الاستراتيجي الإقليمي. ومـن الضروري أن ينطلـق هذا التحالـف في مناطق الأزمات العربيـة بسرعة، ومن خـلال آليـات القـوى الصلبة التـي تقضـي بشـكل مستمر على الثغـرات والثقـوب في منظومة الأمن القومـي. ويترافق مع ذلك تمتـين البحريـة العربيـة في الخليـج والبحر الأحمـر. ولا يكفي امتلاك هـذا التحالـف أدوات القوى الصلبـة والوجود المركزي والرئيسـي في الخليـج ومناطـق التغلغـل العربيـة المفتوحة أمام إيران، وإنمـا أيضا الاستمرار على خـط استعادة طاقات القوى الناعمـة العربيـة حتـى لا يخضع العقـل العربـي للاستلاب في إطـار مشروعـات إقليميـة أوسـع. وفي سياق ذلك تأتـي مبادرة دولـة الإمـارات العربية المتحدة لمشـروع مارشـال لإنقاذ الدول العربيـة الثلاث سوريـا واليمن وليبيا كبادرة أمـل عربية تتنشل ذمـام المبادأة من القوى الإقليمية، كمـا يأتي ما نشر عن صفقة سعوديـة مصرية مشتركة لتعزيز سـلاح البحرية العربي بشراء حاملتـي طائـرات فرنسيتين كبادرة على تحقـق الطموح العربي بقـوة بحرية وبتعزيز التعاون العربي وفق كراسة ومنهج تخطيط عسكري مشترك.

ثالثـا: الهجوم الداخلي المعاكس: على مدى السنوات الماضية، ظلـت العلاقـات العربية الإيرانيـة على صفيح ساخـن، وربما لم يمضـ شهر دون الإعلان أو الكشف عن دلائل ومظاهر للتدخلات الإيرانيـة في الشؤون الداخليـة العربية، من إعلام معاد ومحرض علـى مدار الساعة، وتصريحات تهديدية، أو تصرفات وسلوكيات تدخليـة نشطـة، أو القبض على خلايا تجسـس أو خلايا عنف، أو تهديـدات عسكريـة، أو تدخـلات مباشـرة وتحريض للمكونات الشيعيـة بدول الخليج. وخلال هـذه الفترة لم يعمل العرب مطلقا علـى تبنـي نهج تدخلـي مماثـل في إدارة العلاقة مع إيـران. وفي الوقت الذي تباهت فيه إيران باحتلال أربع عواصم عربية، تمتعت الدولة الإيرانية بالأمان الكامل من جانب جيرانها العرب، وأدارت ملفها النـووي دون أدنى ضغط عربي على شؤونها الداخلية. وهنا –بعـد الاتفاق–من المهم إعادة التفكـير بمناهج إدارة العلاقة مع إيـران على نحو يجعـل العرب يستعيـدون زمام المبـادأة، وهو ما ينبغي توسيـع الرؤية العربية وفحص مداخـل جديدة للتعامل مع حالـة إيران، ليس عـبر مداخل هدامة وتخريبيـة، وإنما بمداخل تساعد على تصحيح الوضع الداخلي في إيران ومساعدة الأجنحة والقـوى التـي تحتاج المساعدة لإحـداث التغيير. ومـن المرجح أن توفر السنوات المقبلة –بعـد الاتفاق النووي–إمكانية لإحداث هذا التغيـير. وربما يحتاج العرب لمبادرات جريئة في المجال السياسي، بمستوى الجـرأة الاقتصادية للإمارات، التي كان لديها من الأفق وسعـة الخيـال ما مكـن تجارتها مع إيـران من أن تبلـغ ١٧ مليار دولار في ٢٠١٤، وزيـادة رحلات الطيران اليومية، برغم الخلاف السياسـي. وهو ما يطـرح السؤال لماذا تبدو بعض الدول العربية عملاقـا اقتصاديـا في التعامـل مع إيـران، بينمـا لا زال البعض يتعامل معها بنقص ثقة سياسية كبير.

قـد يكون لـدى بعض العـرب طموح بتغيـير إيـران وبتشجيع الانقـلاب أو الثورة الداخلية التي تأتـي ببدائل مختلفة عن الشاه أو الخمينـي، ولكـن هذه البدائل غـير مأمونـة، خصوصا في ظل تطـور القـدرات العسكرية الإيرانيـة وتعدد مراكز القـوة التابعة للدولـة والثورة، وهو ما يعنـي أن أي اضطراب داخلي سوف تكون له مردوداتـه السلبية على الخليج. لذلك فـإن أحد أدوات العرب في نشـدان التغيير في إيران هو التدخل عبر أدوات القوة الناعمة، ويتطلـب ذلـك مبـادرات ذات خيـال سياسـي، تجعل إيـران بعد الاتفاق تقف بشكل مستمر في موقع الدفاع لا الهجوم ●

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
- مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام

### معالي إياد بن أمين مدني الأمين العام في حوار لـ (مجلة آراء حول الخليج)

# منظمة التعاون الإسلامي بصدد تشكيل وحدة لفك المنازعات ومنع وقوعها

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني في حوار خاص لمجلة (آراء حول الخليج) على أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية في العالم بعد الأمم المتحدة، حيث تضم ٥٧ من الدول الأعضاء، إضافة إلى خمس دول بصفة مراقب، وأشار معاليه إلى أن المنظمة في حراك دائم، وتعمل على الانتهاء من الخطة الاستراتيجية للسنوات العشر المقبلة (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تحدد رؤية وأهداف وأساليب وآليات عمل ومعايير الأداء في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية ، وفي مجال التعليم والعلوم والتكنولوجيا والتبادل الثقافي لتلبية تطلعات الشعوب الإسلامية في الأمن والأمان والاستقرار والتنمية والذود عن الهوية الإسلامية.

وفيما يتعلق بتحقيق التقارب بين الدول الإسلامية ودور المنظمة في ذلك قال معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني: " نحن ندعو إلى تبني مقاربة سياسية جديدة للتعامل مع النزاعات الماثلة التي باتت تشكل تهديداً كبيراً لسلم وأمن الدول الأعضاء في المنظمة والعالم، وقد أكدنا في أكثر من مناسبة أن منظمة التعاون الإسلامي هي المنصة المناسبة لبلورة وتفعيل مثل هذه المقاربة" .

وفيما يتعلق بدور منظمة التعاون الإسلامي في إطفاء الصراعات بالدول الإسلامية أوضح معالي أمين عام المنظمة: أن نعمل من خلال مساعينا الحميدة إلى الوساطة في النزاعات المختلفة، أو إرسال مبعوثين خاصين للمساهمة

في إيجاد حلول سلمية لأي صراع، كما أن المنظمة توشك على الانتهاء من تشكيل وحدة فاعلة لفض النزاعات ومنع وقوعها، تتشكل من مجلس للحكماء، وفريق من المبعوثين الخاصين، وإدارة متخصصة وشبكة من المراكز البحثية على امتداد الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بموقف منظمة التعاون الإسلامي من التصدي للإرهاب أوضح معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني أنه لابد من فهم وتحليل وتقصي ومواجهة الأبعاد المتعددة لهذه الظاهرة، وفي مقدمتها السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر الظروف المواتية لتفشي الإرهاب والتطرف والعنف مثل الحرمان الاقتصادي، الإقصاء، والاستلاب، والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية والقانونية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وأشار معاليه في هذا الصدد إلى أن المنظمة تثير الانتباه إلى ضرورة بحث احتمال اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية والمتطرفة وتوجيهها لخدمة أجندتها السياسية الخاصة.

وفيما يتعلق بتعاون منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية أوضح معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني أن هناك تعاون وثيق بين الجامعة والمنظمة، ولدينا تشاور سياسي على مستوى كبار المسؤولين ولقاءات دورية بين الأمينين العامين للمنظمتين، وهناك تنسيق كامل بينهما في المحافل الدولية والإقليمية حول الأجندة المشتركة خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحورية وفي مقدمتها المسجد الأقصى والقدس الشريف وفلسطين.

وفيما يخص دور المنظمة في التقريب بين إيران والدول المجاورة، قال معالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي :إن ميثاق المنظمة يؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بهذا المبدأ، موضحاً( إننا نعمل في المنظمة على بلورة مقاربة سياسية جديدة في المنطقة تواجه تحديات الفتن والقلاقل التي باتت تشكل تهديداً كبيراً لسلم الدول الأعضاء في المنظمة، ونؤكد على استمرار المنظمة في جهدها لتكون منصة لمقاربة كهذه.) وحول البرنامج النووي الإيراني قال معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني: أعربنا في أكثر من مناسبة عن أملنا في أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوى الست والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الملف النووي الإيراني إلى تحقيق السلم والاستقرار في الإقليم، كما لدينا موقف واضح في المنظمة حول ضرورة احترام الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في إجراء الأبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً لمعاهدة حظر الانتشار النووي.. وإلى نص الحوار.

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

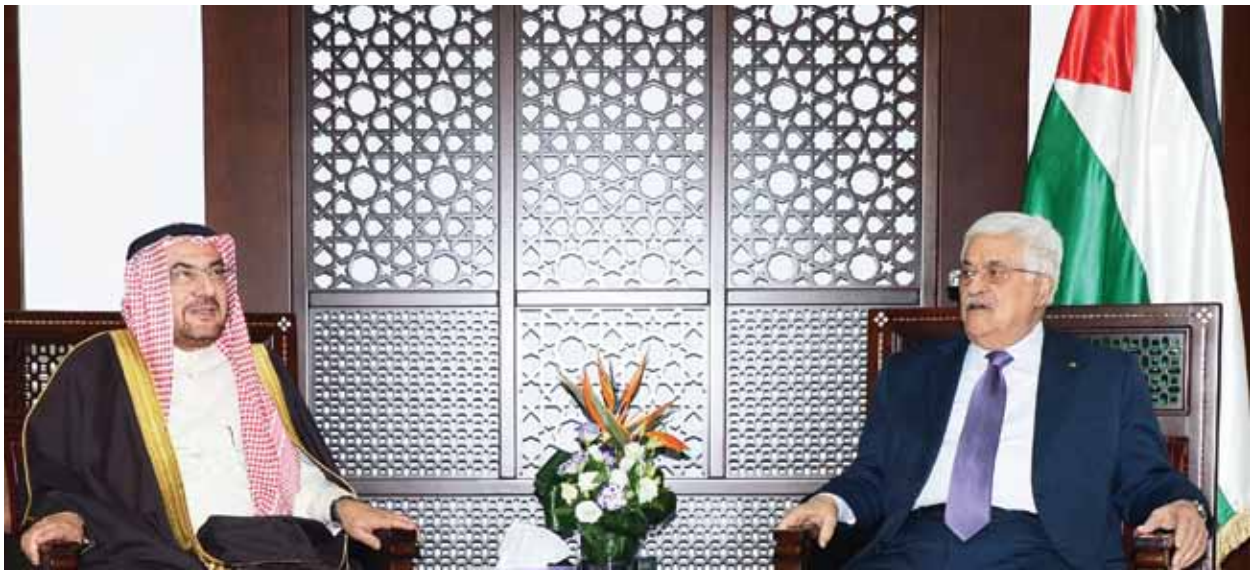

**• كيف رأيتم العمل الإسلامي المشترك بعد توليكم مهمة الأمين العـام، وهل أنتم راضون عن مستوى التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة؟**

– منظمـة التعـاون الإسلامـي تجـاوزت سنتهـا الأربعـين، واستمرارهـا ونموهـا ومكانتها الفاعلة بين المنظمـات الدولية في عالم اليوم، يدل على صدق رؤية القادة المؤسسين لها.

وقـد لمست مدى الجهد الذي بذله الأمناء العامون السابقون، ودأبهـم ومثابرتهم في ترجمة رؤى ومقـررات الدول الأعضاء إلى واقع ملموس.

لكـن المنظمة، مثلها مثل أي تجمـع دولي آخر، لا يمكن لها أن تسكـن والعالم حولها يتغير، إذ لابد لدولها الأعضاء ليس فقط أن تعيش عصرها، بل وأن تسهم أيضا في تشكيله.

**• هـل توجـد خطـط لتطويـر أداء منظمـة التعـاون الإسلامي؟**

– المنظمـة في حـراك دائـم، متابعـة ومعايشـة وتطويـرا. ونعمـل الآن علـى الإنتهاء من خطة المنظمـة الإستراتيجية للعشر سنـوات القادمة من ٢٠١٦-٢٠٢٥ تحدد رؤيـة وأهداف وأساليب وآليـات عمل ومعايير الأداء في المجـالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانيـة، وفى مجال التعليم ،العلوم والتكنولوجيا والتبـادل الثقـافي، علـى نحـو يسعـى لتلبيـة تطلعات الشعـوب الإسلاميـة في الأمـن والأمان، والإستقـرار والتنميـة، والمشاركة والعـدل، والتوجه نحو جميع فئات المجتمـع دون إقصاء أو تمييز، والذود عن الهوية الإسلاميـة، التي تجمع الدول الأعضاء، وبلورة رؤانا حول قضايا العصر والأسئلة الكبرى التي تواجه الإنسانية.

**• كيف يمكن تحقيق التقارب بين الدول الإسلامية وما هي مهمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن؟**

– منظمة التعـاون الإسلامي منظمـة سياسية تشكل الدول والحكومـات عضويتهـا. إلا أن مـا يجمـع هـذه الـدول السبـع والخمسـين هو الإحساس العميـق بهُوية مشتركـة، وبمخزون ثقـافي واحـد وبفضاء حضـاري كونتـه مجتمعاتهـا على مدى القرون.

إن مهام ومسؤوليات منظمة التعاون الإسلامي كما حددها ميثاقهـا، وكما شكلتهـا قرارات القمة والمجلس الوزاري، وكما جـاءت في خطة عملها العشرية، لا تتنـاول الشأن السياسي من حيث هو فقط، بل أيضاً من منطلق مكوناته ومؤثراته ومحدداته وتربتـه الاقتصادية والعلمية والاجتماعيـة والثقافية؛ ومن هنا كانت توجهات وأهداف المنظمة في كل هذه الأبعاد.

نحن ندعـو الى تبني مقاربـة سياسية جديـدة للتعامل مع النزاعـات الماثلة التـي باتـت تشـكل تهديداً كبيراً لسلم وأمن الـدول الأعضـاء في المنظمـة وللعالم. وقـد أكدنـا في أكثر من مناسبـة أن منظمـة التعـاون الإسلامـي هي المنصـة المناسبة لبلورة وتفعيل مثل هذه المقاربة.

**• ما الذي واكب تعديل اسم المنظمة من المؤتمر الإسلامي للتعاون الإسلامي؟**

– تم تعديل الاسـم بناءً على توصيات برنامج العمل العشري الـذي اعتمدتـه قمـة مكة الاستثنائية في عـام ٢٠٠٥، حيث دعا البرنامج إلى إصلاح المنظمة، بما في ذلك تغيير اسمها وشعارها.

ويعتـبر تغيير الاسم تحولاً نوعيـاً في أداء المنظمـة وارتقـاءً

كبيراً بفاعليتها كمنظومة دولية تعمل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث يركز على أهمية التعاون وتعزيز العمل الإسلامي المشترك في كل هذه المجالات الهامة.

وأعتقد أن ما تقوم به المنظمة من جهود لتعزيز هذا التعاون والدعم الذي تتلقاه من قبل الدول الأعضاء وتعبيرها عن ضمير الأمة، والاهتمام الذي توليه دول العالم للمنظمة، يؤكد الآن وجود دور فعّال وواضح لآداء المنظمة لمواجهة التحديات في المجالات التي ذكرتها.

**• كيف يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي التحرك لإطفاء الصراعات في الدول الإسلامية؟**

– تمثل المنظمة ثاني أكبر منظمة حكومية دولية في العالم بعد الأمم المتحدة، حيث تضم ٥٧ من الدول الأعضاء، إضافة إلى خمس دول تتمتع بصفة مراقب. ويمتد العالم الإسلامي جغرافياً من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين وجزر الفلبين وإندونيسيا، إضافة إلى البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية. ويُلاحَظ أن معظم النزاعات المدرجة في الأجندة الدولية هي نزاعات داخل العالم الإسلامي.

وفي ما يخص دور المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وهو مجال صعب ومعقد، حله، نحن نعمل من خلال مساعينا الحميدة إلى الوساطة في النزاعات المختلفة، أو إرسال مبعوثين خاصين للمساهمة في إيجاد حلول سلمية لأي صراع بعينه، وهو ما قمنا به في عدة حالات، مثل تعيين مبعوث خاص للنزاع في مالي وكذلك في إفريقيا الوسطى والفلبين، حيث اضطلعت المنظمة بدور هام في تحقيق السلام في هذه الدول.

من جهة أخرى ، نبذل قصارى جهدنا في المساهمة في عملية المصالحة الوطنية في دول أعضاء أخرى كأفغانستان والعراق. ونعمل من خلال فرق الاتصال الدولية على دعم جهود المجتمع الدولي لإحلال السلام في دول أخرى أعضاء، مثل سوريا وليبيا واليمن.

كما أن المنظمة توشك على الإنتهاء من تشكيل وحدة فاعلة لفك النزاعات ومنع وقوعها، تتشكل من مجلس للحكماء، وفريق من المبعوثين الخاصين، وإدارة متخصصة وشبكة من المراكز البحثية على امتداد الدول الأعضاء.

**• ما هو دور منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة الإرهاب؟**

– المنظمة ملتزمة بمكافحة الإرهاب وتتمسك بموقفها المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، مهما كان من اقترفه وحيثما وقع، وتجدد التأكيد على رفضها القاطع لجميع محاولات ربط الإرهاب بأي بلد أو جنس أو دين أو ثقافة أو جنسية.

ولدى المنظمة سجل حافل في التصدي للإرهاب كما تنص على ذلك مواد ميثاق المنظمة المتعلقة بالإرهاب والتطرف وتعزيز الوسطية، وصكوكها القانونية ذات الصلة، ولاسيما مدونة قواعد السلوك حول مكافحة الإرهاب الدولي التي تم إقرارها في عام ١٩٩٤؛ ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي أقرت عام ١٩٩٩.

وتـرى منظمـة التعـاون الإسلامـي أن التصدي للإرهاب لا يمكـن أن يتحقق بالوسائل الأمنية والعسكرية وحدها، بل لابد من فهم وتحليل وتقصي ومواجهة الأبعاد المتعددة لهذه الظاهرة، وفي مقدمتها السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر الظروف المواتية لتفشي الإرهاب والتطرف العنيف، مثل الحرمان الاقتصـادي، والإقصـاء، والاستـلاب، والتهميش، والتفكيـك القسري للمؤسسـات السياسية والقانونيـة والأمنية والاجتماعية والثقافية.

كمـا أن المنظمـة تتبنـى موقفاً يؤكد ضـرورة الإقـرار والاعتـذار عن الظلـم الذي لحق بالشعوب التـي عانت تحت جور الاستعمار؛ وأن حرمان الشعوب التي ما زالت تحت الاحتلال، من حقها في تقرير مصيرها لا بد أن ينتهي.

كمـا تثير المنظمـة الانتباه إلى ضرورة بحـث احتمال اختراق جهـات خارجية للجماعات الإرهابية والمتطرفة وتوجيهها لخدمة أجنداتها السياسيـة الخاصة؛ وإلى أن ننظـر إلى أي حد أسهمت التغطيـة الإعلاميـة الرعنـاء والمتحيـزة أيديولوجيـاً في توسيـع الهوة بـين الأديـان والثقافـات والأجناس والمجموعـات العرقية، وإلى أسبـاب ظهور الإرهاب الإلكـتروني مع استخدام المجموعات الإرهابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة.

بالنسبـة لخطط المنظمة لمكافحة الإرهـاب، أود أن أشير إلى صدور قرارات في هذا الصدد على مستوى القمة والمجلس الوزاري ، نعمل على تنفيذها، كما أننا عقدنا مؤخراً اجتماعاً طارئاً للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري لبحث موضوع الإرهاب، وذلك في فبراير الماضي. وعقدنا على هامش الاجتماع الأخير لمجلس وزراء الخارجية في الكويـت في مايو الماضي جلسة عصف ذهني لشحذ الأفكار، كما عقدنا اجتماعاً مع جميع الأجهزة والمؤسسات التابعة للمنظمـة بتاريـخ ١١ أغسطس،حيـث صدرت قـرارات وتوصيات هامة من جميع هذه الاجتماعات نعمل على متابعة تنفيذها.

**• ما هو دور المنظمة في التقريب بين المذاهب؟**

– قامـت المنظمة وأجهزتهـا المعنية، وخصوصاً مجمـع الفقـه الإسلامي الدولي، بجهـد كبـير في موضـوع التقريـب بين المذاهب، فقد تبنت عدة مبادرات في هذا الصدد، كان من أبرزها تبني الدورة الاستثنائية الرابعة للقمة الإسلامية في مكة المكرمة، مقـترح الملك عبد الله بن عبـد العزيز رحمـه الله تأسيس مركز للحـوار بين المذاهب الإسلاميـة، للوصول إلى كلمة سـواء وإبراز المشـتركات بـين أتباع المذاهـب، وحصـر نقاط الاختـلاف التي تؤدي إلى الشقاق والتباعـد في ضوء التوجيهات القرآنية والنبوية التـي تحـث على وحـدة الأمة وعدم التفـرق في الديـن، والتركيز علـى ضرورة استيعاب الخلافات ونشر ثقافـة الوحدة في أوساط الجماهير.

وفـي تقديرنا، يجب الاستمرار في جهود التقارب بين المذاهب بهـدف قطع دابر الفتنة التـي بدأت تطلّ برأسهـا لتفتيت أوصال الأمة وضرورة التصدي لمحاولة بعض الأطراف توظيف مذهبها لتحقيـق مـآرب سياسية وتحويلـه إلى إيديولوجية، مما يثير نعرة الفتنـة المذهبية، ويـؤدي إلى إحـداث شرخ خطير بـين المسلمين ويقوّض وحدة صفهم.

**• المواطـن العربـي والمسلـم لا يشعر بتعـاون بين الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.**

– العـالم الإسلامي يقف على الـدوام، موقف النصير الدائم لـكل قضايـا العـالم العربـي، بل ويعتـبر هـذه القضايـا قضاياه المحوريّـة. ويحرص دائماً على أن يكـون الداعـم والمؤيد لجهود المواقـف العربية، مؤمناً بأنه العمـق الاستراتيجي الطبيعي للعالم العربـي باعتبار وزنه الديموغرافي الكبير الذي يضم خمس سكان العالم.

وهنـاك تعاون وثيق بـين الجامعـة العربية ومنظمـة التعاون الإسلامي في المجـالات السياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والإنسانية، ولدينا لجنة تشاور سياسي على مستوى كبار

المسؤولين ولقاءات دورية بين الأمينين العامين للمنظمتين. وهناك تنسيق كامل بين المنظمتين في المحافل الدولية والإقليمية حول الأجندة المشتركة وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المحورية، وفي مقدمة تلك القضايا، المسجد الأقصى والقدس الشريف وفلسطين، ولاسيما مع توالي الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية لتهويد القدس والتضييق المجحف الخانق على المقدسيين.

**• ما هي رؤية المنظمة للتقريب بين إيران والدول المجاورة؟**

– يؤكد ميثاق المنظمة على مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأعضاء، ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بهذا المبدأ، وأن تتوجه دول المنطقة نحو التكامل الاقتصادي وإيجاد البيئة الضرورية للتنمية المستدامة في المنطقة، وإطلاق طاقات الشعوب نحو الإعمار والبناء لا نحو التمذهب والاختلاف. كما نؤكد حرص المنظمة على تعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وفقاً للاتفاقيات والبرامج الاقتصادية التي أقرتها المنظمة.

ونعمل على بلورة مقاربة سياسية جديدة في المنطقة

> ندعو إلى مقاربة سياسية جديدة للتعامل مع النزاعات التي تهدد سلم وأمن الدول الأعضاء في المنظمة والعالم
>
> المنظمة تلفت إلى بحث احتمال اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية وتوجيهها لخدمة أجنداتها الخاصة
>
> الاستمرار في التقارب بين المذاهب لقطع دابر الفتنة والتصدي للأطراف التي توظف مذهبها لتحقيق مآرب سياسية وأيدلوجية

تواجه تحديات الفتن والقلاقل التي باتت تشكل تهديداً كبيراً لسلم وأمن الدول الأعضاء في المنظمة وللعالم؛ ونؤكد على استمرار المنظمة في جهدها لتكون منصة لمقاربة كهذه.

**• البرنامج النووي الإيراني؟**

– أعربنا في أكثر من مناسبة عن أملنا في أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوى الست الكبرى (٥+١) والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الملف النووي الإيراني إلى تحقيق السلم والاستقرار في الإقليم.

ومن جهة أخرى، لدينا موقف واضح في منظمة التعاون الإسلامي حول ضرورة احترام الحق غير قابل للتصرف للبلدان النامية في إجراء الأبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقًا لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

كما نطالب المجتمع الدولي أن يتوجه بذات الاهتمام الذي تمخض عن الاتفاقية، نحو إلزام إسرائيل بالانضمام للمعاهدة ووضع ترسانتها النووية تحت الرقابة الكاملة والشاملة للأمم المتحدة؛ وإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط لصون السلم والأمن والاستقرار فيها وفي العالم.

**• تحويل قرارات القمم الإسلامية إلى واقع عملي لصالح الشعوب.**

– الحديث عن أن قرارات القمة الإسلامية ينقصها التفعيل أو التطبيق حديث غير دقيق، إذ لا بد من تحديد القرارات التي لم تطبق لمعرفة الأسباب التي أدت لعدم التطبيق. هناك قرارات عديدة على مستوى القمة بشأن العمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي في موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفي مجال العلوم والتكنولوجيا تم متابعة تنفيذها بواسطة الأمانة العامة والدول الأعضاء.

فعند اعتماد أي قرار على مستوى القمة حول الموضوعات المختلفة المدرجة على أجندة القمة، يُطلَب من الأمين العام رفع تقرير حول تنفيذ القرار للدورة القادمة، لذلك تعكس هذه التقارير مراحل تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة.

وتجدني أتفق معكم في أهمية القيام بجهد كبير لمتابعة تنفيذ هذه القرارات في إطار السعي لتلبية آمال وطموحات الأمة الإسلامية في الرخاء والعزة والمنعة ومواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها.

**• ما دور منظمة التعاون الإسلامي في مساعدة الأقليات المسلمة وحفظ حقوقها ورفع الغبن عن أبنائها؟**

– بذلت منظمة التعاون الإسلامي جهداً كبيراً لنشر الوعي على المستوى الدولي إزاء ما يحدث للأقليات المسلمة في العالم، وبخاصة في ميانمار من تجاوزات خطيرة ضد

مسلمـي الروهينغيـا. وتم في هـذا الصدد إنشـاء فريـق اتصال وزاري داخـل المنظمـة لمتابعة أوضـاع الأقليـات المسلمـة، كمـا قمنا بتعيـين مبعوثين خاصين للتركيز على هـذه القضايا وإجراء مشـاورات في كل من الفلبـين وميانمـار وإفريقيا الوسطـى، بفعل إدراكهـم للحساسيات التي تحيط بهذا الملف في تلك الدول، ولمعرفتهم الشخصية بقيادات هذه البلدان.

وقـد أثمـرت جهـود المبعـوث الخاص لميانمار عـن توزيـع المساعـدات الإنسانيـة لمسلمي الروهينغيا، حيـث اعترفـت حكومـة ميانمـار بها، وسمحـت لهـا بالعمـل في إقليـم أراكان حيث يتركز وجود هذه الأغلبية.

وفي الفلبـين، كثفـت المنظمـة جهودهـا منـذ سنـوات عديـدة لمساعـدة الحكومـة الفلبينيـة والقيادات الإسلاميـة في جنوب البلاد على تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٧٦ وكذلك اتفاق عام ١٩٩٦ ذي الصلة. وقد وضعت الحرب أوزارها في الفلبين بفضـل عمل المنظمة التي لا تـزال تضطلع بدورها لتشجيـع الأطراف المعنيـة بالنزاع علـى التمسك بمبدأ الحوار لإيجاد الحلول المناسبة للنزاع هناك.

وفيما يخص إفريقيا الوسطى، قامت المنظمة بمهمتها على المستويات كافة لحشد الدعم اللازم الذي من شأنه وقـف الانتهاكات الخطيرة لحقوق المسلمـين الذين تعرضوا لعمليات التطهير الديني. كما أنها بذلت جهودهـا في مجال العمل الإنساني لتخفيف معاناة آلاف النازحين واللاجئـين منهـم. وفي إطـار مساعـي المنظمـة ومبادراتها يقوم المبعوث الخاص المعني بإفريقيـا الوسطى بالتواصل مع السلطات الانتقاليـة في بانغي حالياً لحثها على اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان مشاركـة جميع مواطني إفريقيـا الوسطى في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع تنظيمها قبل نهاية السنة الجارية.

وشكلت قضيـة الأقليات المسلمة محوراً هاماً في اتصالاتي مع قادة الدول الأعضاء في المنظمة وفي مقابلاتي مع جميع المسؤولين الدوليـين الذيـن التقيت بهم، وعلـى رأسهم الأمـين العام للأمم المتحدة إلى جانب وزير خارجية الولايات المتحدة، وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين في الاتحاد الأوروبي.

كما تم اعتماد عدد من القرارات من قبل القمة الإسلاميةوم جلس وزراء الخارجية حول الأقليات المسلمة في العـالم وتحديداً ميانمار وتعمل المنظمة على متابعة تنفيذها.

وستواصل منظمة التعاون الإسلامي جهودها علـى الصعيد السياسي عبر تكثيف الاتصالات على المستوى الإقليمي والدولي ل ممارسة الضغط الجماعي لوقف أعمال العنف والهجمات ضد ال مسلمين ومنحهم حقوقهم وضمـان الحماية الكافية لهم. كما أن المنظمة ستواصل نشاطها على الصعيد الإنساني لحشد الدعم من الدول الأعضـاء والمؤسسات الإنسانية في العالم الإسلامي لتقديم المساعدات الإنسانية للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة.

**نعمل على مقاربة سياسية لمواجهة التحديات وعدم التدخل في شئون الأخرين**

**• دور المنظمـة في زيـادة التبـادل التجاري وتعزيـز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**

– لتحقيـق هـدف توسيـع التجـارة البينيـة، اعتمـدت دول ومؤسسـات المنظمـة آليـات مختلفـة نحـو الإزالـة التدريجيـة للحواجـز الجمركية وشبه الجمركية غير الجمركية على التجارة بـين الدول الأعضاء في المنظمـة. وأدى تنفيذ الصكوك الرئيسية الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ألا وهـي الاتفاق الإطاري، وبرتوكـول خطة التعريفات التفضيليـة، وقواعـد المنشـأ إلى إزالـة الحواجـز الجمركية وغـير الجمركية أمام التجـارة وتسهيل زيـادة التبـادل التجـاري وكذلـك زيـادة إمكانية الوصـول إلى سوق عـدد سكانه ١,٦ مليـار بقيمة ٣ تريليونـات دولار. كمـا أدى المشـروع المشـترك بشأن تطويـر السلع الاستراتيجيـة والدعم الهائل مـن مؤسسـات تيسـير التجارة الثـلاث الجديدة، وهي: المؤسسـة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسـة الإسلاميـة لتنميـة القطـاع الخاص؛ والمؤسسـة الإسلاميـة لتأمـين الاستثمـار وائتمان الصادرات القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء في المنظمة، وهو ما أدى إلى زيـادة القـدرة التنافسية ونمو الصـادرات. إضافة إلى ذلـك، فإن التعاون المتنامي مع المنظمـات شبه الإقليمية ومناطق التجـارة الإقليميـة سـوف يضمـن وصولاًأوسـع إلى الأسواق في منظمة التعاون الإسلامي.

ونتيجـة لهذه التدابير، زادت التجـارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل لافت على مـدى العقد الماضي من ٢٧١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٧٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمعدل نمـو سنوي قدره ١٦,٩ في المئـة، وهو ضعف المعدل العالمي في تلك الفـترة. وقد انتقل حجم التجـارة البينية تدريجياً من ١٥,٤٧ في المئة في عـام ٢٠٠٥ إلى ١٨,٧٠ في المئة في عـام ٢٠١٣. وفي السياق نفسـه، حفـز إنشاء المؤسسـة الإسلاميـة الدولية لتمويل التجـارة في عام ٢٠٠٨ مزيداً من تدخلات تمويل التجارة. وارتفع صـافي موافقـات تمويـل التجـارة التراكميـة للـدول الأعضاء في المنظمة من ٢٤,٤ مليار دولار في عام٢٠٠٥ إلى ٥٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

**• للبنـك الإسلامـي للتنمية دور مهـم في مساعدة الدول الإسلاميـة الفقيرة وبخاصـة في إفريقيـا، لكـن متـى يـرى المسلمون مشروعات كبرى للتنمية في مختلف الدول الإسلامية**

**لتوطين الصناعات الكبرى واقتصاديات المعرفة؟**

– قام البنـك الإسلامـي للتنمية، إحدى المؤسسات الرائدة المتخصصـة في منظمة التعاون الإسلامـي، بدور فاعل في تعزيز التنمية المستدامة في الـدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك تحسين رفاه المجتمعـات المسلمة في الدول غير الأعضـاء في المنظمة. وفي هـذا السياق، تجدر الإشـارة إلى أن البنـك الإسلامي للتنمية لم ينجـح في تلبية احتياجـات الدول الأعضـاء في المنظمة من خلال تمويـل مشاريـع تنمويـة مهمة فحسب، بل نجح كذلـك في تعزيز فاعليـة التمويل الإسلامي في النظم المالية لهذه البلدان والارتقاء بمستوى الخدمـات الماليـة الإنتاجيـة لتحقيـق النمـو المستـدام والشامـل. ويتضح ذلك مـن حقيقة أن صـافي موافقات مجموعة البنـك الإسلامـي وصلـت إلى ١٠٢ مليار دولار لأكـثر من ٧٦١٣ مشروعـاً في الدول الأعضاء في المنظمة في عام ٢٠١٤. كما منحت وكالات التصنيف العالمية البـارزة، مثل ستاندرد أند بورز وفيتش وموديز، البنك الإسلامي للتنمية تصنيف AAA وعلى مدى سنوات متتالية مؤخـراً، مؤكدة بذلك قدرة البنك المالية على تنفيذ ولايته التنمويـة والقيام بدور رائد في تعزيـز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في المنظمة.

ونتيجـة لقرار قـادة منظمة التعـاون الإسلامـي في قمة مكة المكرمة الاستثنائيـة الثالثة في عام ٢٠٠٥، تم وضع برنامج مبتكر لمعالجـة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، وبخاصة في مجـال تنمية رأس المـال البشري. وهو البرنامـج الخاص للتنمية في إفريقيـا، برأس مـال ١٢ مليـار دولار، صـرف منهـا البنـك الإسلامـي للتنمية ٥ مليـارات دولار على مدى ٥ سنوات. ومن بين المشاريع المنفذة في الآونة الأخيرة ما يلي:

– بناء مطارين في السنغال والسودان.

– بنـاء وتجهيز ٣٢٥ مدرسة ابتدائيـة وثانوية جديدة و١٠٠٠ فصل دراسي، إضافـة إلى ١٠ مستشفيات جديدة وأكثر من ١٢٠ عيادة في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة.

– زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة ٩٠٠ ميغاوات ومد ٧٠٠ كم من خطوط الكهرباء.

– تنميـة وزراعـة أكـثر مـن ٨٠٠,٠٠٠ هكتار مـن الأراضي لأغراض التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، وغيرها.

وفي السياق نفسه، هناك برامج مماثلة لمنطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج، تتعامل مع مشاريع التنمية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية. ومـن الأهمية بمكان الإشارة إلى خطة البنـك الإسلامي لتوظيـف الشباب التي يجـري تنفيذها في أكثر من دولة عضو ●

## احتمالات عسكرة البرنامج الإيراني

# التأثيرات المتوقعة على التوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي

د. محمد السعيد إدريس*

الشائع، حتى الآن، أن الاتفاق النووي الذي جرى التوقيع عليه في فيينا بين إيران و«مجموعة دول ٥+١» يوم ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١٥ وصدر به قرار من مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠ من الشهر ذاته حمل رقم ٢٢٣١ وجرت الموافقة عليه بالإجماع، أنه «الطريقة المثلى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية» على حد قول الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جولته بالقارة الإفريقية، أو أنه سوف «يقطع الطريق، ليس فقط أمام تخصيب اليورانيوم (في إيران) بل وأيضاً أمام تخصيب البلوتونيوم «على حد تأكيد جون برينان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) في دفاعه يوم ٢٠١٥/٤/٨ عن اتفاق الإطار حول الملف النووي الإيراني الذي كان قد تم التوصل إليه بين إيران و«مجموعة دول ٥+١» في لوزان يوم ٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٥ والذي يعد أساس اتفاق فيينا، لكن هناك وجهات نظر أخرى ترى غير ذلك، وهناك من قدموا آراء نقدية متطرفة على غرار ما يسوقه بنيامين نتنياهو الذي يكافح مع اللوبي الصهيوني الأمريكي داخل الكونجرس لإعاقة تمرير الاتفاق وعلى غرار ما جاء على لسان مايك هاكابي الذي يأمل أن يرشحه الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة الذي وصف الاتفاق، وعيونه مركزة على الصوت اليهودي السخي في هذه الانتخابات، بأنه «يسوق الإسرائيليين إلى أبواب أفران الغاز».

ما هي الحقيقة في هذا كله، وما هي فرص إيران في تحويل برنامجها النووي سواء في ظل هذا الاتفاق أو بالخروج عليه وإفشاله، أو حتى بعد انقضاء مدته إلى برنامج نووي عسكري، وإذا حدث ذلك كيف سيؤثر هذا التطور على التوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي، وما هي خيارات الدول العربية وخاصة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع مثل هذا التطور.

### الاتفاق النووي واحتمالات عسكرته

تضمنـت موافقة مجلس الأمـن الدولي يـوم ٢٠١٥/٧/٢٠ علـى الاتفاق النووي مع إيـران بموجب القرار رقم ٢٢٣١ تكليف المجلس للوكالة الدولية للطاقة الذرية «القيام بعمليات التحقيق والمرافقـة الضروريـة للالتزامات النووية التـي اتخذتها إيران» مثـل الحد من عـدد أجهزة الطرد المركـزي أو خفض مخزونها مـن المواد الانشطارية. وعنـد تلقي المجلس تقريـراً من الوكالة الدوليـة للطاقة الذريـة يؤكد التثبـت من أن البرنامـج النووي الإيـراني بـات سلميـاً بالكامـل، عندها «يتـم إلغـاء القرارات السبعـة التـي اتخذتهـا الأمم المتحـدة منذ عـام ٢٠٠٦ لفرض عقوبات على إيران، وهي القرارات التي تقضي بحظر بيع إيران معـدات أو خدمات علـى ارتبـاط بالأنشطة النوويـة الإيرانية، وتجميد أمـوال شخصيات وشركات إيرانيـة وفرض حظر على الأسلحـة التقليديـة والصواريـخ البالستيـة. غـير أن إجرائـي الحظر سيبقيان ساريين لمدة خمس سنوات بالنسبة إلى المعدات والخدمـات المرتبطـة بالأنشطـة النوويـة ولمـدة ثمـان سنوات بالنسبة للأسلحة والصواريخ.

وفي حـال مخالفـة إيران أياً مـن التزاماتهـا، فسيكون بوسع مجلس الأمن الـدولي عندها إعادة فرض كامـل العقوبات بشكل شبـه تلقائي في آلية تعرف بـ «العودة إلى الوضع السابق»، وسيكون هذا التهديـد بالعودة إلى فرض عقوبات سيفـا مسلطا على رقبة إيـران طوال مدة الاتفاق، أي عشر سنوات، غير أن الدول الكبرى أعلنـت عند صـدور القـرار رقـم ٢٢٣١ نيتها تمديد هـذه الآلية لخمس سنوات أخرى إضافية.

هـذه القيود التي تتحكـم في مواصلة المجتمـع الدولي تسليط سيـف العقوبـات الاقتصادية والعسكريـة ضد إيـران لا تعني أن إيـران سوف تلتـزم بالضرورة بما تعهدت الالتـزام به في الاتفاق أو أنها لن تسعى إلى توظيف الثغرات الموجودة بالاتفاق للانقلاب الفعلـي عليه باتجاه عسكـرة برنامجها النووي، لكـن هناك أكثر مـن احتمال لفشل الاتفاق إضافة إلى ذلك، هناك احتمال إفشال الاتفـاق داخل الكونجرس، وهناك احتمال إفشاله من جانب قوى الضغط داخل إيران وبالذات من جانب الحرس الثوري والقيادات العسكريـة وعلى الأخـص من باب الإصـرار على مواصلـة إنتاج الصواريـخ البالستيـة المتطـورة ومواصلة إجراء المنـاورات بهذه الصواريـخ، الأمر الـذي قد يستفـز الإدارة الأمريكيـة الجديدة (إدارة مـا بعـد أوبامـا) أو الكونجرس، خصوصـاً في ظل وجود قناعـة لـدى قيادات داخـل الكونجرس بوجود ثغـرة في التقييم الاستخباراتـي للاتفاق النووي الـذي تم عرضه على الكونجرس، ووصف هذا التقييم بأنـه أخفق في تفحص نيات النظام الإيراني حيال دقة الالتزام بالاتفاق.

تقريـر الاستخبـارات الـذي أوصلتـه الإدارة الأمريكيـة إلى الكونجرس نص علـى «إمكانيـة التحقـق مـن التـزام إيـران بالاتفاق «لكن هناك مسؤولـون بالاستخبارات الأمريكية وأعضاء بالكونجرس ممـن راجعـوا الوثيقـة التـي أوصلتهـا الإدارة إلى

الكونجرس وحملت اسم «الملحق السري» يرون أن الأحكام الصادرة عن مجموعة التقييم لهذه الوثيقة اعتمدت على فرضية التزام طهران بإجراءات مراقبة وشفافية صارمة على امتداد فترة سريان الاتفاق التي تمتد إلى ما يقرب من ١٥ عاماً، دون النظر في أية احتمالات سوف تترتب على حدوث تغييرات في القيادة الإيرانية أو الطبقة الحاكمة خلال تلك الفترة ولا على ما قد يحدث داخل تفاعلات البيئة الإقليمية المجاورة لإيران أو على مصادر تهديد الأمن الإيراني وغيرها من التطورات المحتملة التي قد تؤثر سلباً على جدية الالتزام الإيراني بالاتفاق.

إضافة إلى ذلك هناك ما هو أخطر وبالتحديد ما يتعلق بوجود اتفاقيات سرية غير معلنة طرفيها هما: الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران فقط تشتمل على كل التفاصيل الخاصة بتنفيذ الاتفاق من جانب إيران ومراقبته من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تفاصيل غير معلومة من جانب الإدارة الأمريكية الأمر الذي يضاعف من مخاوف احتمالات تنصل إيران من التزامها بعدم السير قدماً في إنتاج القنبلة الذرية.

مثل هذه المخاوف من توقعات عسكرة البرنامج النووي الإيراني قد تبقى مجرد احتمالات وقد تتحول إلى حقيقة لكن إذا افترضنا التزام إيران الحرفي بالاتفاق هل هذا يعني أن مخاوف الدول العربية وبالذات الدول الخليجية قد تبددت؟ السؤال مهم في ظل مجموعة من الاعتبارات: أول هذه الاعتبارات أن إيران فعلت كل ما فعلت من تدخلات واعتداءات ضد دول عربية ومارست كل ما مارسته من استعلاء وادعاءات إمبراطورية دون أن تكون دولة نووية، ما يعني أن مخاوف العسكرة ليست مقصورة فقط على عسكرة البرنامج النووي الإيراني بقدر ما هي عسكرة العقل الاستراتيجي الإيراني والمشروع السياسي الإيراني وتغوله في النظام العربي وتطلعه إلى فرض نظام إقليمي جديد تحدث عنه محمد جواد ظريف في مقاله المنشور باللغة الإنجليزية في صحيفة نيويورك تايمز وأعيد نشره باللغة العربية في صحيفة السفير «اللبنانية» وصحف عربية أخرى. الفكرة المحورية في مشروع ظريف هي إنشاء «مجمع للحوار الإقليمي» يؤسس على مرحلتين، الأولى وكما ورد في النص المنشور في صحيفة نيويورك تايمز يتحدث عن المجمع باعتباره «منتدى جماعيا لمنطقة الخليج الفارسي الموسع»، أما في النص العربي فيكتفي بالقول «تأسيس المجمع في منطقتنا»، أما المرحلة الثانية فتمديده ليشمل جميع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط. ما يعني أن إيران تريد أن تفرض نظاماً فرعياً يحمل اسم «النظام الإقليمي للخليج الفارسي الموسع» يكون نواة نظام شرق أوسطي إسلامي مؤسس على المشروع السياسي الإيراني، ما يؤكد جدية نوايا السيطرة الإيرانية.

ثاني هذه الاعتبارات ذلك الحماس الأمريكي، بل كل هذه الاستماتة من جانب الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته للاتفاق النووي الموقع مع إيران، والانحياز الواضح لما يراه الرئيس أوباما من ضرورة تحقيق إطار جديد من «وفاق القوى» بين إيران وجيرانها في الخليج يؤسس على أساس من التعاون وتوازن المصالح وليس على أساس الصراع، جاء ذلك على لسان الرئيس أوباما في تصريحاته عقب اجتماعاته مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في واشنطن وكامب ديفيد، وجاء أيضاً عقب التوقيع الأمريكي على الاتفاق النووي مع إيران، وعلى لسان وزير الخارجية الأمريكية جون كيري في اجتماعاته بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة (٢٠١٥/٨/٣).

**إيران لن تلتزم بما تعهدت به وسوف توظف الثغرات .. وفشل الاتفاق النووي وارد**

ففي لقائه المهم مع الكاتب الأمريكي توماس فريدمان صبيحة التوقيع على الاتفاق (٢٠١٥/٧/١٥) ألمح إلى أنه اتصل بنتنياهو قبل المقابلة ولم يحاول تلطيف الأجواء، كما ألمح إلى أن إدارته «تنظر في تحقيق تحسينات مهمة تجاه حلفائها في إسرائيل والخليج». لكنه قال: «لا أظن أنه من المناسب مناقشة تفاصيل أي اتفاق أمني (مع الحليفين)، أو العمل الذي يمكن أن نقوم به». وفي تعليقه على الرفض الإسرائيلي للاتفاق النووي مع إيران قال إن «نتنياهو يعتقد أنه يمكن أن يزيد التأثير على الجدل الدائر في الكونجرس وأنا على ثقة بأننا قادرون على دعم هذه الصفقة وتنفيذها دون أن يمنعها الكونجرس»، ولكنه أضاف «بعد أن يتم ذلك، إذا كان هذا ما يراه مناسباً، سنتناقش كعهدنا دوماً، ثم تطرح بعض الأسئلة العملية جداً: كيف يمكننا منع حزب الله من الحصول على أسلحة أكثر تطوراً؟ كيف نبني على نجاح القبة الحديدية (شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ التي جرى نشرها داخل الكيان الصهيوني لإسقاط أي صواريخ مضادة) التي عملت الولايات المتحدة مع إسرائيل على تطويرها، والتي أنقذت أرواحاً إسرائيلية؟».

واضح من أقوال أوباما في هذا الحديث أنه مستعد لعمل أي شيء، مقابل تمرير الاتفاق، ما يعني أنه أكثر من صفقة، وهذا ما اتضح في مؤتمره الصحفي الذي تميز بقدر أكبر من الوضوح عندما قال: «إن لإيران دوراً في إنهاء الحرب الدامية في سوريا» معتبراً أنه «لا يوجد حل عسكري» لهذه الحرب، وقال: بصراحة «اعتقد أنه من المهم أن يكونوا (الإيرانيون) جزءاً من هذا الحل» وهذا قول يختلف تماماً مع الموقف الأمريكي السابق وبالتحديد

# مصر ودول الخليج معرضة لتهديدات نووية عسكرية وأخرى تتعلق بالهوية ومستقبل النظام العربي

قبيل انعقـاد «مؤتمر جنيف-١» الخاص بسوريا عام ٢٠١٢ حيث رفض الأمريكيون، كما رفض الخليجيون وكذلك المعارضة السورية الموالية أي حضور لإيران باعتبارها «جزءاً من الصراع فكيف تكون طرفًا في الحل»، ولمزيد من توضيح الرؤية قال ضمن سياق ضرورة المشاركة الإيرانية في الحل السياسي للأزمة السورية أن «المشكلة في سوريا لن تحل من دون مشاركة الروس والأتراك والشركاء الخليجيين».

ثالث هذه الاعتبارات ما يتردد عن وجود اتفاق سياسي أمريكي – إيراني في قلب الاتفاق النووي الذي جرى التوقيع عليه في فيينا (٢٠١٥/٧/١٤)، وهي قناعات مستمدة من اجتهادات لخبراء بالحزب الديمقراطي الحاكم في الولايات المتحدة مفاد هذا الاتفاق أن إدارة الرئيس باراك أوباما قد ذهبت مع طهران إلى ما هو أبعد من التفاوض التقني على ضبط المشروع النووي الإيراني، وأن اتفاقاً سياسياً على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المشرق العربي والخليج يعترف بالمصالح الإيرانية منها قد وضع في طيات الاتفاق. وهو في نظر محللي الحزب الديمقراطي قد يكون أهم من الاتفاق النووي في ذاته لأنه يضمن عودة طهران كلاعب إقليمي «مكتمل الحقوق والواجبات» تحت الرعاية الأمريكية، ولعل هذا ما دفع الأتراك ورئيسهم رجب طيب أردوغان لاستباق الأحداث والتراجع عن موقفه الرافض للمشاركة في الحرب ضد «داعش» في سوريا والعراق بهدف الحصول على جزء من «الكعكة السورية» مقابل السماح لواشنطن باستخدام قاعدة إنجرليك.

أما الاعتبار الرابع فيتعلق بكل تلك الغطرسة الإيرانية لمواصلة الإصرار على تطوير برنامج إنتاج الصواريخ البالستية، حيث أعرب الجنرال حسن فيروز أبادي رئيس هيأة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية أنه «قلق من احتمال تأثير القرار ٢٢٣١ على التقدم في البنية الدفاعية ونخشى تفاسير خاطئة من القيادة الأمريكية» وأوصى فيروز أبادي البرلمان الإيراني بعدم التصويت على الاتفاق النووي «حتى لا يتحول إلى التزام رسمي» لبلاده، وأضاف أن «الالتزامات المذكورة في نص الاتفاق النووي جوهرها حقوقي، لكن وفق نص الاتفاق: إذا تخلى أي من الطرفين عن التزاماته من دون إجراءات قانونية ودولية، يمكن العودة إلى مواقف وأوضاع ما قبل الاتفاق».

إضافة إلى ذلك هناك رأي عام برلماني وشعبي خاصة في حوزات «قم» يطالب برفض الاتفاق النووي ويطالب باستئناف المناورات الصاروخية واختبار صواريخ جديدة رداً على التهديدات الأمريكية، هناك أيضاً تلك التصريحات الخطيرة التي وردت على لسان عباس عراقجي كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين في اجتماع سري له مع مدراء ورؤساء التحرير في مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الحكومية في الأول من أغسطس/ آب ٢٠١٥، وهي التصريحات التي اعترف فيها أنه قد تم تقديم «معلومات غير صحيحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن النظام الإيراني: ليست لديه النية لتنفيذ كل بنود الاتفاق النووي». هذه التصريحات التي فجرت أزمة بين وزارة الخارجية الإيرانية ووسائل الإعلام الإيرانية والتي جرى حذفها فيما بعد تكشف عن نوايا إيرانية خطيرة بالنسبة لمستقبل التزامات إيران بالاتفاق النووي.

هذه الاعتبارات الأربعة إلى جانب ممارسات إيران العدائية في العديد من الدول العربية وتجديد الخطاب السياسي الإيراني حول «المشروع الإمبراطوري الإيراني» يؤكد أن النظام العربي كله في خطر وفي القلب منه النظام الفرعي الخليجي أي مجلس التعاون الخليجي في ظل هذا التطور الإيراني وفي ظل اختلالات التوازن في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية وصراعات السيطرة والهيمنة التي تمارس على الأرض العربية بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إسرائيل وإيران وتركيا حيث تسعى إسرائيل إلى فرض نفسها قوة إقليمية مهيمنة، وحيث ترفض إيران ذلك وتسعى إلى فرض نفسها قوة إقليمية بديلة، في الوقت الذي تتأرجح فيه المساعي التركية بين السعي إلى الهيمنة وبين الاكتفاء بدور القوة الإقليمية الموازن بين إيران وإسرائيل المتصارعتين على الهيمنة الإقليمية.

## مصر والخليج وتحديات تحقيق التوازن الاستراتيجي

بالاتفاق النووي الإيراني نستطيع أن نقول أننا أمام أحد احتمالين، أولهما: ظهور نظام إقليمي ثنائي القطبية النووية في حال نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي، وثانيهما، تفاقم صراعات الهيمنة الإقليمية بين إسرائيل النووية الساعية للتحالف مع ما تسميه بـ «محور عربي سني» على قاعدة العداء لإيران باعتبارها قوة داعمة للإرهاب، وبين إيران ذات القدرات العسكرية المتفوقة ومشروعها الإقليمي للتوسع في النفوذ داخل الوطن العربي وتركيا ذات الأدوار والاهتمامات المزدوجة بين مشروعها «العثماني الجديد» من ناحية وحرصها على أن تلعب بكل الأوراق الإقليمية: العرب وإيران وإسرائيل في وقت واحد.

بهـذا المعنـى نستطيـع أن نقـول أن الـدول العربيـة، إذا مـا استمـرت الأوضـاع على ما هي عليه فإنهـا ستبقى مجرد أطراف في نظـام إقليمي يسيطر على مركزه تلـك القوى الإقليمية الثلاث بمـا يعنيه ذلك من احتمالات توسع مشروعـات الاختراق وتوسيع النفـوذ لهذه القوى، واحتمالات فرض مخططات إعادة التقسيم، إضافـة إلى خطر تذويـب النظـام العربي داخل النظـام الشرق أوسطـي بما يتضمنه ذلك من تفكيـك للهوية القومية والحضارية العربيـة لهـذا النظام، ناهيك عـن التفريط في قضيتـه المركزية الفلسطينيـة لصالح تحالفات فاسـدة قد تفرض عليه أو قد تكون من اختياراته.

المعنـى المباشر لكل ذلك هو أن النظـام العربي (مصر ودول الخليـج علـى وجـه التحديد) معرض لحزمة من التهديـدات المكثفـة: تهديـدات نوويـة وعسكرية، وتهديـدات تتعلـق بالهويـة وأخـرى ذات علاقـة مباشـرة بمستقبل النظام العربـي في ظل التشكك في جدية التزامات الحليف الأمريكي من ناحية وفي ظـل كل هذا الخلـل في التـوازن الاستراتيجي ليس فقط مع إيران ولكن مع إسرائيل وتركيا أيضاً.

هذا يعني أن أي تفكير استراتيجي عربي رشيد مطالب بـأن يأخذ في اعتبـاره كل مصادر التهديد وكل احتمـالات تطـور مصادر هـذا التهديد، ولعل هـذا ما يزيد من تعقيـد فرض بناء البدائـل وخرائط التحالفات الممكنة نظـراً لوجود اختـلاف حقيقـي في إدراك التهديد الأولى بالاعتبـار بسبب تزامـن تصاعـد التهديد الإيراني مـع تصاعد الخطـر الإرهابـي. فالسعوديـة على وجه الخصوص من بين كل دول الخليج ربما مع الإمارات والبحرين تتعامل مع إيران كمصدر أساسـي للتهديد أو كمصـدر أولى بالمواجهة. الأمر لا ينطبق على سلطنـة عمـان والكويـت، وربمـا بدرجة مـا على قطـر. فسلطنة عمـان والكويـت لا تتعاملان مـع إيران كعـدو أولى بالمواجهة على نحو ما تتعامـل المملكة العربية السعودية، هذا يعني غياب التوحد الخليجـي في إدراك أولوية مصادر التهديـد. في ذات الوقت ترى مصر أن الإرهاب هو المصـدر الأساسي للتهديد، ومن هنا تزداد صعوبـة التوافـق على استراتيجيـة مشتركة للتعامـل مع المخاطر المتولدة من احتمالات امتلاك إيران للقنبلة النووية.

في ذات الوقـت تعتبر مصر إيران شريكاً ضرورياً في معركتها من أجـل جعل إقليم الشـرق الأوسط خالياً مـن الأسلحة النووية والسعي لفرض توقيع إسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. مصر تدرك أن إيران، بعد أن حصلت على الاتفاق النووي الذي اعترف بها دولة نووية سلمية ستكون صاحبة مصلحة في مد اليـد إلى المسعى المصـري لفتح ملف السلاح النـووي الإسرائيلي وهو الأمر الذي لا يحظى بأولوية عند الدول الخليجية، لكن مصر تدرك أيضاً خطـر سياسة التوسع الإيرانية، وخطر احتمال تحول إيـران إلى دولـة تملك برنامجـاً نوويـاً عسكريـاً، أو تسعى، على الأقـل، لأن تكون دولة حافة نوويـة إذا صدقت التعهدات الإيرانية بعدم السعي لامتلاك السلاح النووي تحت أي ظرف من الظروف لاعتبـارات دينية، لذلك فـإن فرص التنسيق المصـري السعودي أولاً، والخليجـي ثانياً تبدو مواتية لمواجهة المخاطر الإيرانية ولكن ضمن منظور استراتيجي أشمل يتضمن حزمة من المشروعات:

- مشـروع سياسي لإعـادة إحياء النظام العربي على أسس تتفق مع تطلعات الشعوب العربية.
- مشـروع لحل الأزمات السياسيـة العربية خاصة الأزمات في سوريا واليمن وليبيا.
- مشـروع تأسيـس القوة العسكريـة العربية المشتركـة لتكـون نقطـة ارتـكاز في إعـادة بنـاء نظريـة جديدة للأمـن القومي العربـي، مع ضبط استمـرار التعويل الخليجي على «الموازن الخارجي» والأمريكي على وجه الخصوص.
- مشـروع بنـاء قـدرات نوويـة عربية تجعل مـن الدول العربية دولاً نوويـة سلمية أو «دولاً حافة نووية» باتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- مشروع بناء صناعة عسكرية عربية متطورة تحد من اعتماد الأمن العربي على الدعم الخارجي وتحقيق درجة عالية من التكامل الاقتصادي.
- مشـروع جعـل الشرق الأوسط إقليمـاً خالياً من الأسلحة النوويـة شـرط أن يتضمـن إشـراك الـدول العربيـة في مراقبـة القدرات النووية الإسرائيلية والإيرانية.

**المشروع الامبراطوري الإيراني يضع النظام العربي والخليجي في خطر**

وقبـل هـذا أو ذاك خطـة مشتركـة للقضـاء علـى الإرهـاب التكفيري والتصـدي للمشروعات الأجنبية لإعـادة تقسيم الدول العربيـة على أسـس طائفية وعرقيـة، مع مواجهـة خطر الحرب المذهبية-الطائفيـة باعتبارهـا مشروع الفتنـة الحقيقية لتدمير النظام العربي وهويته القومية الحضارية.

ضمن هـذه الأجندة يمكن التعويل علـى إمكانية عودة العرب (مصر والخليج) كطرف رابع في قلب أو محور نظام شرق أوسطي متوازن بـدلاً من مخاطر الوقوع تحت ضغـوط نظام إقليمي قائم علـى معادلة «مثلث صراعات الهيمنـة» تستأثر به القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إسرائيل وإيران وتركيا ●

* أستاذ العلوم السياسية – مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

# الاتفاق النووي الإيراني وأمن الخليج: التأثيرات والخيارات

**أثار توقيع خطة العمل المشترك الشاملة، والمعروفة إعلاميًا بالاتفاق النووي الإيراني في ١٤ يوليو ٢٠١٥ بين مجموعة الدول الست الكبرى ولإيران جدالات فكرية وسياسية عميقة بشأن تقييم هذا الاتفاق وتأثيراته الدولية والإقليمية. وتراوحت هذه التقييمات ما بين أنه «اتفاق تاريخي» يمثل أفضل ما كان يمكن تحقيقه – حسب تعبير الرئيس أوباما – وأنه انتصار لقوة الدبلوماسية والحلول الوسط، وأنه «بداية لصفحة جديدة من التاريخ» حسب وصف الرئيس حسن روحاني، وأنه يتسم بالتوازن حسب وصف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إلى كونه «خطأ تاريخي» بل وخطيئة حسب تعبيرات الساسة الإسرائيليين.**

د. علي الدين هلال *

وبدون الدخول في تفاصيل الاتفاق يمكن القول أنه نموذج للمباريات غير الصفرية Non Zero Sum Game، أي تلك التي تحقق لكل أطراف المباراة قدرًا من أهدافهم بحيث لا يوجد فيها فائزون وخاسرون بل يمكن لكل منهم ادعاء الفوز. فجوهر الاتفاق يتمثل في المقايضة بين المطلب الأمريكي – الأوروبي بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ووقف تجاربها في هذا المجال مع وضع الضوابط ونظم التفتيش والرقابة والتحقق اللازمة لتنفيذ الاتفاق. وذلك مقابل المطلب الإيراني بإنهاء العقوبات الاقتصادية – الجماعية والثنائية – المفروضة عليها، والإفراج عن أموالها المجمدة في البنوك الغربية.

ورغم تأكيد الولايات المتحدة وإيران على أن هدف هذا الاتفاق تقني بحت يتعلق بالبرنامج النووي وحسب، وأنه لا يتصل بالعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية أو بسياسة إيران الإقليمية، فإن هذا الاتفاق يمثل وثيقة استراتيجية تضع الأساس لتوازن قوى ولتحالفات جديدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ويرجع ذلك إلى أن الاتفاق يتضمن اعتراف العالم بالبرنامج النووي الإيراني، وأنه يعيد الاعتبار لإيران ويوفر لها الشرعية والقبول العالمي لدورها الدولي والإقليمي، فلم تعد إيران – في نظر الغرب – دولة مارقة أو طرفًا في محور الشر الذي تحدث عنه الأمريكيون كثيرًا. كما يشير الاتفاق إلى التغيير الذي حدث في إيران ونزوعها إلى الخروج من العزلة المفروضة عليها، وتصميمها على تحديث اقتصادها الوطني والانخراط في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها لها. ولم تعد الولايات المتحدة هي «الشيطان الأكبر».

ومع الإقرار بهذا التغيير في المواقف الغربية والإيرانية، فمن المبالغة استنتاج وجود «صفقة غير معلنة» بين الطرفين، أو أن واشنطن ضحت بمصالح حلفائها من الدول العربية لصالح إيران أو أنها تعد إيران لتصبح القوة الإقليمية في منطقة الخليج. فمن الأرجح أن هذا الاتفاق هو تعبير عن نقطة توازن راهنة في المصالح المتبادلة بين الطرفين.

## التأثيرات والتداعيات

لا توجد حتميات في العلاقات بين الدول، فهناك دائمًا بدائل وخيارات، ويتوقف تأثير حدث ما على كيفية فهم الدول المختلفة له، وأنماط تفاعلاتها معه. وهذا الاتفاق له بالطبع آثار إيجابية وأخرى سلبية على منطقة الخليج والوطن العربي عمومًا، وسوف يتوقف مدى غلبة الأثار الإيجابية أو السلبية على السياسات التي سوف تنتهجها الدول العربية.

وبصفة عامة، انقسمت الآراء والتعليقات بشأن هذه التأثيرات إلى اتجاهين رئيسيين:

**الاتفاق النووي وثيقة استراتيجية لوضع أسس توازن القوى والتحالفات الجديدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط**

– الاتجـاه الأول: يرى أن الاتفـاق يمثل خطرًا على أمن الدول العربيـة الخليجية، بما يتيحه من فرص للدولـة الإيرانية. ينطلق هذا الرأي من الاعتقاد في وجود «مشروع قومي فارسي» أو «مشروع طائفي شيعي» تتبناه إيران، ويهدف إلى الهيمنة على الخليج وإلى زيادة دورها في الشرق الأوسط، وتزداد فرص تحقق هذا المشروع في ضـوء الانقسامـات والانهيـارات العربيـة منـذ ٢٠١١. وبغض النظـر عن وجود هذا المشروع مـن عدمه، فالأمر المؤكد أن تصور إيـران للمنطقة يختلف عن التصـورات العربية المتداولة، وحسب روايـة نبيل فهمي وزير خارجية مصر الأسبق في مقال له بجريدة الأهـرام في ٢٢ يوليـو ٢٠١٥، فـإن أحد المقربين مـن دوائر صنع السياسـة الإيرانية أخـبره بأن مفهوم إيران عـن الشرق الأوسط هو أنـه منطقة جوهرها غير عربـي، وأن المواطن العربـي اليوم لم يعد يفكر في القومية العربية، وأن العالم العربي يتسم بالانقسام والتفتت، وأن الثقل السياسـي والأمني والاقتصادي انتقل إلى إيد غير عربية. ويطرح أنصار هذا الاتجاه أسانيد متعددة لوجهة نظرهم:

فالاتفـاق بما يترتـب عليه من رفـع للعقوبات الاقتصاديـة، وإتاحـة الودائـع الإيرانيـة المجمدة في البنـوك الغربيـة والتـي تقدر بمبلـغ ١٥٠ مليار دولار أمريكـي، واجتـذاب رؤوس الأمـوال الغربية واستقبـال التكنولوجيـات المتقدمـة سـوف يدعم مصـادر القوة الشاملـة للدولـة، خاصة وأن إيران ثاني أكـبر اقتصاد في منطقة الشـرق الأوسـط، وأنها تمتلك رابـع أكبر احتياطي نفـط مؤكد، وثاني أكبر احتياطي غاز طبيعي مؤكد، وسوف تمكنها هذه الموارد من الاستمـرار في التدخـل في الشئون الداخلية للـدول المجاورة، وإثـارة الاضطرابات وتحريـض المواطنين «الشيعـة» فيها، ودعم الحلفـاء والوكلاء. ووصل الأمر بالكاتب البريطاني روبرت فيسك إلى التنبـؤ بـأن الولايات المتحـدة سوف تلقي بثقلهـا خلف إيران وسـوف تدعم دورهـا «كشرطي أمريكـي» في الخليج كما كانت في عهد الشاه.

ويدعم هذا الرأي، ما ورد في الدستور الإيراني، فمع أنه لم يشر صراحـة إلى مبدأ تصدير الثـورة إلا أن بعض مواده تعطي للدولة أدواراً ومهامـاً تتجـاوز حدودهـا الجغرافية. فعلـى سبيل المثال، فإن المـادة (٩) التي تتعلق بالجيش تشير إلى أن مسئولية الجيش وقـوات حرس الثورة لا تنحصر في حمايـة الحدود بل أنها تتحمل أيضًـا أعباء رسالتها الإلهية وهي الجهـاد في سبيل الله والنضال مـن أجل بسط حاكميـة القانـون الإلهي في العـالم، وتشير المادة (١١) إلى وحـدة الأمة الإسلاميـة وأن على إيران إقامة سياستها العامـة كلها علـى أساس تضامن الشعـوب الإسلامية وأن تواصل سعيهـا من أجل وحدتهـا، أما المادة (١٥٤) فتشـير إلى أن إيران تعتبر «سعـادة الإنسانيـة في المجتمع البشري كلـه قضية مقدسة لهـا»، وعليه فإنها «تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبريـن في أية منطقة من العـالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعـوب الأخرى». ويحتار الباحث في تفسير كيفية التوفيق بين الالتزامين الواردين في هذه المادة، مع ملاحظة أن الإشـارة إلى عـدم التدخل في الشئون الداخليـة تنصرف إلى «الشعوب» وليس «الدول».

ويضيف أنصار هذا الرأي، أن الاتفاق لم يلغ قدرة إيران على إنتـاج السلاح النووي، ولكنـه أوقف هذا التطور لمـدة تتراوح بين عشـر وخمسة عشر عامًا. بـل ويرى البعض أن إيران لم تسع فعلاً لامتلاك سلاح نووي وما كان لها أن تغامر بذلك في ضوء معرفتها بالعواقب الوخيمة لهذا السعي، وأنها استخدمت بمهارة أزمة برنامجها النووي للحصول علـى مكافأة كبرى دون دفع الثمن، ويري أخرون أن إيران غير جديرة بالثقة، وأنها مارست الغش بشأن منشأتهـا النووية من قبل، وأنهـا من الأرجح سوف تقوم بذلك مستقبلاً.

**لم تعد إيران دولة مارقة أو ضمن محور الشر ولم تعد أمريكا الشيطان الأكبر**

– الاتجـاه الثـاني: ينطلـق مـن أن السياسات الخارجيـة للدول تتطور وتتغـير باختلاف الظروف والمصالح، وأن هناك تغيرات داخلية في إيران كشف عنهـا انتخاب روحاني رئيسًـا للجمهوريـة في ٢٠١٣ وفي توجهات السياسة الخارجية التي تبناها بمباركة من المرشد الأعلى، والتي أفضت إلى توقيع الاتفـاق وأن هذه التغييرات يمكن التفاعل معها والبنـاء عليها وتوسيعهـا. وتأسيسًا على ذلك، يركـز أنصار هذا الاتجـاه على الأثار الإيجابيـة للاتفاق على الأمـن والاستقرار في الخليج.

فقـد أدى الاتفاق إلى تجنيـب المنطقة مواجهة عسكرية كانت أثارهـا سوف تطول الدول الخليجية، وذلك لأن الفشل في الوصول إلى اتفـاق دبلوماسي كان سـوف يؤدي بالضـرورة إلى استخدام القـوة سـواء مـن جانـب الولايـات المتحـدة أو إسرائيـل لتوجيه ضربة استباقية بهـدف تدمير المنشآت النوويـة الإيرانية، وأشار أوبامـا بوضوح إلى هذا المعني بقولـه إن على الأمريكيين الاختيار بـين «الاتفـاق أو الحـرب»، وأن الذيـن يدعون إلى عـدم موافقة الكونجرس على الاتفاق فإن عليهم الإعداد لحرب قادمة.

ويضيفون أن التهويل من الأثـار الاقتصادية والسياسية لرفع العقوبات عن إيران هو أمر يجانب الصواب، فالاقتصاد الإيراني يواجه أزمـات التضخم والبطالـة والتخلـف التكنولوجي، كما أن صناعـة النفـط الإيرانية تحتـاج إلى تحديث تكنولوجـي شامل، أضف إلى ذلـك، تطلع المواطن الإيراني إلى رفع مستوى معيشته.

# طهران استخدمت بمهارة أزمة البرنامج النووي للحصول على مكافأة كبرى مجاناً رغم أنها لم تسع إلى امتلاك السلاح النووي

وتمثل هـذه الأمور محددات علـى أولويات السياسـة الإيرانية ما يجعـل اندفاعها إلى مغامـرات خارجية أمر محفـوف بالمخاطر. ويرد نفس التحفظ على التضخيم من القدرات العسكرية الإيرانية فباستثناء العنصر البشـري الذي تتمتع فيه إيران بالتفوق البيّن، فإن ترسانتها العسكرية تحتاج أيضًا إلى تطوير وتحديث، وتكشف البيانـات عـن تفوق دول مجلس التعاون علـى إيران بشكل عام في المعـدات العسكرية الحديثة من طائـرات ودبابات وصواريخ، كما تفوقهـا في نظـم الدفاع، وذلـك إضافـة إلى القواعـد العسكرية الغربية الموجودة في المنطقـة. ويؤكد ذلك إدراك النخبة الحاكمة الإيرانية أن بلادها سوف تكون تحت المجهر في السنوات القادمة، وأنهـا في مرحلة اختبار للتأكد من صدق نواياها والتزامها الكامل بالاتفـاق. ولكي تحقـق إيران أهدافهـا الاقتصاديـة التي دفعتها ابتـداءً لتوقيـع الاتفـاق، فـإن عليها طمأنـة الـدول الغربية حتى تستطيع جذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة.

ومـن الأرجـح أن هـذا التطور سـوف تعترضـه صراعات في داخل النخبـة الإيرانية بين المحافظـين والإصلاحيين، وأن يسعى كل منهمـا إلى التأثير علـى مسار تنفيذ الاتفاق بمـا يخدم زيادة نفـوذه، ومن أمثلة ذلك التباين الذي برز بين تعليق المرشد الأعلى والـذي اتسم بالعداء والمواجهة مـع الولايات المتحدة «المتغطرسة» وتأكيـده علـى أن الاتفاق لـن يغير من العلاقات بـين البلدين وأن إيـران لن تتوقف عن دعـم أصدقائها، وبين خطاب روحاني الذي اتسـم بلغة أكـثر اعتدالاً وتوافقًا مشـيرًا إلى أن الاتفاق يؤدي إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة. كما يظهر ذلك في التحركات السياسية استعدادًا لانتخابـات مجلس النواب الإيراني المقبلة في فبراير ٢٠١٦.

ويجـادل أنصار هذا الاتجاه بأن الاتفـاق يوفر المناخ المناسب لتطويـر حـوار بناء بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي وإيران ينبني على العلاقـات القائمة بين عدد من دول المجلس وإيران في المجالات السياسيـة والاقتصادية. يؤكد ذلك إعـلان إيران بأنها ترغـب أن يكون الاتفاق بداية لمرحلة جديـدة من التفاهم وحسن الجـوار مع الـدول الخليجية، فحسب تعبير ظريـف «أغلقنا الملف النووي ونتطلع إلى الحوار». وربما يؤدي ذلك إلى أن تصبح إيران طرفًا في حل بعض الأزمات الإقليمية الساخنة كالأزمة السورية.

وخلاصـة هذا الرأي، أن الاتفاق يوجـد الظروف التي تشجع إيران على أن تكـون «دولة أمر واقع» وليس «دولة ثورية» بمعنى أن يصبح لإيران مجموعة مـن المصالح مع الدول الكبرى والإقليمية بحيـث تعمل على استمرار الأوضـاع القائمة حمايةً لهذه المصالح ولا تجد سببًا للعمل على تغييرها بأساليب الإثارة والتحريض.

## مصر والاتفاق

لم يصدر بيـان أو تعقيب من رئاسة الجمهورية المصرية على الاتفـاق، واتسمـت التصريحـات الصـادرة من وزيـر الخارجية سامـح شكـري بالترحيب الحذر، فصرح في اليـوم التالي للتوقيع بأنـه «تطور مهم وإننا بصدد دراسـة التفاصيل الخاصة به»، وأن مصـر ترحب بكل ما من شأنـه دعم الاستقـرار الإقليمي، وتقف بقـوة ضد أي تهديد للأمن القومي العربـي، وأن أمن الخليج يعد جزءًا من الأمن المصري. ثـم اتضحت تصريحاته بشكل أكبر في زيارتـه لسلطنة عمان في يوليو عندما أشـار إلى أن مصر لا تنوي تغيير علاقاتها مع إيران، أي الإبقاء على الأوضاع الراهنة.

على أن فهم هذه التصريحات ينبغي أن يكون في سياق متابعة الموقـف المصري إزاء أزمـة البرنامج النووي الإيـراني على مدى سنـوات، فمـن ناحية، فإن مصـر لم ترفض أو تتحفـظ أبدًا على حـق إيـران في امتلاك التكنولوجيـا النووية للأغراض السلمية، باعتبـار ذلـك حقًا مشروعًا لـكل دول العالم وفقًـا لاتفاقية حظر انتشـار الأسلحـة النوويـة، وانصـب اعتراضها علـى الاستخدام العسكري لهذه التكنولوجيا. ومن ناحية ثانية، كانت مصر وإيران رائدتين في اقتراح إعـلان منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحـة الدمار الشامل. ومن ناحية ثالثـة، فإن الخطاب المصري الرسمـي لا يتضمن تصريحـات عدائية مباشرة ضـد إيران، ولا يعتبرها الخطر الأول على الأمن القومي العربي، إذ تعطي القيادة المصريـة الأولوية لخطـر الإرهاب. ومن ناحيـة رابعة، شارك في عام ٢٠١٥ وفد إعلامي وعدد من ممثلي مراكز البحوث المصرية في احتفالات إيران بذكرى الثورة.

وهكـذا، فـإن الموقف المصـري يتسم بالغموض، فرغم عدم تبني القاهرة لمواقف عدائية أو شنها لحملات إعلامية ضد إيران فمـازال التبـادل الدبلوماسـي بـين البلدين على مستـوى «مكتب رعاية المصالـح»، ولم يتم توجيه الدعـوة إلى إيران لحضور حفل افتتاح مشروع قناة السويس في ٦ أغسطس ٢٠١٥.

أمـا بالنسبـة لموقف إيران تجاه مصر، فقـد اتسم بقدر أكبر مـن المبـادرة، ففـي فبرايـر ٢٠١٣ ألغـت إيـران شـرط حصول

المصريين على تأشيرة دخول لها، واستمر ذلك حتى الآن. وفي يونيو ٢٠١٥ أشار ظريف إلى وجود اتصالات مع مصر، واستعداد إيران لمناقشة القضايا الخلافية بين البلدين، ودعا مصر للقيام بدور بنّاء في المنطقة.

### خيارات ما بعد التوقيع

يبدو أن التفاعلات السياسية في المنطقة اتجهت نحو سيناريو إعطاء الاتفاق فرصة للتنفيذ حتى تتبلور آثاره.

فقد سارعت الولايات المتحدة لطمأنة الدول الخليجية وتأكيد استمرار «الشراكة الاستراتيجية» بين الطرفين، وتجديد التزامها بالدفاع عنها ضد أي عدوان، وهو ما تمثل في زيارة كل من وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكي للمنطقة. كما بدأ تطلع الشركات الأمريكية للاستفادة من الاتفاق، وأعلن عن إنشاء غرفة التجارة الأمريكية الإيرانية.

وسارع الاتحاد الأوروبي بالترحيب بالاتفاق والبدء في تخفيف بعض العقوبات، وقام وزير الخارجية الفرنسي بزيارة لطهران ووصفها بأنها «مفيدة رغم التباينات في الآراء»، وتم توجيه دعوة إلى الرئيس روحاني لزيارة فرنسا، وشجعت الخارجية البريطانية مواطنيها على زيارة إيران، وتعددت زيارات وفود رجال الأعمال الفرنسيين والألمانيين إليها من أجل التجارة والاستثمار. كما سارعت إيران بتأكيد التزامها بسياسة حسن الجوار مع الدول الخليجية، وكما فعلت في أعقاب توقيع الاتفاق الإطاري المرحلي الأول في نوفمبر ٢٠١٣ عندما قام وزير خارجيتها بزيارة الكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر، فقد قام في أغسطس ٢٠١٥ بزيارة كل من الكويت وقطر.

ومن جانبها قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالإعلان عن تأييدها للاتفاق، كما برز في أعقاب اجتماع وزير الخارجية الأمريكي بوزراء خارجية دول المجلس في ٣ أغسطس ٢٠١٥، وإعلان وزير خارجية قطر بأن الاتفاق هو أفضل حل للمشكلة من خلال الحوار.

### فما هي الخيارات والاحتمالات الممكنة؟

من الأرجح أن الاتفاق النووي الإيراني يمثل نقطة نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة أخرى في علاقات إيران الإقليمية والعالمية، فهو نقطة نهاية لمرحلة أزمة البرنامج النووي على الأقل في فترة العشر سنوات القادمة، وللحرب الباردة بين إيران والولايات المتحدة – والغرب عمومًا – التي استمرت منذ عام ١٩٧٩. وهو نقطة بداية لمرحلة جديدة تتوقف ملامحها على ما سوف يقوم به مختلف الأطراف، ومن الأرجح أن التحول من سمات العلاقات العربية الإيرانية اليوم إلى سمات جديدة لن يحدث فجأة أو بسرعة بل يتطلب حوار ووقتًا حتى يتم بناء الثقة والتوافق على قواعد المرحلة الجديدة. ويتوقف مسار أي حوار على توازن القوى بين أطرافه، وحُسن استخدامهم للموارد المتاحة، والشعور المتبادل بالندية. لقد نبعت قوة المفاوض الإيراني في المباحثات التي أدت إلى توقيع الاتفاق من قوة الدولة الإيرانية والمجتمع الإيراني. ومؤدى ذلك أن أي حوار خليجي/ عربي – إيراني سوف يمثل بالضرورة الأوضاع العربية الراهنة وتوازن القوى بين الأطراف. ومن الأرجح أن إيران لن تأخذ وجهات النظر العربية مأخذ الجد والاحترام ما لم تدرك أن هذه الآراء تساندها وتدعمها مجتمعات حية ونظم سياسية عفية. ويتطلب تحقيق ذلك تبني الدول الخليجية والعربية عددًا من التوجهات.

**الموقف المصري من إيران يتسم بالغموض وعدم تغير السياسات**

إعلاء دولة المواطنة وحكم القانون، ففي سياق المناخ الطائفي المقيت الذي يجتاح العالم العربي وانتشار الأفكار الطائفية التي تقسم أبناء الوطن الواحد على أساس الدين أو المذهب، فإنه من الضروري تأكيد مبدأ المواطنة التي تقوم على المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين، ومن الخطأ البالغ مواجهة الأفكار الطائفية بأفكار طائفية مقابلة، ومن يفعل ذلك فإنه ينزلق بمجتمعه إلى مهاوي التفكك والانقسام.

تحديث المؤسسات السياسية، بما يستجيب للتغيرات الاجتماعية واسعة النطاق التي حدثت في المجتمعات العربية، وذلك بهدف زيادة المشاركة الشعبية، وإدماج القوى الاجتماعية، وزيادة كفاءة أجهزة الحكم والإدارة.

الاتحاد الخليجي، فكلما اهتمت دول مجلس التعاون بتطوير علاقاتها والارتقاء بها من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مرحلة التكامل والتوحيد كلما زاد إجمالي القوة الخليجية، وذلك لأن حصيلة التكامل ليست مجرد حاصل جمع القدرات القائمة، وإنما يؤدي تفاعلها إلى خلق مصادر قوة جديدة.

التضامن العربي وتكوين القوة العربية المشتركة، إذا كانت الدول الخليجية العربية هي خط التماس الأول مع إيران بحكم حقائق الجغرافيا والتاريخ فإن عددًا من الدول العربية يرتبط أمنها واستقرارها بشكل وثيق بأمن الخليج. لذلك، فإن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول العربية يضع الأساس للأمن القومي العربي ●

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

# القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية

**تتسم ما يعرف بجغرافية إيران بالتنوع العرقي الكبير، فهناك العرب والآذريون والأكراد والبلوش واللور والتركمان والفرس والأكراد والقبائل البختيارية والقشقائية ونحو ذلك. وعند التعمق بشكل أكبر نجد أن هناك عنصر آخر يضاف إلى ذلك وهو التنوع الديني والمذهبي في البلاد، حيث نجد المسلمين من السنة والشيعة الاثنا عشرية والصوفية وعلي إلهي وعلي حق والشيخية والاسماعيلية وغيرهم، كما أن هناك اليهودية والزرادشتية والمسيحية والبهائية.**

د. محمد بن صقر السلمي *

في ظل هذه التركيبة الفسيفسائية، ترتكز سياسة نظام ولاية الفقيه التي تحكم إيران حالياً على بعدين رئيسين هما البعد القومي والبعد المذهبي. وقد سيطر هذان البعدان على توجهات إيران واستراتيجياتها على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء. هذان البعدان يتم استخدامهما من قبل نظام ولاية الفقيه في إيران لتفادي الاستحقاقات الداخلية من خلال الترويج لنظرية تعتمد على بعبع «العدو المتربص» بالبلاد الذي سوف ينّقض عليها إذا لم يتم أخذ كافة الاحتياطات والسبل للتصدي له ودحره بكافة الوسائل. وفي نطاق الدائرة الضيقة التي يتبناها النظام الإيراني أيديولوجيا وفكرياً ومذهبياً، لقد أفرغت طبيعة النظام الحاكم الشيعية الاثنا عشرية والقائمة على نظرية ولاية الفقيه الاعتراف الدستوري بالأقليات من مضمونه، إذ حرمت شروط الترشح للمناصب السيادية داخل الدولة غير معتنقي الإسلام الشيعي الاثناء عشري من الولوج إليها، كما ظل هناك فراغ قانوني كبير بخصوص ممارسة الأقليات لحقوقها المدنية الكاملة، خاصة، الأقليات السنية والعربية والآذرية والكردية.

## الجانب القومي

• **المستوى الداخلي:** من المعلوم أن إيران بلد يتكون من أعراق مختلفة وطوائف وأديان متنوعة، فهناك الفرس في وسط إيران ويشكلون قرابة ٤٨٪ من مجموع السكان، ثم الأذريون الأتراك في الشمال الغربي ويعتبرون أكبر الأقليات العرقية في البلاد بنسبة تصل إلى ٢٤٪من المجتمع الإيراني، ثم الأكراد في غرب إيران بنسبة ١٠٪ فاللور في غرب إيران بنسبة ٨٪، والعرب في الجنوب والجنوب الغربي بنسبة تقدر بحوالي ٤٪، فالبلوش في الشرق والجنوب الشرقي (٢٪)، والتركمان في الشمال الشرقي (٢٪) وآخرون بنسبة ٢٪. مع التأكيد على أن هذه النسب تختلف من تقرير إلى آخر لعدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة في هذا الصدد. تتركز السلطة في العرق الفارسي أو من تم «فرسنتهم» من الأعراق الأخرى، وهناك منهجية واضحة المعالم تعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية في مناطق الأقليات العرقية حتى لا يشكلون أغلبية كبيرة، خاصة في مناطق الأقلية العربية الغنية بالنفط والثروات الطبيعية الأخرى. في البعد القومي، يكون الانتصار في الغالب للعرق الفارسي، كما يكون الانتصار دائما للانتماء المذهبي أيضا. بعبارة أخرى، يتم الانتصار للعرق الفارسي على حساب الأعراق الأخرى، كما ينتصر للمذهب الشيعي على بقية الأديان والمذاهب في البلاد. من جانب آخر، تحرم الحكومة الإيرانية أبناء الأقليات العرقية من حقوقهم اللغوية والثقافية والتاريخية ولا تسمح لهم بالدراسة بلغاتهم الأم، كما ينظر إليهم، في الغالب، كمواطنين من الدرجة الثانية، وتطلق النُكت عليهم بسبب ضعف لغتهم الفارسية ولهجتهم المتأثرة بلغتهم الأم. ينعكس ذلك بشكل كبير على تحصيلهم العلمي وبالتالي لا يمكنهم، في الغالب، المنافسة على الوظائف المرموقة في البلاد أو إكمال دراساتهم العليا. ومن بين أهم مؤشرات التباين بين حقوق الأقليات وحقوق الفرس في إيران ما يلي:

نقص في المياه وسوء الظروف في بلاد واسعة من حيث الرقعة الجغرافية.

المركزية الشديدة في الإدارة السياسية.

تجاهل مشاركة المجموعات العرقية.

تجاهل مطالب واحتياجات الفئات العرقية في أعقاب حركة التحديث.

عـدم المسـاواة الاقتصادية والاجتماعية بـين الفئات العرقية والفرس.

عـدم المسـاواة في التنمية البشريـة بين الجماعـات العرقية والفرس.

التنميـة غـير المتوازنة وغـير المتناسبـة في مناطـق الأقليات العرقية.

• **المستوى الخارجي:** كانـت النزعـة القوميـة خـلال الحقبـة البهلويـة هـي السمـة الطاغيـة للنظـام الإيـراني. كان الشـاه يطمـح إلى التوسـع في المنطقـة العربيـة كما كان يعـد إيـران بمثابـة القـوة المهيمنـة في المنطقـة. خلال تلـك الفـترة، تم احتلال الجـزر الإماراتية الثـلاث. هذا المشـروع السياسي الإيـراني استمر بعـد ثـورة ١٩٧٩، وإن ظهر بـرداء جديد. تمهيدا لمشروعهـا التوسعـي في المنطقـة العربيـة، تعمـد إيـران دائمـا إلى استدعـاء التاريـخ والجغرافيـا بشـكل متكـرر وممنهـج. في هذا الجانـب، يظهر البعـد القومـي جليـا في السياسـة الخارجيـة للجمهورية الإيرانية، من خلال الحديث عن حدود الإمبراطورية الساسانية التي كتب الفتح الإسلامي العربي آخر صفحاتهـا في القرن السابع الميلادي، ولأنـه لا يوجد في الوقـت الراهن امتداد قومـي لإيران في الداخل العربي، وكـي لا تهمل البعد القومي لأهـداف داخلية بحتة، تروج الماكينة الإعلامية الإيرانيـة لمزاعم أن اليمن وأجزاء من المنطقة العربيـة كانـت تحت مظلـة الإمبراطوريـة الفارسيـة، وتنبش في المواقع الأثرية عما تقنع به الرأي العام المحلي لتشكل مزاجاً قومياً داعمـاً لمشاريـع إيران في المنطقـة، خاصة أن هـذا النظام يدرك جيـدا قوة النزعة القومية في الهوية الإيرانية في العصر الحديث. من هنـا، يكثـف الساسـة والقـادة العسكريون هنـاك حملاتهم الإعلاميـة التـي تسعـى إلى إقناع الشـارع الإيراني بـأن التدخل في العـراق وسورية واليمن ليـس تدخلاً في الشـأن الداخلي لتلك الدول، بقدر ما هو لحماية الأمن القومي الإيراني في المقام الأول، وهـذه العبارة تخاطب المخيلـة الفارسية بشـكل مباشر وشفاف. عـلاوة على ذلك، يروج النظام الإيـراني لفكرة «العدو المتربص» بالبلاد، من خلال إبقاء أحداث الحرب العراقية-الإيرانية وموقف دول الجـوار العربي من ذلـك حاضرة دائمـا في المشهد الشعبي. هـذا الدفاع ليس من خلال حماية الحـدود الجغرافية لإيران، بل عـبر تدمير الخطر في مصدره ويتذكـر الجميع تصريحات بعض المسؤولـين الإيرانيـين حـول أن الدفاع عن سورية يعـد دفاعا عن إيـران وحدودهـا، والشارع الإيـراني يفهم ذلك في هـذا الإطار.

**الفرس ٤٨٪ ويسيطرون على كل المقدرات وتهميش بقية المكونات**

على صعيد آخر، يلعب «الآخر العربي» دورا بارزا في المزاج الثقافي والسياسـي والديني والتاريخي الإيراني، بل إن العربي يظل الآخر الـذي يُعرّف من خلالـه الإيراني ذاتـه وكينونته، ومـن هنا، يتم العمل على «شيطنة» دول الجـوار العربي وتقديمها بصورة سلبية للغايـة، تمثل الطـرف المقابـل للصـورة الإيجابية التـي يرسمها النظـام الإيراني لنفسه، معتمدا في ذلك على إرث ثقافي يمتد إلى قرون يجعـل العربي مثـالا للسلبية، والإيـراني «الفارسي» عنوانا للإيجابيـة، الأمر الذي يعطي، في هـذا الإطار، قوة تدعم سياسة إيـران الخارجيـة في الداخل الإيـراني. ولعل الصـور التي رفعها أعضـاء الحرس الثوري وقـوات البسيج «التعبئـة» في مظاهرتهم قبـل أسابيع أمـام السفارة السعودية في طهـران من هجوم ثقافي عنيف على العـرب وقيام محمد تقي رهبر، خطيب وإمام الجمعة في أصفهان بترديد الشعارات ذاتها، والقصيـدة التـي كتبهـا الشاعر القومـي الفارسي «مصطفـى بادكوبه اى» التـي هاجم فيها السعودية والحرمين الشريفين معنونا لها «اترك الحج»، وزعم أن «الله ليـس في كعبة العرب»، وأكـد أنه «إذا كنت إنسانا، فلا تذهب إلى الحج»، خير شاهد على اللعب على الوتـر العدائي تجاه الثقافـة واللغة العربيتين. يذكـر أن هـذا الشاعـر العنصـري كان قبـل سنـوات قـد ألقـى قصيـدة أخـرى في مؤسسـة ثقافيـة حكوميـة في مدينـة همـدان غربـي إيـران بعنـوان «إلـه العـرب»، أسـاء فيهـا إلى الـذات الإلهيـة في حضـور عـدد مـن المسؤولـين الإيرانيـين، كمـا تهجم فيها علـى العـرب والإسلام. هنا نموذج من قصيدة «إله العرب»:

أطربني يا صديقي بمثنوي المولوي
فهو جنة السعادة، بدون عزاء العرب
إن جنة نقد العالم في رباعيات الخيام
أفضل بألف مرة من حدائق العرب الحزينة
إن كلام قاندي وشعر هوقو أفضل

مـن الحديث الـذي يأتي مـن مزاعم العـرب (وقد تم حذف بعض الأجزاء لأنه لا يليق نقلها)

إن المتتبـع لمعظـم الأدبيـات القوميـة الإيرانيـة ذات النزعة القوميـة الفارسية التي تصل في كثير مـن الأحيان إلى الشيفونية العنصريـة يظهـر العرب في الغالـب كشخصيـات سلبية كلما تم تصويرهـم في مثل هذه النصوص. وبصـرف النظر عن السياق، فـإن اللغـة المستخدمـة لوصف العـرب ولغتهـم وثقافتهـم سيئة للغايـة حيـث غالبـا مـا يوصفـون بالحفاة العـراة الذيـن تطغى عليهـم الهمجية والبعيدين كل البعد عن المدنية ويفتقدون لأبسط المقومـات الحضارية. في هـذا الصدد، يبـدو أن النهج التاريخي

## الدستور الإيراني أقصى كل الأقليات من كافة الوظائف العليا والشيعة والفرس فوق كل المذاهب والديانات والأعراق

والأدبي يسيران في معا ومتحدان أيضا ويكمل كل منهما الآخر؛ وغالبا ما يكون هناك خطا واضحا بين كتابة أو إعادة كتابة التاريخ والأعمال الأدبية (الروائية والقصصية). إن المشاركة الوجدانية، وتحديد الهوية الإيرانية عبر الأجيال السابقة من الإيرانيين والمشاعر السلبية تجاه العرب، الذين تم تقديمهم كأساس كافة المصائب في المجتمع الإيراني، شائعة في نصوص كلا النوعين.

هذا المنحنى يظهر أوجه التشابه بين الحركة الشعوبية التي ظهرت خلال الفترة بين القرن التاسع إلى الحادي عشر الميلادي وتلك الحركة المعادية للعرب التي ظهرت في العصر الحديث على يد بعض القوميين والإصلاحيين الإيرانيين، والتي يمكن أن يطلق عليه «الشعوبية الحديثة». وكان الجمع بين مفهوم تفوق الجنس الآري في معالجاتهم للآخر العربي السامي واختلافه عن الذات الآرية. وبصرف النظر عن الاختلاف العرقي الآري –السامي بين الإيرانيين والعرب، استخدم الكتاب المحدثين الصور القديمة الواردة في أدبيات الحركة الشعوبية دون أي تغيير أو إضافة تذكر. على الرغم من أن العلماء والباحثين لم يتفقوا على ما إذا كان الشعوبية المبكرة كانت بمحرك قومي فارسي أو مجرد جدل أدبي بين الشعراء والكتاب العرب والفرس، من المهم هنا التأكيد على أن القوميين الإيرانيين في العصر الحديث نظروا للحركة الشعوبية المبكرة باعتبارها هجوم قومي إيراني (فارسي) على الحكومة العربية المسلمة. الأهم من ذلك، نظر هؤلاء الكتاب إلى الجيش الإيراني والانتفاضات الدينية في العصور الوسطى ضد الحكومتين الأموية والعباسية بأنها محاولات من القومية الفارسية لإحياء الإمبراطورية الساسانية التي كتب العرب المسلمون آخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي. هذه النظرة من القوميين الإيرانيين في العصر الحديث تجاه الحركة الشعوبية المبكرة والطريقة التي انعكست بها في مصنفاتهم الأدبية تؤكد الربط الذي قام به هؤلاء الكتاب بين الحركتين، على الرغم من الفترة الطويلة جدا التي تفصل بينهما. من المهم أيضا أن معظم أتباع الحركة الحديثة كانوا على اطلاع بالنتاج الأدبي للشعوبيين وكانوا، في الغالب، قادرين على القراءة باللغة العربية، لغة معظم الإنتاج الأدبي للحركة المبكرة، إضافة إلى إلمامهم بطبيعة الحال بما ورد في ملحمة «شاهنامه الفردوسي» التي كتبت باللغة الفارسية، وقد استشهدوا كثيرا بها في أعمالهم، وخصوصا تلك الأبيات التي تناولت الفتح العربي- الإسلامي. الأمر ذاته، وإن كان بصور وأشكال أخرى ودرجات مختلفة، ينطبق على الأعراق غير الفارسية فيما يعرف بجغرافية إيران.

### الجانب المذهبي

• المستوى الداخلي: كان النظام السياسي في إيران خلال الحقبة الشاهنشاهية البهلوية يتبنى النهج العلماني والقومي في معظم سياساته، أما بعد ثورة ١٩٧٩، فقد تم إحلال النهج المذهبي محل ذلك، ونص الدستور للبلاد على الصبغة المذهبية من خلال التأكيد على أن البلاد تتخذ من المذهب الشيعي الاثني عشري منهجا لها. بعبارة أخرى، أقصى الدستور الإيراني الأقليات الدينية والمذهبية في البلاد، وبالتالي فلا يحق لأي من أتباع غير هذا الفرع من الشيعة الوصول إلى المناصب العليا في البلاد سوى كانت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية، تعيينا أو انتخاباً. من جانب آخر، يتم التضييق على أتباع المذهب السني في البلاد ولا يتم تصنيفهم من بين الأقليات الدينية، بحيث يحصلون على مقاعد ثابتة في البرلمان الإيراني أسوة باليهود والمسيحيين والمجوس. من هنا، يعاني أتباع المذهب السني من خلط النظام بين التوجهات السياسية والانتماء المذهبي، بحيث يتم صبغ جميع أنشطة أتباع المذهب بالصبغة المذهبية عند مطالبتهم بحقوقهم السياسية والثقافية ويتم إلصاق تهم «نشر الوهابية» بهم بين الفينة والأخرى، على الرغم أن المطالب لا علاقة بها بالانتماء المذهبي. علاوة على ذلك، فمن يطّلع على شروط وضوابط الحصول على منحة دراسية خارجية أو الحصول على وظيفة أكاديمية في الجامعات الإيرانية أو التوظيف في القطاع العسكرية يجد أن أول شروط ذلك هو «الإيمان بولاية الفقيه اعتقادا وممارسة» وهو ما نصه في اللغة الفارسية «اعتقاد والتزام عملي به ولاية فقيه.» يستثنى من هذا الشرط أتباع الأديان الأخرى، مثل المسيحيين واليهود والزرادشتين (المجوس) أما أتباع المذهب السني فلا يعتبرون أقلية دينية وبالتالي هم المتضرر الأول من هذا الشرط المذهبي الأيديولوجي. أما فيما يتعلق بعمل ونشاط التيارات والجماعات السياسية في البلاد وشروط تأسيس حزب أو العضوية فيه فقد حددها مجلس الشورى الإيراني (البرلمان)

بوجـوب تحقـق أربعة شروط رئيسـة أولها الإيمـان بولاية الفقيه المطلقـة اعتقادا وممارسة ( الثلاثة الأخـرى هي: حمل الجنسية الإيرانية، تجاوز سن ١٨ عاما وعدم وجود سوابق جنائية مؤثرة . وختامـا، تمنع السلطـات الإيرانية أتباع المذهـب السني من بناء مسجـد لإقامـة الجمـع والجماعـات في العاصمـة طهـران على الرغـم من وجود أكثر من مليون ونصف سني يقطنون العاصمة، وبالتـالي تكون طهران العاصمة الوحيـدة في العالم التي لا يوجد بهـا مسجـد لأتباع المذهـب السني، رغـم أن هناك عـددا كبيرا مـن دور العبادة لأتبـاع الأديان الأخرى مثـل اليهودية والمسيحية والمجوسيـة. الأغرب من هذا كلـه، أن بلدية طهران قامت مؤخراً بتخريـب مبنى كان أهـالي طهران من السنة قـد قاموا بتجهيزه على نفقتهـم الخاص لتقـام فيـه الصلـوات اليوميـة دون الجمـع والجماعـات (بسبـب صغر حجمـه وعـدم سمـاح السلطات لهـم بإقامة هذه الجماعـات) ليكون مصلى لهم في منطقة «بونك» في قلب العاصمة. هذا التصرف أثار غضب السنة في البـلاد وعلى رأسهم إمـام وخطيب الجمعة في منطقـة زاهدان بمحافظـة بلوشستان الشيخ عبد الحميـد مولـوي الذي وجـه رسالـة اعتراض إلى السلطـات الإيرانيـة. إضافـة إلى ذلـك، خـلال زيارتـه قبـل أسابيـع لمحافظـة كردستـان، وضع الرئيـس الإيراني حسـن روحاني نفسه في موقـف محرج عندما سألـه أحـد الصحفيين السنة عـن عدم وجـود أي وزير سني في الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ انتصار الثورة في عام ١٩٧٩م، فتلعثـم روحاني ثم اعترف بذلك ولكنه زعـم أن هناك من أبناء السنـة من وصل إلى منصب سفير. الحقيقة أن هذا غير صحيح فلـم يصـل سنيـاً إلى هذا المنصـب مطلقـاً، وهو مـا أثبته أحد الصحفيين الإيرانيين في الخارج أيضا.

• **المستوى الخارجي:** قبـل انتصـار الثـورة كانـت إيـران دولـة شيعيـة أيضـا، إلا أن البعـد المذهبـي لم يكـن حاضـرا في السياسـة الخارجيـة للنظـام البهلـوي الشاهنشاهي، بـل اعتمد على الجانـب القومي فقـط. بعد ثـورة ١٩٧٩، ووصـول الملالي إلى رأس الهـرم السياسـي والدينـي في البلاد، استحـوذ البعد المذهبـي علـى الصبغـة العامـة لإيـران الحديثـة، وتم إطـلاق مسمـى «الجمهوريـة الإسلاميـة» بديـلا للملكيـة البهلويـة. الشـيء الوحيـد الذي لم يطـرأ عليه أي تغيير يتمثـل في استمرار المشـروع التوسعي الإيراني في المنطقة، إلا أن المظلة العامة تحولت مـن الجانـب القومـي إلى المذهبـي فقط. فمنـذ انتصـار الثورة عـام ١٩٧٩، أخـذت إيران تـروج وتعمل على مشـروع تصدير ما يسمى بـ«الثـورة الإسلامية» إلى دول الجـوار العربي، ليس خدمة للمذهـب الشيعي بقدر ما هو إخفاء للمشـروع السياسي التوسعي تحت عبـاءة المذهبيـة، وما يعـرف في أدبيـات النظـام الإيراني بـ«حمايـة المستضعفـين» في العـالم، وتعنـي بذلـك الأقليـات الشيعيـة على وجـه الخصوص، ودونت ذلك في الدستور الإيراني تحـت المادة رقم «١٥٤». من هنا، سمحت إيران لنفسها، وفي إطارِ دستوري، بالتدخـل في الشـأن الداخلي لدول المنطقـة، إلا أن الهـدف الرئيـس ليس الدفـاع عن المكـون الشيعي أو خدمـة المذهـب بقـدر مـا هـو استثمـار هـذه الورقـة لتقـدم طموحاتهـا التوسعيـة في المنطقـة. إلى جانب ذلك، هناك فكرة «الدولة المهدوية» التي تشـكل نواة الجانب الأيديولوجـي للنظام الإيراني. تعتمـد هـذه الفكـرة على التخلص ممـا تطلـق عليـه بعض أدبيـات المذهـب «التخلص مـن الطغـاة وإحـلال العـدل والمسـاواة» في الدولـة المهدويـة تحـت رايـة الإمـام الغائـب. قـام النظام الإيـراني بتوظيـف هذا الجانـب المذهبـي توظيفيا يخـدم مشروعـه التوسعي، من خـلال الحديث عـن أهمية بعض دول المنطقـة، خاصة اليمـن والعراق، في تشـكل الدولة المهدوية. من هنا، يركـن النظام الإيراني إلى هذا البعـد المذهبي للوصول إلى أهدافه السياسية، ولكن تحت عباءة الطائفية الضيقة ●

**طهران تعمل على شيطنة صور دول الجوار وتقدم نفسها في صورة مضيئة**

* خبير في الشؤون الإيرانية

**الهوامش**

١- قانون أساسي جمهوري إسلامي إيراني (دستور الجمهورية الإسلامية في إيران)
٢- كامران شهسوار، القوميات في إيران والحقوق السياسية
٣- كاوه قريشي، پاسخ به روحانی: سفير أهل سنت نداريم، ( ردا على روحاني، ليس لدينا سفيرا من أهل السنة )
http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/2190-e9a801.html
٤- محمد السلمي، البعدان القومي والمذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية
٥- مصطفى بادكوبه اى، إلهه عرب (إله العرب)،
https://www.youtube.com/watch?v=6lBufFOqQxs

# الدور الإيراني ومستقبل المنطقة بعد الاتفاق النووي

**في الوقت الذي كان العالم ينتظر مآلات ما ستفضي لها المفاوضات في فيينا بين إيران ومجموعة ٥+١ حول البرنامج النووي الإيراني، ظل السؤال المُلح يفرض نفسه على الساحة الخليجية والإقليمية والذي يدور حول ما هي تبعات هذا الاتفاق على الدور الإيراني في المنطقة، وما إذا كان سيلقي بظلاله على تغيير السلوك الإيراني وتدخلاته المستمرة في شؤون الدول أم أنه سيعطي زخماً جديداً لها.**

د. سلطان محمد النعيمي *

وللإجابة على هذا التساؤل نسير مع القارئ بداية لقراءة مخرجات ذلك الاتفاق وكيف سينعكس على النظام الإيراني في المستقبل بمنظوريه القريب والبعيد.

بداية يمكن النظر إلى هذا الاتفاق الموقع بين إيران ومجموعة ٥+١ من زاويتين:

## قصيرة المدى

والتي يتجلى فيها منذ الوهلة الأولى أن إيران خاسرة وفق جميع المقاييس، فها هي تقبل بـ٥٠٠٠ جهاز طرد مركزي بعد أن كان المرشد يطالب بعدد ١٩٠ ألف جهاز مركزي. وكما أنها أيضاً وبعد تلك الخطوط الحمراء التي رسمها النظام الواحدة تلو الأخرى توافق على قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المواقع النووية وكذلك العسكرية في حال الاشتباه بها. كذلك الحال فيما يتعلق بمخزون إيران من اليورانيوم والذي يتقلص ليصل إلى ٣٠٠ كيلو جرام بدلاً من ١٠٠٠ كيلو جرام. مدة العقد الذي كان النظام الإيراني يسعى لأن لا تتعدى الـ٣ إلى ٤ سنوات على أعلى تقدير، ها هي تمتد إلى ٨ وفي بعض الجوانب إلى ١٥ و٢٥ سنة. وكما يأتي التدرج في رفع العقوبات كذلك على أنه إذعان من النظام الإيراني وتعد لخطوطه الحمراء.

إذاً فجميع ما تقدم والتقييد الكبير للبرنامج النووي الإيراني يُعطي للنظرة غير المتعمقة في الواقع الإيراني إيحاء بأن النظام الإيراني قد خسر معركته ونضاله الذي امتد طوال تلك الفترة. ولكن لنلقي نظرة من جديد على ما الذي يمكن أن تجنيه إيران على المدى القريب في مقابل ما يمكن وصفه بتنازلات وقبول بتعدي خطوط المرشد الحمراء والذي يمكن رؤية معالمها في التالي:

- الاحتفاظ بجميع منشآتها النووية.
- انتزاع الموافقة من الطرف المقابل بالاستمرار بالاحتفاظ بدورة التخصيب كاملة.
- برنامج نووي متكامل حتى وإن تم تقييده فهو لا يعدو عن كونه تقييد مرحلي وتم تأييده من قبل مجلس الأمن.
- انتعاش اقتصادي واستثمارات مستقبلية منتظرة بعد أن هبت العديد من الشركات منذ توقيع الاتفاق المؤقت في نوفمبر ٢٠١٣م بإرسال ممثليها إلى إيران لدراسة فرص الاستثمار. وها هي ألمانيا ترسل مستشارة المستشارة الألمانية ووزير النفط والاقتصاد إلى إيران في أقل من أسبوع من الوصول إلى اتفاق في حين أعلن وزير الخارجية الفرنسي نيته زيارة إيران قريباً وكذلك وزير الخارجية النمساوي والبقية تتبع.
- تصريحات متتالية من الغرب بضرورة التعاون مع الجانب الإيراني في حل عدد من قضايا المنطقة. وهو أمر تجلى سابقاً من خلال التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانستان والعراق، وكذلك

**رفع العقوبات يضع بين يدي النظام الإيراني ١٠٠ مليار دولار وضخ مليوني برميل نفط يوميا**

ظهـور العديد مـن التصريحات، تُلمـح إحداها، وأخـرى تطالب بالتعـاون مع إيـران في مواجهة داعش. ومع توقيـع الاتفاق ينبري وزيـر الخارجية البريطاني ليؤكد على ضرورة التعاون مع الجانب الإيراني من انطلاق دورها وحضورها الإقليمي.

• العـودة إلى السـوق النفطية ورفع معدل الإنتاج حيث من المتوقـع أن يصل تصدير النفـط الإيراني مع نهاية ٢٠١٦م إلى ما يقارب ٢ مليون ونصف برميل.

• رفع القيود عن البنك المركزي الإيراني والتحويلات المالية وكذلـك شركة النفـط الإيرانيـة وبالتالي يكون هنـاك مبلغ ١٠٠ مليـار دولار تحـت تصـرف النظام الإيـراني الذي مـن شأنه أن يساهم في الفترة الانتقاليـة وعودة الاقتصاد الذي يمتلك العديد من المقومات.

إذاً فإنـه في مقابـل ذلـك التقييـد الذي يمتد لسنـوات سيجنـي النظـام الإيـراني العديـد من المكاسب خـلال هذه الفترة وبالتـالي فإن النظرة المتعمقـة تؤكـد أن النظـام الإيراني حقـق مبتغاه ويأتي استمرار التخصيب بوصفه درة تاج الانجاز الذي حققه.

وعلى الرغم مما يمكن أن يواجهه هذا الاتفاق مـن عراقيـل حين يتـم عرضـه علـى الكونجرس الأمريكـي، إلا أن المصادقـة عليـه من قبل مجلس الأمـن ومن ثم رفـع هذا الملف من مجلس الأمـن والفصل السابع وعودتـه إلى الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية سيجعـل من مهمة الكونجرس كما أطلق عليـه المسئولون الإيرانيـون مشكلة داخلية يتعـين على أوباما حلها، يساعد في ذلك الضغوط التي ستمارسها الشركات الأمريكية لكي لا تخسر حصتها في السوق الإيرانية.

**بعيدة المدى:**

يأتـي مـا سيجنيه النظام الإيراني في حـال تم الالتزام بذلك العقـد وبنوده، بوصفـه مكملاً لما جـاء في الفـترة السابقة. فبعد انقضـاء مدة العقد، ستُرفع القيـود عن البرنامج النووي وسيكون قادرا على الوصول إلى العتبة النووية، ناهيك عن تنامي القدرات العسكرية وسد النقص في ما يعانيه من جوانب ولاسيما في القوات الجوية وتعزيز القوة الصاروخية.

إذاً يمكـن القول أن هذا الاتفاق سيعطي مساحة أكبر للنظام الإيـراني لتعزيـز القـدرات الاقتصادية والعسكريـة وكذلك على مستوى العلاقات الدولية.

وبالتـالي فإنـه لا يمكن بأي حال من الأحـوال إغفال تأثير ما تقدم على التطلعات الإيرانيـة في المنطقة والسعي لتعزيز نفوذها باتخاذ مختلف الوسائل.

**الاتفاق النووي والدور الإيراني في المنطقة**

قبـل تناول إسقاطات الاتفاق النـووي على النفوذ الإيراني في المنطقـة، ننطلق مع القـارئ لنلقي الضوء علـى منطلقات النظام الإيـراني في رؤيته للمنطقة. ولعلنا نستحضر هنا تصريح مساعد وزير الخارجيـة الإيراني «حسين عبداللهيان» في معرض رده على الاتهامات الموجهة للنظام الإيراني بالتدخل في شؤون دول المنطقة يقول: «يُقال لنا أنكم تتدخلون في العراق والبحرين وسوريا وسائر الـدول، إلا أننـا نقول أننا لا نتدخل في أي من هـذه الدول، بيد أن لدينـا تأثـير إقليمي يعـود إلى ثقافتنا و تاريخينـا و قيمنا الثورية وسلوكنـا العقلاني...لقـد استفدنـا وسنستفيـد مـن تأثيرنـا في المنطقة في إطار تأمين الحد الأقصى من مصالحنا الوطنية».

**النظام الإيراني حقق مبتغاه ويأتي استمرار التخصيب درة تاج الإنجاز**

إذن يتضـح مـن خلال هـذا التصريـح ومثيله الكثـير، أن المنطلـق الإيـراني في رؤيتـه للمنطقـة يأتي باعتبارها مجال حيـوي لتأمين الحد الأقصى لمصالحه وفق مرتكزات عدة تتمثل في التالي:

– المرتكز التاريخي. تـرى الشخصية الإيرانية مستنـدةً علـى التاريـخ أن حضورهـا في المنطقـة وتأثيرها هو جزء وامتداد طبيعي لها. وهو ما يمكن تقصيـه بـين فـترة وأخرى مـن خـلال العديد من التصريحات ولاسيمـا تصريح علي يونسي مساعد الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير الاستخبارات الأسبق حين وصف بغداد بأنها عاصمة إيران كما كانت في السابق، وكذلك تصريح رحيم صفوي مستشار المرشد حين قال أننا وصلنا إلى البحر المتوسط للمرة الثالثة، وهو ما يعطي دلالة على أن هذه الشخصية لا تغفل الجانب التاريخي في نظرتها للمنطقة.

– المرتكز القومي. الذي يوحد بدوره جميع الفرقاء الإيرانيين سـواء في الداخل الإيـراني أو خارجه حول أحقيـة الدور الإيراني في المنطقـة وضـرورة ظهورها بوصفها القـوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

– المرتكز المذهبي. يأتي هـذا المنظور بوصفه وسيلة أكثر من كونـه مرتكز حقيقـي للنظام الإيـراني فيعطي مـن جانبه مسوغ ومبرر لتدخل إيران في شؤون دول المنطقة بوصفها الدولة الراعية للشيعة في المنطقة.

– دعم المستضعفين ومحـور المقاومة. استمراراً لفترة الشاه ومحاولة إبراز صورة إيران على الدولة العظمى في المنطقة، جاء النظام الإيراني الحالي متمماً لسابقه وفق أدوات جديدة، كان مـن أهمها دعم الحركات التحررية ونصرة المستضعفين ودعم القضية الفلسطينية حتى ولُد من رحم ما تقدم ما يُعرف بمحور المقاومـة. فأصبح النظـام الإيراني بذلك يتعامـل بازدواجية في تعاطيـه مع دول المنطقـة، وبدأ في دعم قـوى وتنظيمات مسلحة

# إيران تعتبر نفسها أم القرى للدول الإسلامية
# لذلك تبيح لنفسها التدخل في شئون الآخرين

في عـدد من دول المنطقة حتى باتـت إحدى المليشيات نموذجا لما يطلـق عليه دولة داخل دولـة، ونموذج حـزب الله اللبناني ماثل أمامنا.

– نظرية أم القرى والدولة الإسلامية. جاءت هـذه النظرية التـي تـرى أن إيران هي بمثابة أم القرى للـدول الإسلامية، حيث أن شـروط أم القـرى تتماهى مع إيران التي تعتـبر دولة إسلامية قوية يقودها الولي الفقيه وهي من أهم شروط أم القرى، وبالتالي جـاءت هذه النظرية مبرراً لممارسة هـذا النظام تجاوزات تتعدى العلاقات الدولية واحترام حدود الدولة، لنراه وقد تدخل في شؤون الدول وتجاوزت قواته الممثلة في فيلق القدس وعبرت الحدود ذلك لأن نظريـة أم القـرى والدولة الإسلامية لا تعـترف بالحدود بين الدول الإسلاميـة ذلك لأنها دولة واحدة وقيادة الولي الفقيه غير قابلة للتجزيء.

مـا تقدم مـن مرتكزات وغيرهـا دفع بالنظـام الإيراني منذ نجاح ثورة عام ١٩٧٩م لممارسة مثل هذه الأنشطة لتحقيق الهدف الأسمـى المتمثل في ظهورها كدولة إقليميـة متفوقة على جيرانها. فظهـر الدعـم الإيـراني واضـح لحـزب الله اللبنـاني وكذلـك محاولة استنساخ تجربته بالإضافـة إلى الدعم المباشر للفصائل الفلسطينيـة مثـل حركة حماس والجهاد الإسلامـي. كما جاءت سوريـا بوصفها الدولـة الرئيسية المهمة لإيـران في المنطقة والتي يمكـن اعتبار تحالـف الأسـد الأب معها خلال الحـرب العراقية الإيرانية كان بمثابـة المفتاح الرئيس لإيران ونفوذها الذي تستمر تبعاته حتى يومنا هذا.

إذاً يصبـح دعم هذه التنظيمات والاستمرار في تعزيز النفوذ الإيـراني في المنطقة جزء أصيل في السياسـة الخارجية الإيرانية ذات الطابـع المـزدوج بين الثـورة والدولة التـي يتقاسمها كل من الحكومـة والحرس الثوري ومن خلفه قوى النظام الإيراني ويمكن تقصـي هـذه الازدواجية من خـلال أسـس السياسـة الخارجية الإيرانية في النظام الحالي.

وحـين نقرأ تصريحات إيرانية مـن قبيل ما قاله رئيس أركان الجيش النظامـي الإيراني فـيروز أبـادي «إننا نحتـاج إلى هذه الأماكن (سوريا ،لبنان) لكي يتسنى لنا محاربة أعدائنا البعيدين عـن حدودنا»، وكذلك ما قاله قاسم سليماني حين كان في حضرة مجلس الخـبراء ليطلعهم بتطـورات الأوضاع في سوريـا والعراق «إن دعـم المقاومة هو الضمان الحقيقي لمصالح إيران، وأن جبهة المقاومـة بما فيها حـزب الله اللبناني من العوامـل الرئيسية التي تضمـن المصالـح الوطنية في الحاضـر والمستقبـل»، فإننا ندرك جيـداً أن الدعم الإيراني لهذه القوى أمـر جوهري ومستمر تحت مختلف الظروف.

وهنا يتجلى جوهر الموضوع والسؤال المهم وهو كيف سينعكس توقيع الاتفاق بـين مجموعة ٥+١ وبين إيران على دعم وكلائها في المنطقة. والإجابة في أبسط صورها هي أن هذا الدعم ظل مستمرا وبقـوة في أحلك الظروف الاقتصادية التـي مرت بها إيران، ذلك لأن هـذا الدعم لا يمكـن المزايدة عليه وإغفالـه فهو أمر جوهري وأصيـل في تحقيق ما تسعـى له الشخصية الإيرانيـة وهو بروزها كقوة كبرى في المنطقة. ولعلنـا نستقرأ مستقبل تأثير هذا الاتفاق مـن خلال تأكيد النظـام الإيراني رفع القيود عـن تصدير إيران للسلاح لتأتي إحدى وسائلهـا الإعلامية بطريقة توظيف إعلامية معنونة أنه تم رفع الحظر عن تصدير السلاح الإيراني لأصدقائها في المنطقة الذين يتجلون في المليشيات ووكلائها في المنطقة.

فكيـف سيبدو الغدق الإيراني عليهـم؟ يمكن معرفة ملامحه مـن خلال رد الأمين العـام لحزب الله اللبنـاني حسن نصر الله حـين سُئل كيـف ستتصرف إيران بالمبالـغ الطائلة التي ستحصل عليهـا، رد قائلاً «لا شـك أن إيران القوية والغنيـة هو أمر سيعود بالنفع لحلفاءها ولشعوب المنطقة وللمقاومة الفلسطينية».

إذاً فسـواء كان هناك اتفاق أم لم يكن ، يبقى الدور الإيراني في المنطقـة مـن حيث دعـم حلفائهـا في المنطقة أمـر قائم بغض النظر على الظروف الاقتصادية وبغض النظر عن أن ذلك يشكل تعديـا وخرقا للأعراف الدولية، وهو ما تجلى صراحةً في تصريح المرشـد بتاريخ ١٨-٧-٢٠١٥م حين قال أنـه سواء تمت المصادقة علـى الاتفـاق النـووي أم لا، فإنه لـن يتم السمـاح باستغلاله من قبـل الغـرب لدفـع إيـران نحـو التخلـي عن دعـم مـن أسماهم بالأصدقـاء في المنطقـة في سوريـا والعـراق وفلسطـين واليمـن والبحرين ولبنان. ويسير الرئيس حسن روحاني للتأكيد على ذلك بالرغم مـن تصريحات فيما يتعلق بأن هـذا الاتفاق يدفع باتجاه تحسين العلاقات مع دول الجـوار، حين أكد أن «إرادة الجمهورية الإسلاميـة الإيرانية قائمة على دعم جميـع المظلومين والتصدي لجميـع الظالمين». فمن هم أولئـك المظلومين؟ بالطبع من المنظور

الإيـراني قوى محور المقاومـة وشعوب المنطقـة المظلومة على حد وصف النظام الإيـراني لهم مثل سوريا ولبنان والعراق والبحرين واليمـن ويتمثـل أولئـك الظالمـين في ما قالـه المرشـد أن «القوى الاستكباريـة بالتعاون مع بعض الأشرار في بعض الدول الإسلامية وبهـدف صرف أنظـار الشعـوب المسلمة عن الكيـان الصهيوني، خططـوا لإثارة الحروب المذهبية وتأسيس تنظيمات إجرامية مثل القاعدة وداعش».

## خاتمة

استقـراء لمستقبـل العلاقة بـين كل من دول الخليـج وإيران والتطلـع إلى تحسـين العلاقة بـين ضفتي الخليج العربـي لـن يتأتى سـوى بكف إيران عـن التدخل في شـؤون دول الخليج ودول المنطقـة، ولكن تبقى المعضلة الحقيقية في الهوة العميقة في القراءة بين إيـران ودول الخليج لقضايا المنطقة. ويكفي نظرة سريعـة على ما جاء في تصريح المرشد لتتجلى لنا تلك الهوة في القراءة وبالتالي انتقالها إلى الجانب العملي الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تحقيق الوئام والاستقـرار في المنطقـة. يقـول المرشـد الإيراني :» إن سياسـة الاستكبـار حيـال سوريـا تكمـن في فرض إرادة أجنبية علـى إرادة الشعب والإطاحة بالحكومـة التي تقـف في مواجهة الكيان الصهيـوني بشكل قاطع وصريـح، لكن الجمهورية الإسلامية الإيرانيـة تعتبر الدولة التي شعارهـا وهدفهـا التصـدي للصهاينـة، فرصة بالنسبـة للعالم الإسلامي...إيران ليس لديهـا مصالح خاصة في قضايا المنطقة مثل العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين، وتؤمن بأن الشعوب هي التي لها الحق في اتخاذ القرارات الرئيسية ولا يحق للآخرين التدخـل في شؤونهم... إن أمريـكا دعمت الرئيس اليمني الهارب الـذي أوجد فراغـا سياسيـا في أصعب الظروف وفـر من بلاده وطلـب من دولـة أخرى مهاجمـة شعبه وقتل المواطنـين اليمنيين الأبرياء.

هـذه القـراءة والاستمرار الإيراني في خلـق المبررات للتدخل في شـؤون الدول الخليجيـة ودول المنطقة، يقابلهـا قراءة خليجية مغايـرة تمامـاً لذلـك، واستمرار الصـراع في المجـالات الحيوية للدول الإقليميـة، يولد معه حالة من عدم الاستقرار وهو ما يحتم بدوره القيام بعدد من الخطوات ومنها:

- تعزيز اللحمة الوطنية داخل الدول والابتعاد عن التوصيفات الثانوية ووضع الوطنية مرتكز رئيس في التعامل الداخلي.
- تعزيز التنميـة الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات وبالتالي مزيد من فرص العمل.
- ترديـد عبارات من قبيـل «سني» و«شيعي» لن تؤدي سوى بخلـق مزيد من الشرخ داخـل المجتمعات وبالتـالي إعطاء مجال للنظـام الإيـراني لتوظيـف ذلـك. ولا يعني هذا عـدم الاعتراف بوجود مثل هـذه المذاهب غير أن ترديدهـا وتوظيفها سياسياً هو خطر محدق بهذه المجتمعات.
- البنـاء علـى التصريحـات الغربيـة وآخرهـا تصريـح الرئيس الأمريكي باراك أوبامـا الذي أكد على تقاسم الولايات المتحدة الأمريكية المخاوف مع دول مجلس التعاون الخليجي من التدخلات الإيرانية في المنطقة عبر وكلاءها ورعايتها للإرهاب، والمطالبـة بخطـوات عمليـة تؤكد وتحقـق مفهـوم الدبلوماسية القوية التـي يرفعهـا الرئيس الأمريكـي وبالتالي يحقـق نصـر حقيقي لهـذا الاتفاق النـووي الذي ينعكـس ايجابياً على الشعب الإيراني ولا يدفع من جانـب آخـر إلى استغلاله واستغـلال التسهيلات الأخـرى من قبـل النظـام الإيـراني لتوظيفها في دعم تلك المليشيات.

**المصير المشترك لدول الخليج يحتم عليها وضع استراتيجية مـوحـــدة**

- وضـع الكرة في ملعب النظام الإيراني عبر التأكيـد علـى ترحيـب دول الخليـج بهـذا الاتفاق ومطالبـة إيران بفتح صفحة جديـدة من العلاقات بعيـدة عـن التدخـلات في شـؤون المنطقـة ويكون للمستـوى الـدولي دوره في ذلك ليكـون شاهد على مدى جدية دول الخليج واختبار ما إذا كانت إيران ترغب في ذلك أم ستستمر في تدخلاتها.
- مع التسليم بوجود علاقات ثنائية بين دول الخليج على حدا مـع إيران، وهو أمـر طبيعي ومتعارف عليـه في الأعراف الدولية، إلا أن المصـير المشـترك الذي يربـط هذه الدول يحتـم عليها أن تكـون هناك استراتيجية موحدة يراع فيها مصالح الدول ورؤيتها والخـروج في نهاية المطاف برؤية مشتركـة للمهددات التي تحيط بمجلس التعاون الخليجي.

مثـل هذه الخطـوات وغيرها من شأنهـا أن تساهم في خفض منسـوب التوتـر في المنطقة. ويبقى في نهاية المطـاف التسليم بأن لسائـر الـدول في المنطقة حضورهـا وتأثيرها ولا شـك أن هناك تفاوت في ذلك التأثير. فإيران لاشك أنها دولة إقليمية مؤثرة ولها مصالحهـا غـير أن ذلك لا يعطي لها أي أحقيـة بالتفرد أو فرض أجندتهـا في المنطقة وإنما يحتم الأمـر أن يكون هناك تكامل بدلاً التصـادم بين دول المنطقة بما يعود بالنفع لها والسعي إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة ●

* باحث وأكاديمي متخصص في الشأن الإيراني

# الاتفاق التاريخي بين إيران والستة الكبار.. والمستقبل النووي للشرق الأوسط

**في أوائل إبريل الماضي كانت إيران قد توصلت مع الستة الكبار، وهم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية، وفرنسا، والمملكة المتحدة (بريطانيا العظمى)، فضلاً على ألمانيا الاتحادية على اتفاق إطاري نووي يعيد صياغة العلاقات فيما بين إيران والستة الكبار، وبخاصة الدول الكبرى الغربية الأربع سالفة الذكر، وذلك على أساس من التفاهم والتعاون بدلاً من الصراع الذي كان يحكم تلك العلاقات منذ ثورة ١٩٧٩.**

د. مصطفى علوي*

الاتفاق الإطاري يقوم، بالأساس، على مبادئ للعلاقات. أما الاتفاق الدولي فيتضمن الآليات والأدوات والتفاصيل اللازمة لوضع المبادئ موضع التنفيذ، وهو ما تم في ١٤ يوليو من هذا العام. والاتفاق الإطاري، أو اتفاق المبادئ، غير ملزم قانوناً، أما الاتفاق الدولي فهو ملزم قانوناً بعد اعتماده من السلطة التشريعية في دوله الأعضاء، وهو ما يتم الآن في هذه الدول. ولعل الحالة الأكثر وضوحاً وتغطيةً من جانب الإعلام هي حالة الولايات المتحدة إذ يناقش الكونجرس الاتفاق المذكور، وسيتخذ قراره في موعد لا يتجاوز ١٤ الجاري القادم.

ويمكن النظر في هذا الاتفاق ودراسته في جوانبه وأبعاده المهمة الاقتصادية والسياسية والقانونية والإستراتيجية والعسكرية. ونظراً لتعدد أطراف هذا الاتفاق (٧ دول)، وتنوع العوامل والمتغيرات المؤثرة في مواقف كل من تلك الأطراف، وكذلك تأثيراته الإقليمية والدولية، ويعني ذلك أن هذا الموضوع، ونظراً لأهميته وجديته باعتباره غير مسبوق، حتى الآن، وعدم تراكم، أو غياب التراكم العربي، نظراً لحداثته وجدته بالنسبة للجماعة البحثية، فإن الموضوع يستلزم عددًا كبيرًا من الدراسات والأوراق والرؤى، وهو ما يمكن لكاتب هذه الورقة البحثية القيام به مستقبلاً، إن شاء الله. ومع ذلك فإن الانشغال الأساسي لهذه الورقة سيكون، كما يوحي عنوانها، هو دراسة تأثيرات هذا الاتفاق التاريخي على الوضع الإقليمي الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وبخاصة من المنظور النووي، لنرى ما إذا كان يمكن الحديث عن ذلك الوضع بطريقة تجعل صورة إقليم الشرق الأوسط النووية أكثر وضوحًا مما هي عليه الآن، ومما كانت عليه قبل توقيع ذلك الاتفاق التاريخي.

ومع ذلك، وأياً كانت درجة الاتفاق، أو الاختلاف، مع ما جاء في السطور السابقة، فإنه من المفيد أن نعطي للقارئ صورةً موجزةً عن محتوى، أو مضمون، اتفاق إيران و٥ + ١، وذلك لما يمثله ذلك التعريف بمحتوى الاتفاق من أهمية للقارئ أيًّا كان اهتمامه أو تخصصه العلمي.

### محتوى الاتفاق:

يأخذ هذا الاتفاق اسمًا مهمًا، فهو، وفق النص، اتفاق خطة العمل المشتركة التاريخية بين إيران ومجموعة (٥+١)، وهو ما يعني أن الالتزام بالاتفاق، ومستوى الانشغال به وبتنفيذه، واعتباره ليس مجرد إطار للتعاون أو التنسيق، وإنما هو يعلو، نصًا وتنفيذًا، إلى مستوى خطة العمل المشتركة والاتفاق التاريخي. ويعني كل ذلك أن الطرفين: إيران ومجموعة ٥ +١، يتفقان في النظر إلى الموضوع عن منظور إيجابي وعالٍ وغير تقليدي.

وتتمثل أبرز بنود هذا الاتفاق فيما يلي:

## التطورات النووية في إيران وإسرائيل تحتم تطوير القدرات النووية السلمية للسعودية والإمارات ومصر لتعزيز الردع والتوازن الاستراتيجي

– رفع جميع العقوبات الدولية عن إيران، وذلك خلال انعقاد جلسة لمجلس الأمن الدولي عقدت قريباً، وتعاد هذه العقوبات خلال ٦٥ يومًا إذا لم تلتزم إيران ببنود الاتفاق النووي.

– إلغاء الحظر الاقتصادي والمالي على القطاعات المصرفية، والمالية، والنفطية، والغازية، والتجارية، وقطاعات البتروكيماويات، والنقل والمواصلات.

– الإفراج عن الأصول والعوائد الإيرانية المحتجزة في خارج البلاد، والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات.

– إزالة الحظر المفروض على البنك المركزي الإيراني، وشركة الملاحة، والشركة الوطنية للبترول، والشركة الوطنية لناقلات البترول، والشركات المرتبطة بها، وشركة الخطوط الجوية الإيرانية، والعديد من المؤسسات والبنوك الإيرانية الأخرى.

– تسهيل نيل إيران أعمال في القطاعات التجارية، والتنمية، والمالية، والطاقة العالمية.

– إزالة أي حظر أو قيود مفروضة في مجالات التعاون الاقتصادي مع إيران، على جميع الأصعدة، ومنها الاستثمارات في مجالات الغاز، والبترول، والبتروكيماويات، والمجالات الأخرى.

والخطوات والسياسات المشمولة في النقاط السابقة بالغة الأهمية، فهي تشمل تحرير كل القطاعات الإنتاجية والخدمية، وغيرها من القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية، والبترولية والغازية والبتروكيماوية، والبنك المركزي والبنوك التجارية، والشركات المتنوعة، وهو ما سيؤدي إلى انطلاقة اقتصادية كبرى ستغير من الاقتصاد الإيراني، بما ستفتحه أمامه من أبواب واسعة للتعاون الدولي، وحظر العقوبات، واسترداد الأموال الضخمة، وهو ما سيجعل الاقتصاد الإيراني واحدًا من الاقتصادات الكبيرة والمهمة والمؤثرة، أو واحدًا من أقوى الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، وربما في العالم الثالث.

ورغم أن ما سبق عرضه من بنود لا ترتبط مباشرةً بموضوع هذه الورقة، فإنه كان من المهم عرضه، لما له من تأثير مهم على تمويل وإدارة المشروعات الاستراتيجية، وبخاصة العسكرية والنووية منها. فبدون اقتصاد قوي وفعال لا يمكن أن يكون لدى الدولة بنيان قوة عسكرية، خاصة وأن للاقتصاد تأثير مباشر على امتلاك عناصر القوة العسكرية، النووية وغيرها، بالإضافة إلى توفر ما يلزم من قوة مالية مطلوبة لبناء القدرة العلمية التكنولوجية التي لا يمكن بدونها أن تكون هناك فرصة أصلاً للحديث عن قدرات نووية متطورة عسكرياً، أو مدنياً.

وفي مجال القدرات النووية يتضمن اتفاق خطط العمل المشترك من إيران ومجموعة ٥+١ ما يلي من إجراءات وترتيبات تتعلق مباشرة بتنظيم القدرات النووية الإيرانية، ووضع حدود لتلك القدرات بموجب الاتفاق. ولعل أهم هذه البنود والالتزامات والتعهدات ما يلي:

خفض أعداد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم بمقدار الثلثين لمدة عشر سنوات، والإبقاء على ٥٠٦٠ جهاز تقوم بعمليات التخصيب في موقع نطنز، و١٠٤٤ جهازاً آخر تبقى في حال العمل لكن بدون تشغيلها في موقع فوردو.

لمدة ١٥ عاما سوف تبقى إيران تجري عمليات التخصيب في موقع نطنز، وسوف تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٦٧٪، ولن يتجاوز احتياطي اليورانيوم المخصب معدل ٣٠٠ كجم.

**استحالة قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية**

مفاعل آراك للمياه الثقيلة سيبقى ينتج المياه الثقيلة، وسيتم تحديثه، ويزوّد بالإمكانات والمختبرات والمنشآت الجديدة، بالتعاون مع مالكي أكثر التقنيات تقدمًا وأمنًا في العالم، والتخلي عن الدعوات السابقة لتفكيكه، أو تحويله إلى مفاعل للمياه الخفيفة.

ستدخل إيران الأسواق العالمية باعتبارها بلدًا منتجًا للمواد النووية، لاسيما المنتجين الأساسيين: اليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة. وسيتم إلغاء الحظر والقيود المفروضة على عمليات التصدير والاستيراد، والتي فرضت منذ ٣٥ عامًا، أي منذ قيام ثورة ١٩٧٩.

ويعني ما تقدم أن الاتفاق النووي يسمح باستمرار الأنشطة والعمليات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وهي أنشطة وعمليات تستخدم في الأنشطة والعمليات السلمية مثل توليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر، وغيرها. ولكنها، أيضاً يمكن أن تستخدم في المجالات والأنشطة والعمليات العسكرية، أي كسلاح. وهنا ننتقل إلى الجزء الأخير والأهم من هذه الدراسة، والمتعلق بالتأثيرات المحتملة للاتفاق النووي موضع الدراسة، وبخاصة في مجال احتمال تحول إيران، رغم الاتفاق الدولي، إلى دولة مالكة للسلاح النووي، وتأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط.

### الاتفاق النووي ومستقبل الشرق الأوسط عسكريًا.

القدرات النووية العسكرية تختلف عن تلك السلمية المدنية سواء من التشكيل وطبيعة المنشآت، والمواد النووية المنتجة، وما تحدثه من آثار سلمية أو عسكرية. وإيران دولة تملك العديد من المنشآت والقدرات والمواد النووية. ولكنها كلها، حتى الآن سلمية وليست عسكرية. ولا تملك إيران الآن أسلحة نووية. وبشكل عام،

فـإن الأسلحـة المتاحة لدول العالم هـي إما أسلحـة تقليدية، مثل تلـك التـي تملكها جيوش كل دول العالم، أو أسلحـة دمار شامل. ومـن الأسلحـة التقليدية الطائرات الحربيـة والأساطيل والقوات البحريـة، وصواريـخ الدفـاع الجـوي، والدبابـات وغيرهـا مـن المدرعـات، وأسلحة المشاة والمدفعية، وغيرهـا من أسلحة القوات التقليدية.

وفي المقابـل هنـاك أسلحـة دمـار شامـل، وهـي أسلحة غير تقليديـة، أي أنـه ينتـج عـن استخدامها تدميـرًا شامـلاً لأفراد وقـوات وقدرات وأسلحـة الدول الأخـرى، ومنشآتها، وغيرها من عناصـر الوجـود الإنسـاني. وأخطـر أسلحة الدمـار الشامل هي الأسلحـة النووية الانشطاريـة الناتجة عن تخصيـب اليورانيوم، أو الاندماجيـة الناتجة عن فصل البلوتونيوم. ومن أسلحة الدمار الشامل أيضاً الأسلحة الكيماوية، والأسلحة البيولوجية، وكلاهما خطـير ويحدث دماراً شاملاً قد يمتد تأثـيره إلى أوقات بعيدة في المستقبل، وبخاصة الأسلحة البيولوجية. ولكن بمعيار عدد الأفراد الذين يقتلون بقنبلة واحـدة، أو النطاق الجغرافي لامتداد الدمار الشامـل إلى خارج نطاق نقطـة أو منطقة استخدامـه، مكانيًا أو زمانيا، يبقـى السلاح النووي هو الأخطر والأكـثر تأثيرًا وتدميرًا وخطورةً.

وبموجـب معاهـدة منع انتشـار الأسلحة النوويـة التي فتحت للتوقيـع في عـام ١٩٦٨، ودخلـت حيـز النفـاذ عـام ١٩٧٠، وتم تمديدها تمديـدًا لا نهائياً عام ١٩٩٥، فإن الدول الكبرى الخمس دائمـة العضوية في مجلس الأمـن الدولي، والتـي أنتجت السلاح النووي قبل يناير ١٩٦٧، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسـا، وجمهوريـة الصين الشعبية هي الـدول المالكة للأسلحة النوويـة. ولكـن الهنـد والباكستـان أنتجتا السلاح النـووي، ومن خـارج تلك المعاهدة التـي لم تنضما لها. وكذلك الحـال بالنسبة لإسرائيـل في منطقـة الشـرق الأوسط. وكانـت كوريـا الشمالية عضـواً في معاهـدة منع انتشـار السلاح النـووي، ولكنها مارست حقهـا القانوني بإخطار مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٩٣ بنيتها في الانسحـاب من تلك المعاهـدة. وقبل يوم واحد من سريان ذلك القرار تراجعت كوريا الشمالية واستمرت في عضويتها في المعاهدة ولكـن بعـد عشـر سنـوات، أي في ٢٠٠٣، أخطرت مجلس الأمن مجدداً بقرارها السابق، وطلبت إنفاذه بعد يوم واحد من تقديمه، لمضـي ٨٩ يوماً بـين إخطارها السابق في ١٩٩٣ وبـين طلبها عدم إنفـاذ ذلـك الإخطار. ودون دخـول في مزيد مـن التفاصيل، فإن كوريـا الشمالية انسحبت منذ ١٢ عامـاً من معاهدة منع الانتشار النووي، ليصبح هناك ٩ دول غير أعضاء في تلك المعاهدة، وذلك لأن إسرائيـل، وهـي الحالة الأهم في هذا الجـزء من هذه الورقة البحثية، بقيت، منذ البداية، خارج معاهدة منع الانتشار النووي. وقد بـدأت إسرائيل برنامجهـا النووي من منتصـف خمسينيات

القـرن الماضـي، وقبل حـوالي ١٣ عاماً مـن توقيع تلـك المعاهدة الدولية. ومن الدلالات المهمة، هنا أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشـرق الأوسط التي لم تنضـم إلى الاتفاقية، وبقيت خارجها منذ البداية.

وقـد أقامـت إسرائيـل خمس منشـآت نووية، أهمهـا مفاعل ديمونـة، وهـو المنشـأة النوويـة العسكريـة التـي استخدمت منذ خمسينيـات القـرن الماضي لإنتاج السلاح النـووي. وكانت فرنسا أول الـدول الغربيـة التي ساعدت إسرائيـل في برنامجها النووي، ثم انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك المسيرة منذ إدارة جونسون في ستينيات القرن الماضي. أما المنشآت الأخرى فبعضها مدني أو غير عسكري، مثل مفاعل ناحال سوريك الذي تبلغ طاقته مستوى محدوداً.

والسؤال المهم هنا هو عن تأثير الاتفاق النووي بـين إيـران والستـة الكبـار علـى منطقـة الشرق الأوسـط، وبخاصة على السياسة الإسرائيلية تجاه هـذه المسألة. وكيف ستكون تلك السياسة. وما هي الخيارات التي ستكون متاحةً أمام أطراف الشرق الأوسـط الأخرى، بل والولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصـة في ضـوء الخـلاف القائـم بـين الإدارة الديمقراطيـة والأغلبية الجمهورية في الكونجرس الأمريكي.

**العرب مطالبون بتوقع السيناريو الأسـوأ وإن كان غير قابل للتطبيـق**

وطبقـاً لنص الاتفاق النـووي موضع البحث في هـذه الورقة، فـإن المحتـوى الأهـم عـن البرنامـج النـووي الإيـراني يتمثل في استمراريـة هـذا البرنامـج مع تخفيض منتجه المتمثـل في نسبة التخصيب النووي مـن ٢٠٪ التي كانت إيران قد وصلتها في بعض المنشآت النووية الكبيرة، لتصبح نسبة التخصيب المسموح به أقل مـن ٤٪. وبالإضافـة إلى تخصيب اليورانيوم بتلـك النسبة الأقل يحافظ الاتفاق النووي على أنشطة وتكنولوجيا الماء الثقيل وفصل البلوتونيوم.

ومع استمـرار الأنشطة النوويـة بنوعيها، والالتـزام بالنسب والمعـدلات الجديـدة الأقل والأضعـف، فإن احتمال تحـول إيران مـن النشاط النـووي السلمـي والمـدني إلى نظـيره العسكري هو احتمـال محدود أو غير كبـير، إلاّ أنه لا يجوز إهماله أو استبعاده، وخصوصـاً مـن جانبنا نحن كعـرب. فالقاعـدة العامة في تحليل وصنع القـرار الاستراتيجي تتمثل في عدم إهمـال أي احتمال، أو سيناريو – وبالعكس يجب إعطاء اهتمام خاص بالسيناريو الأسوأ في تأثـيره علينـا، حتى ولو نظريًا، وحتى ولـو لم يكن قابل للتنفيذ بسهولة.

إن إخضـاع البرنامـج النـووي الإيـراني، وفقـاً للاتفـاق التاريخـي محـل التحليل، لخطـوات وتدابـير وإجـراءات دقيقة مـن جانب الستة الكبـار، ومعهم الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية، وبخاصة الـواردة منها في البروتوكول الإضـافي النموذجي، الذي يعطـي لبرنامج الوكالـة المذكورة آليات وإجـراءات قوية ومحكمة ودقيقـة، في مراجعتها للبرامج النووية للـدول التي تعطي للوكالة تلـك الصلاحيـات، ومنها إيـران، وهو ما من شأنـه تقليل فرص واحتمالات امتـلاك إيران لبرنامج نووي عسكري قد يكون مأمولاً مـن الدولـة الإيرانية. وحتى لو سارت إيـران على الطريق النووي العسكـري، فـإن إدراك ذلـك قبل تحققه أمر غـير صعب للوكالة الدولية للطاقة الذريـة، أو لأي من الدول الستة الكبرى الشريك، مع إيران، في الاتفاق النووي موضع البحث.

ولكـن، إذا ما ذهبت إيـران إلى طريق النووي العسكري، فإن دولـة كإسرائيل ربما تفكـر في ضرب ذلك عسكرياً قبـل اكتماله، كما حدث مع العـراق في عام ١٩٨١. ولكن إيران الحالية ليست مثل عراق صدام حسين. أضـف إلى ذلك أن عدد المنشـآت النووية الإيرانية كبير، وأن هـذه المنشآت تقع تحت الأرض ومدرعة، بما يجعل تدميرها عسكريا مهمة صعبة، إنْ لم تكن مستحيلة.

وبالتـالي، في هذه الحالـة سيكون ثمـة دولتان شـرق أوسطيتـان، غـير عربيتـين، همـا إسرائيل وإيران، مالكتان للأسلحة النووية. وذلك أمر يؤدي إلى وضـع استراتيجي جديد بالـغ الصعوبة للـدول العربية، وهو وضع يقوم على ردع نووي ثنائي متبادل بين إسرائيل وإيران مشابه للردع الثنائـي الأمريكي السوفيتي الـذي كان سائداً أيام الحرب الباردة. وإن تحقـق ذلك إقليميا في الشرق الأوسط فسوف ينشئ وضعًـا استراتيجياً جديدًا بالـغ الحرج للـدول العربية، وبخاصة لـدول الخليج العربي ومصر. ومن بـين دول الخليج العربي تزداد الدلالة والخطورة في إدراك كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمـارات العربية المتحـدة. وذلك سناريو صعب ويمتـد أثره إلى مصر. ولذلك فإنه مـن المهم والضروري أن تطور الدول العربية، وبخاصة المذكورة في هذه الفقرة، من قدراتها وسياساتها النووية بـدءاً بإنشاء مفاعلات للطاقة النوويـة السلمية، لأن هذه الأخيرة سـوف ترسل رسائل مهمـة إلى الغير، وبخاصة إيـران وإسرائيل وحتـى لا يتحـول الشـرق الأوسـط إلى إقليـم غير عربـي. وذاك أمـر خطير ويحتـاج إلى مزيد من البحـوث والدراسات، وهو أمر يسعـدني شخصيـاً أن أشارك فيـه بمزيد مـن الدراسة والبحث والتحليل لهذه المجلة المحترمة ●

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

# تأثير توقيع الاتفاق النووي على العلاقات التركية ـ الإيرانية

**بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤م، اعلن رسميا في العاصمة النمساوية فيينا عن التوصل إلى اتفاق نووي بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين زائد ألمانيا كطرف واحد مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف ثان، وتم توقيع هذا الاتفاق المبدئي في ذلك على أمل إقراره من قبل برلمانات تلك الدول خلال مدة تقارب السبعين يوما من تاريخ توقيعه، أي أن الاتفاق لا يزال في مراحل إقراره دولياً، وإن كانت المؤشرات تشير إلى رغبة دولية كبيرة لإقراره، لأهداف اقتصادية وتجارية، ولكن ذلك لا يمنع من تأخيره أو وضع مزيد من العراقيل أمامه، وبالأخص من قبل الكونغرس الأمريكي وثقل اللوبي الصهيوني فيه.**

د. محمد زاهد جول *

جاءت مذكرة الاتفاق بعد مفاوضات مضنية دامت واحداً وعشرين شهراً، وبعد مفاوضات مارثونية استمرت ١٦ يوما، شارك فيها كل وزراء خارجية الدول المعنية، وبحسب ما أفادت به مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيريني، فإن:» الاتفاق يمهد الطرق أمام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية»، أما وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس فاعتبر أن الاتفاق مع إيران «قوي بما يكفي للعشر سنوات الأولى على الأقل»، بينما اعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن الاتفاق هو «لحظة تاريخية» و«صفحة أمل جديدة»، وأضاف أن:» الاتفاق ليس مثاليا لكنه الأفضل لجميع الأطراف».

الموقف الرسمي التركي رحب بالاتفاق، وقد وصف وزير الطاقة التركي الاتفاق النووي مع إيران:» بالتطور الإيجابي للغاية»، ولكن تقدير الموقف الحقيقي لا يتوقف على الجوانب الفنية في الاتفاق، وإنما بما صاحبه من مباحثات جانبية بين إيران وامريكا في سلطنة عمان وغيرها، وآثار الاتفاق على تركيا وعلى العلاقات التركية الإيرانية قد لا تتوقف على معرفة بنود الاتفاق المعلنة، وإنما بما يمكن أن ينتج عنه من أخطار على الدولة التركية، وعلى المنطقة، في مستواه النووي أولاً، وبدرجة لا يقل خطورة فيما يمكن ان يتضمنه الاتفاق من بنود سرية، قد تكون متعلقة بالاتفاق النووي أولاً، وقد تكون متعلقة بالاتفاق الأمريكي الإيراني على ترتيبات سياسية وأمنية وعسكرية في المنطقة والإقليم، وبالأخص في الأماكن الأكثر اشتعالاً بالنيران والحروب الأهلية والطائفية مثل العراق وسوريا، وهما الدولتان العربيتان اللتان تشتركان مع تركيا بحدود جغرافية تقارب ألف وخمسمائة (١٥٠٠) كيلومتر، آخذتين بعين النظر ما يتهدد هاتين الدولتين من مشاريع تقسيم سياسي على أسس طائفية وقومية وثنية وغيرها، من المؤكد أن لها انعكاساتها السلبية على الأمن القومي التركي، الذي لا تتساهل فيه الدولة التركية مهما كانت الحكومة أو الحزب الحاكم فيها، وآخذتين بعين الاعتبار أن أجزاء كبيرة منهما تقع تحت سيطرة تنظيم الدولة الإرهابي «داعش»، مما يعني ان الدولة التركية سوف تتأثر كثيرا من هذا الاتفاق إن لم يكن في بنوده الفنية والتقنية المعلنة ففي بنوده السرية حتما.

## تفاصيل مذكرة الاتفاق النووي:

جاءت مذكرة الاتفاق النووي الإيراني مؤلفة من ١٨٠ صفحة، وسوف يتم ذكر بعضها، حيث أن المعلن من الاتفاق حتى الان يتناول بعض المحاور الرئيسة ومنها:

١ ــ ينص الاتفاق رسميا إلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية والنفطية وتلك المفروضة على الطيران المدني.

٢ ــ السماح لإيران بتصدير منتجات نووية كاليورانيوم المخصب والماء الثقيل.

٣ ــ رفع الحجز عن عشرات المليارات من الأرصدة الإيرانية في البنوك الأجنبية.

٤ ــ ينص الاتفاق على إعادة فرض العقوبات خلال خمسة وستين (٦٥) يوما إذا انتهكت إيران البنود.

٥ ـ يبقى الحظر الدولي على مبيعات السلاح لإيران إلى غاية

خمس سنين ما لم تشهد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالح طهران، مع استثناء أسلحة دفاعية.

٦ ــ استمرار العقوبات على مبيعات الصواريخ مدة ثمان سنوات، ومن المفترض أن تكون منها منظومات الصواريخ الروسية المضادة للطائرات أس ٣٠٠.

٧ ــ يسمح الاتفاق لمفتشي الأمم المتحدة بدخول المواقع الإيرانية المشبوهة كافة، بما فيها العسكرية. لكن ذلك غير مضمون ويحق لإيران تأجيله. وعند الاختلاف على دخولهم يحق لإيران التظلم إلى هيأة تحكيم هي طرف فيها إضافة إلى الدول الست المشاركة في المفاوضات.

٨ ــ يسمح الاتفاق لإيران بمواصلة عمليات التخصيب بكميات محدودة لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب لديها، وكذلك باستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث والتنمية.

٩ ـ يسمح الاتفاق لوكالة الطاقة الذرية القيام بعملية تقييم للقضايا التي تتعلق بوجود أي أبعاد عسكرية محتملة في البرنامج النووي الإيراني بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

هذه البنود الرئيسة من وجهة إعلان الدول الستة، بينما قالت وكالة الأنباء الإيرانية إن الاتفاق ينص على:

١ ـ إلغاء العقوبات الاقتصادية وينص على الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني.

٢ ــ يراعي الاتفاق الخطوط الحمراء فيما يتعلق بدخول مفتشين إلى موقع بارشين العسكري.

٣ ـ أن المنشآت النووية في البلاد ستستمر في العمل بمقتضى الاتفاق.

من الواضح أن الاتفاقية قد قيدت إيران بالعهود والمواثيق التي تنهي المشروع النووي في أبعاده العسكرية والسلمية أيضاً، لأن المشروع العسكري تم القضاء عليه بهذا الاتفاق، والمشروع النووي السلمي تحت القيود والمراقبة، وبذلك فإن إيران خسرت معركتها مع أمريكا والغرب مقابل أن يفك عنها الحصار، ويرفع عنها العقوبات، ويعيد إليها بعض أموالها المحجوزة، فلماذا فعلت إيران ذلك؟ وما هي مكاسبها منه؟

### دوافع الاتفاق بين الصراع مع إيران أو إخضاعها:

يحق للسياسة الإيرانية ان تعتبر هذا الاتفاق اتفاقاً تاريخياً، وأن يعد انتصاراً كبيرا للدبلوماسية الإيرانية الرخوة أو اللينية او الناعمة، التي يتزعمها الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته جواد ظريف، مقارنة مع السياسات المتشددة التي كان يعلنها المحافظون الإيرانيون من أمثال الرئيس الإيراني السابق أحمد نجاد، وفي الحالتين كانت قيادة دفة السياسة الإيرانية بيد المرشد علي خامنئي، فما الذي أراده خامنئي من التشدد السابق؟ وما الذي أراده من اللين اللاحق في هذا الاتفاق، ولماذا؟

لقد ورث خامنئي منذ استلامه منصبه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية عام ١٩٨٩م، تركة ثقيلة من سلفه الخميني، وهي سياسة المعاداة المشبوهة لأمريكا والغرب وإسرائيل، هذه السياسة الإيرانية مثلت لخامنئي سلاحاً ذا حدين، أحدهما يستخدم لقمع المعارضة الإيرانية باتهام كل أنواع المعارضة لحكم الملالي والآيات والحكم الديني المذهبي على انه عدو للثورة الإسلامية ووال أو عميل لأمريكا التي تمثل الشيطان الأكبر، بوصف هؤلاء العملاء بأنهم اعداء الثورة الذين يجب تصفيتهم، كما تم تصفية نظام الشاه السابق، والعدو الأول الإيراني امكن التغلب عليه في السنوات الأولى للثورة، بالنظر إلى السطوة الأمنية التي يفرضها الحرس الثوري الإيراني على الشعب والقوى السياسية أو الشخصيات المعارضة، بينما الحد الثاني لهذا السلاح من معاداة أمريكا والغرب وإسرائيل، أن هذه المعاداة لأمريكا والغرب حتى لو كانت صادقة فقد جلبت لإيران الكثير من المتاعب السياسية في العلاقات الدولية، فكيف إذا كانت مجرد شعارات ثورية، وقد زاد الأمر قسوة محاولات إيران السعي لامتلاك التقنية النووية لأغراض سلمية، فقد نظر الغرب إلى هذه المحاولة الإيرانية على انها خطر على إسرائيل والغرب وأمن المنطقة، بالنظر إلى أن المشروع سيكون تهديدا حقيقياً إذا امتلكت إيران تقنية التخصيب النووي بكميات تمكنه من إنتاج أسلحة ذرية أو نووية.

**تركيا لا تمانع الاتفاق الإيراني لأنها تقوم ببناء مفاعلات مماثلة**

وأحد الاحتمالات التحليلية تجد أن إيران كانت بمشروعها النووي والشبهة العسكرية فيه، أنها كانت تقوم بمناورة سياسية ذكية، تسعى فيها إلى خلق أجواء تسمح لها بالتخلص من حالة العداء المشبوهة مع أمريكا والغرب، بدليل أن وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف كثيرا ما كان يؤكد على أن المكسب الأكبر لإيران: «أنها استعادت ثقة الغرب بها»، وكأن العبء الأكبر الذي كانت تعاني منه إيران هو إغلاق باب الغرب عليها بالعداء الظاهري، بينما الشركات الأمريكية والأوروبية والروسية والصينية تتنافس على عقد الصفقات الصناعية والتجارية معها.

لذلك كان لا بد من تجاوز هذه العقبة التي تقف أمام المرشد والقيادة الإيرانية، وتقف أمام الدول الغربية أيضاً، وذلك بإنهاء هذا العداء بطريقة تقنع الشعب الإيراني والشعوب الغربية

## أنقرة اعتبرت الاتفاق النووي الإيراني بـ « التطور الإيجابي للغاية»
## والنتيجة النهائية معلقة لاكتشاف البنود السرية والترتيبات المستقبلية

بأنهـا حققت انتصارات كبيرة بهذه الاتفاقية، ولذلك لا غرو بأن توصـف هذه الاتفاقية التي تنهي حالة العـداء بين إيران وأمريكا والغرب بأنها اتفاق تاريخـي بالنسبة للإيرانيين والغربيين، حتى يمكـن وصف الاتفاقيـة بأنها تخلي عن مبادئ الثـورة الخمينية، التـي أرهقت الدولة الإيرانية بأعبـاء لا تقوى على القيام بها، ولا تجلب لهـا إلا الخسائر، وإلا فـإن كل دول العالم تبني مفاعلاتها النووية السلمية دون هذه المعاناة ولا المفاوضات المضنية لسنوات.

فالأمر الغريب أن هـذه الاتفاقية أخذت من الوقت أكثر مما يلـزم، والسبـب أن إيران أرادت ان تستخـدم الفزاعة النووية في تحقيـق مكاسب أخرى من خلال تفاهماتها مـع أمريكا بالدرجة الأولى، ومنهـا النفـوذ الإيـراني في الإقليم العربـي، الذي تسعى الدولة الإيرانية لجعله تابعاً لنفوذها السياسي والفكري والمذهبي والطائفـي، وهذه قضيـة لا تقلق أمريكا ولا الغـرب ولا إسرائيل، طالمـا تمت بالتفاهم مع هذه القـوى الدولية، وقد أثبتت السياسة الإيرانية مصداقيتها في حفظ أمن الخليج وخطوطه النفطية بعد حـرب الخليج الأولى والثانية، وكذلك في حفظ الأمن الإسرائيلي في الجـولان وجنـوب لبنـان منـذ أن استلمـت ميليشيـات إيران اللبنانيـة السيطـرة على الجنـوب اللبناني، بعد طـرد المنظمات الفلسطينيـة التـي كانت تقلـق المستوطنات الشماليـة لإسرائيل، ونقطـة الخلاف مع أمريكا وبدرجة اكبر مع إسرائيل هي مستوى القـوة العسكريـة التي ينبغـي أن تحتفـظ بها الميليشيـات التابعة لإيـران، سواء كانت في دولة مثل سوريـا أو في حزب سياسي مثل حـزب الله اللبناني، وفي هذا المضمار وقعت حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنـان، لمنع حزب الله اللبناني من تجاوز حدود القدر المسموح به مـن التسلح، أو لتحجيم قدراتـه الإقليمية، وهذه سياسية لا تزال متبعـة من قبل إسرائيل مـع الميليشيات الإيرانيـة، سواء كانت في سوريا أو لبنان أو العراق أو غيرها.

لذلـك من الخطأ القول بـأن هناك ثقة تامة بـين الإيرانيين والأمريكيـين والإسرائيليـين، أو أن هنـاك عـداءً مستحكما بين الطرفـين، فالتفاهم بينهما موجود ويتخللـه تجاوزات على نقاط الاتفاق بين الفينـة والأخرى، ولذلك جاء الاتفـاق النووي لتوقيع الدولـة الإيرانيـة على ما هـي ملتزمة بـه أصـلاً، ولكنها تحاول المنـاورة فيه بهدف تحقيق مكاسـب أخرى، من أهمها نفوذها في الخليـج والشرق الأوسط، وقد كان لثورات الربيع العربي أثر على زيـادة الأطماع الإيرانيـة في فرض رؤيتهـا السياسية في تحجيم خصومهـا التقليديين ومنهم الدولة التركيـة وصراعها التاريخي بـين الدولـة الصفويـة والدولة العثمانيـة قبل أربعة قـرون، ومع خصومهـا التقليديـين من العـرب مذهبيا وسياسيـاً، وبالأخص الـدول العربية التـي دعمت العراق في حرب الخليـج الأولى التي دامـت ثماني سنوات من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٨، ودعمت الثورة السورية الأخيرة التي انطلقت في سياق ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١.

لقـد استغلـت إيـران المباحثـات النوويـة في ترتيـب أوضاع المنطقـة سياسيـاً، بالتفاهم مـع أمريكا بما لا يهـدد أمن الدولة الإسرائيلية، ولا يتعارض مـع الرؤية الاستراتيجية لوزارة الدفاع الأمريكيـة البنتاغـون أو الإدارة السياسيـة الأمريكيـة في البيت الأبيـض، وهذا واضح بإطلاق أمريكا يد إيران في العراق وسوريا ولبنـان واليمن والخليج العربي، ولـولا التدخل السعودي الحاسم في اليمـن بعاصفة الحزم لسقطت اليمـن بيد إيران مثل العراق، وحيـث أن عاصفة الحسم قد غـيرت معادلة اللعب في اليمن فقد استغلت أمريكا الاتفاق النووي كورقة ضغط لوقف الدعم الإيراني للحوثيـين، حتى أن بعض الحوثيين يقولون الآن: إيران قد باعتهم في سـوق النخاسـة الدوليـة»، ومع ذلـك لا تزال إيـران تطالبهم بإشغال السعودية ودول الخليـج بالمخاطر الأمنية والطائفية مثل المناوشـات الحدودية وتفجيـر المساجد وغيرها، ممـا يعني بأن تغيـير معادلات اللعب في اليمن لا بد أن يؤثر على النقاط الملتهبة الأخـرى، وبالأخص في سوريـا، حيث أن ثمـن التراجع الإيراني في اليمـن قد يكون على حسـاب القبول بنفوذ إيـراني معتدل في سوريـا ولبنان والعـراق، وإشـارة دول مجلس التعـاون الخليجي إلى أن الحـل في سوريا ينبغـي أن يكون سياسياً وليس عسكريا في مؤتمر الدوحة الذي التقى فيه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجـي مع وزيـر خارجية أمريـكا ووزير خارجيـة روسيا، يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٨/٤م، يسير في هذا الاتجاه، وهو ما يؤكده أيضاً صـدور المبادرة الإيرانية للحل السياسي في سوريا في اليوم التالي لاجتماعات الدوحة.

مـن هنا يمكن النظر إلى أن الموقف التركـي قد يتأثر بتوقيع الاتفـاق النووي الإيراني من جهة التفاهمـات السياسية والأمنية ومشاريـع التقسيـم التـي يتـم الإعداد لهـا في المنطقـة، فسفير

أمريكا السابق في سوريا روبرت فورد يرى بأن الحل في سوريا هو تقسيم سوريا إلى ست دول، أحدها هو الدولة الكردية في شمال سوريا، وتقوم إيران من خلال حرسها الثوري مع جيش الأسد بإمداد الأحزاب الكردية بالسلاح والمال والمقاتلين، وهذا يعني أن هناك ترتيبات سياسية وأمنية شمال سوريا بين إيران وأمريكا تهدد الأمن القومي التركي، ولذلك فإن أمريكا ترفض المنطقة الآمنة شمال سوريا، وأولى الأخطار المحزنة للاتفاق النووي الأمريكي الإيراني هو تراجع حزب الشعوب الديمقراطي الفائز في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن مسيرة السلام في تركيا، بل ودعوته الأكراد إلى حمل السلاح ضد الدولة التركية، فضلاً عما يمثله دعم إيران لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وقواته وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال الكردستاني من مخاطر على الدولة التركية، وهذا ما كان ليتم قبل توقيع الاتفاق النووي، مما يعني بأن إيران قد ناورت بفزاعة مشروعها النووي لتحقيق مكاسب دولية على صعيد كسب ثقة الغرب على ذمة جواد ظريف، وفي نفس الوقت ناورت بملفها النووي لكسب نفوذ سياسي وأمني لا يعادي أمريكا ولا أوروبا ولا إسرائيل بقدر ما سيكون على حساب المصالح التركية والعربية، وذهاب دول مجلس التعاون الخليجي إلى القبول بهذا المنطق قد لا يرضي الدولة التركية، وبالأخص إذا تجاوز حدود الأمن القومي التركي.

**إيران نفذت مناورة للتخلص من عداء أمريكا وقوة طهران لا تقلق واشنطن**

إن التحركات التركية السياسية والعسكرية، وبالأخص فيما يتعلق بالنزاع في سوريا قد يكون من أسوأ ما كانت تتوقعه السياسة التركية، في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني، لأن قبول النفوذ الإيراني في شمال سوريا خطر بحد ذاته، فكيف إذا كان هذا النفوذ بأيدي الأحزاب الكردية التي تتلاعب بها إيران وأمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل، فهو يمثل خطرا أكبر ، لأن في تركيا نحو سبعة عشر مليون كردي، يمكن أن تستخدمهم إيران وأمريكا وبعض الدول الأوروبية وروسيا وقود حرب ضد تركيا، وكما رفضت الدولة الإسرائيلية النفوذ الإيراني في جنوب سوريا، وطردته ممثلاً باغتيال الجنرال علي دادي وابن عماد مغنية وآخرين، بسبب مخاوف إسرائيلية أن تستغل إيران هذا التواجد الإيراني في توتير الأمن فيها ولو في مناورات سياسية، فكذلك ومن باب أولى ينبغي على الدولة التركية أن ترفض النفوذ الإيراني في شمال سوريا وجنوب تركيا، لما يمثله من تهديد للأمن القومي التركي، فتركيا لا تأمن للنفوذ الإيراني في جنوبها المتوتر ، وقد ظهرت بوادره بتوقف عملية السلام مع الأكراد بضغوط إيرانية مع قادة حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، وبعمليات إرهابية بدأت تجتاح الأراضي التركية وتستهدف الجنود الأتراك على أيدي منظمات إرهابية متنوعة الهوية ومتعددة الولاء.

**الخلاصة:**

إن تركيا لا تمانع الاتفاق النووي الإيراني في أبعاده التقنية، لأن تركيا تعمل على بناء وتطوير عدد من المفاعلات النووية لأغراض مدنية وتوفير الطاقة النووية السلمية، ولكن المخاوف آتية من التفاهمات السياسية غير المتضمنة في بنود الاتفاق النووي، فاتفاق فيينا قضى على المشروع النووي الإيراني إلى الأبد، وليس إلى عشر سنوات كما تتوهم إيران، حيث أن العشر سنوات قابلة لخلق ملايين الحجج الأمريكية لعدم الالتزام بها، وإيران تدرك ذلك ولكنها تخادع شعبها، وإيران تخادع نفسها أكثر إذا توهمت أن أمريكا أو روسيا أو إسرائيل ستبقي لها الدولة الدينية المغلقة لعشر سنوات قادمة، فقد أدخلتها في حرب الاستنزاف ضد الدول العربية في السنوات الماضية، في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وها هي تفتح لها مطامح ومطامع الحرب مع الأتراك ولو بأيدي أحزاب كردية يسارية متشددة في العداء القومي للأكراد والعرب، بينما أوراق اللعب التركية مع أمريكا والاتحاد الأوروبي ومع إسرائيل أيضاً أقوى من أوراق اللعب الإيرانية، ويمكنها أن تخرجها خاسرة من هذه اللعبة إذا أصرت على الإضرار بالأمن القومي التركي، أو إذا واصلت العبث بأمن المنطقة الإقليمي أيضاً.

إن السياسة الإيرانية تخطأ كثيراً وهي تستعدي شعوب الأمة الإسلامية من العرب والأتراك والكرد والباكستانيين والماليزيين وغيرهم، وهي تركض وراء أوهام النفوذ المذهبي والسياسي، وهي تطمح بصداقة الشيطان الأكبر أن يمكن لها نفوذها وامبراطوريتها، لأن الشيطان الأكبر سوف يتخلى عنها إذا ما وقعت في نار الحروب التي تشعلها في الإقليم العربي والتركي والكردي وغيرها، وقبول إيران بالتنازل عن مشروعها النووي العسكري سواء كان صادقاً أو مناورة، لا ينبغي أن ينعكس عداءً للدول العربية أو تركيا أو غيرها، وحتى لو وجدت ليونة من الأنظمة السياسية العربية في عدم رغبتها بالمواجهة الصريحة والقوية مع الدولة الإيرانية، فلا ينبغي أن يكون ذلك مدعاة لها لأن تستغل ذلك في العدوان أكثر في المنطقة، سواء مع العرب او الأتراك أو غيرهم ●

* كاتب وباحث إعلامي تركي

# الاتفاق النووي وتداعياته على الحضور الإيراني بالمنطقة

**منذ توقيع إيران والقوى الكبرى على الاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥ بدأ الحديث عن قضية إيران ما بعد النووي، وبما يتيح لها الاتفاق من شرعية دولية كانت تفتقدها، وكذلك الخروج من الحصار الدولي وانفتاحها اقتصاديا على دول العالم والسماح لها بتطوير قدراتها الاقتصادية وخاصة في مجالات البترول والغاز، بما ينعكس بالإيجاب على القدرات الاقتصادية الإيرانية التي ستمكنها من زيادة دعمها للحركات والأنظمة الموالية لها بمنطقة الشرق الأوسط، كما يثير الاتفاق التساؤلات حول مستقبل النفوذ الإيراني بالمنطقة والتدخلات الإيرانية في عدد من الملفات الرئيسية مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن، بما يزيد من حدة التنافس الإقليمي والصراعات بالمنطقة. وفي هذا الإطار تتناول الورقة عدد من النقاط الرئيسية التي تمثل في جوهر الاتفاق النووي وما حققه كل طرف من هذا الاتفاق، والمكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران من هذا الاتفاق، والرؤية المصرية الخليجية للحضور الإيراني وتداعياته.**

لواء د. محمد مجاهد الزيات *

## أولاً: جوهر الاتفاق وما حققه كل طرف:

نص الاتفاق على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين خلال فترة ١٠ سنوات، من ١٩ ألف جهاز (منها ١٠٢٠٠ جهاز تعمل الآن) إلى ٦١٠٤، وسيكون لـ ٥٠٦٠ منها فقط حق إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة لا تتجاوز ٣,٦٧٪ خلال فترة ١٥ سنة، وستكون جميع أجهزة الطرد المركزي التي ستستخدمها إيران خلال تلك الفترة من الجيل الأول. وستتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية مراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم، ولمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في مراقبة كل الشبكة النووية الإيرانية لمدة ٢٥ عاما، وكذلك وافقت إيران على دخول مفتشي الوكالة بشكل محدود إلى مواقع غير نووية خاصة العسكرية منها في حال ساورتهم شكوك في إطار البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، التي التزمت إيران بتطبيقه والمصادقة عليه.

سيتم رفع عقوبات دولية مفروضة على ٨٠٠ مؤسسة وشخصية إيرانية، بما فيها البنك المركزي الإيراني، والمؤسسة الإيرانية الوطنية للنفط، بالإضافة لرفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والعقوبات المفروضة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على احترام إيران لتعهداتها ويُعاد فرض هذه العقوبات بشكل سريع في حال عدم تطبيق الاتفاق خلال ٦٥ يوما.

وبصفة عامة فإن الاتفاق النووي الإيراني لم يعكس الموقف الأمريكي الذى كان مطروحاً قبل التوقيع عليه، أي أن الهدف الأمريكي والغربي لمنع إيران من امتلاك برنامج نووي تحول إلى تقييد قدرات إيران على تطوير هذا البرنامج مع تمتعها ببنية تحتية وقدرات بحثية ووضع عوائق وقيود تحول دون وصولها للعتبة النووية، وذلك اعتراف أمريكي بأن هذا هو أكبر ما يمكن الحصول عليه من خلال المفاوضات المحاطة بضغوط

**المجتمع الدولي أنهى مرحلة مطالبة إيران بالإصلاح ..**
**ونظام طهران حصل على الشرعية لأول مرة منذ ثورة الخميني**

سياسية وحزم مـن العقوبات الاقتصادية شلت تقريباً القطاعات الحيويـة في الاقتصاد الإيراني، وتؤكد في الوقت نفسه بأن الإدارة الأمريكيـة لا توجد لديها أي نية أو توجهات للخيار العسكري تجاه إيـران وبرنامجها النووي وأن ما حدث هـو أفضل الحلول الممكنة لأزمـة النووي الإيراني، طبقاً لهذه المعايـير هكذا نرى أن الاتفاق النووي الإيراني لم يعالج قضايا رئيسية كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبـة تعتبرها قضايا استراتيجية حاكمة في العلاقة مع إيران وأهمها، الأنشطة الإقليمية لإيران التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وبرنامجهـا للصواريخ الباليستية وكذلك مـا سمته تلك الإدارات بدعم إيران للإرهاب.

حققت إيران من الاتفاق النـووي مكاسب استراتيجية أهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي وحقها في تخصيب اليورانيـوم واستمرارها في إجراء الأبحـاث الخاصة بذلك وذلك ضمـن ضوابط وشروط مراقبـة صارمة يتم النظر في إلغائها بعد ١٠ سنـوات. والمكسب الثـاني الاعتراف الـدولي بشرعية النظام الإيراني التي افتقدها منذ ثورة الخمينى عام ١٩٧٩، وما يتضمنه ذلـك من غض النظـر الدولي عن ممارسـات النظام في مواجهة المعارضـة المطالبـة بالإصلاح وعدم احتكار العمليـة السياسية أو تقديم مساعدات لها.

إن قـرار مجلس الأمـن الـذي وقفـت وراءه الـدول الكبرى يتضمـن إلغاء القرارين السابقين (١٧٣٧، ١٧٤٧) اللذين تضمنا بنـوداً تتعلق بمنع إيـران من تصديـر السلاح والعتـاد العسكري والرجـال خارج أراضيهـا ورغم أن شيئاً من ذلـك لم يحدث وأن الخروقـات الإيرانية للقرارين كانت واضحـة، إلا أن الجدير هنا هي أن الممارسـات الإيرانية بهذا الخصوص سـوف تكتسب نوعاً من الشرعية ولا تخضع للمراقبة الدولية.

إن طول سنوات التفاوض بين إيران والدول الكبرى بخصوص برنامجها النـووي ارتبط بهدف أساسي مزدوج وهو التخلص من العقوبـات والعزلة السياسية والتهديد العسكري مع الحفاظ بقدر الإمـكان على القدرات اللازمـة لتطوير برنامج نـووي إذا قررت مستقبـلا تطويـر سلاح نـووي وسمحت الظروف والمنـاخ الدولي بذلك، وفي الحقيقة فإن تلك الأهداف تندرج في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى ضمان تحصين النظام وزيادة الحضور الإيراني في ملفات المنطقـة لتصبح إيران قوة إقليمية عظمى، وقد نجحت إيـران من خلال الاتفـاق الـذي تم التوصل إليـه إلى التجرد من الضغـوط السياسيـة والعسكريـة والعقوبـات الاقتصاديـة مـع المحافظـة على برنامجها النـووي وما حققته مـن إنجازات على هـذا المستوى مع إبقاء خيار تطويـر أسلحة نووية مفتوحاً وإن كان مؤجـلاً لعدة مشكلات. والسؤال هنا، هـل تستطيع إيران التوفيق بين المساريـن المتناقضين، فرفع العقوبات يتطلـب وقف الأنشطة النوويـة، بينمـا بلوغ عتبـة السلاح النـووي يتطلـب مواصلة هذه الأنشطـة لتطوير الأبحاث والتخصيب وامتلاك الأجهزة المتطورة والأسلحة الناقلة.

### ثانياً: المكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران:

لقـد بدأت بعض التداعيات لهـذا الاتفاق تتضح على المستوى الداخلـي الإيراني، أو علـى القضايا المطروحـة في المنطقة والتي تشهد نوعاً من الاشتباك الإيراني معها أو التمدد الإيراني داخلها.

#### على المستوى الداخلي:

- يـرى كثير من المراقبين أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفـاق النووي لن تكـون مباشرة وسريعة، وستحقـق إيران بعد إزالـة العقوبات نموا اقتصاديا يتراوح بـين ٣-٧٪، لكنه لن يكون كافيا لحل مشكلـة البطالة (١٤٪) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخـرى، خاصـة أن إيـران خسرت الكثـير من عائداتهـا نتيجة العقوبـات، وأن الحكومـة بحاجـة إلى سنـوات طويلـة لجبر هذه الخسارة، وإن كانت إزالة العقوبات ستترك آثارًا إيجابية مباشرة ومستقبلية على الاقتصـاد الإيراني، ومن المعلوم أن لإيران ١٠٠-١٤٠ مليـار دولار، مـن عائـدات النفـط المجمـدة في المصـارف الأجنبية، وهناك ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق.
- إن إلغـاء العقوبـات مـن شأنه أن يحـدث تغييراً في بنية الاقتصـاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديـدة تفرض سياسات جدِّية فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية، ومن المرجح أن يكون الملـف الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ملف الصـراع بين التيار الأصولي وتيار الاعتدال الذي يتزعمه روحاني خاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد.
- عرضـت إيـران خططاً لإعادة بنـاء علاقاتها الصناعية والتجاريـة في أعقـاب الاتفـاق النووي مـع القوى العالميـة، معلنة استهداف ٥٠ مشروع للنفط والغاز قيمتها ١٨٥ بليون دولار بحلول عـام ٢٠٢٠، حيـث ستركز علـى قطاعات النفط والغـاز والمعادن والسيـارات، متطلعـة إلى التصدير إلى أوروبـا بعد رفع العقوبات المفروضة عليه.
- يرجـح الكثـير من المراقبين للشأن الإيـراني الانعكاسات السلبيـة للاتفـاق النووي على أزمـات المنطقة، نظـراً للتداعيات الإيجابيـة علـى الاقتصاد الإيـراني وما يترتب عليهـا من تعزيز إمكانيـات إنفاقه على حلفائه وذلـك إلى جانب الاعتراف الغربي بـدور إيـران الإقليمي مما يرجـح مواصلة طهـران سياساتها في الشـرق الأوسـط، ويؤكد ذلـك تصريحـات المرشـد الأعلى علي خامنئـي بعد أيام عن الاتفاق حيـث أكد على أن مواقف بلاده من

الولايات المتحدة الأميركية لن تتغير، وإنها لن تدخل في مفاوضات معها حول قضايا الشرق الأوسط.

• كما أنه لا يمكن المراهنة على التوجه الإصلاحي للرئيس الإيراني إذ لم يوجه روحاني أية إشارات خلال الفترة الماضية تكشف عن سعيه لتغيير السياسة الإيرانية تجاه العديد من الأزمات الإقليمية، على غرار الأزمتين السورية واليمنية، فعلى الرغم من أنه حاول تقليص حدة التوتر في العلاقات مع بعض دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه كان حريصاً في الوقت ذاته على التوافق مع الخطوط العامة التي تحكم موقف إيران إزاء تلك الأزمات.

• إن توقيع الاتفاق النووي يمثل نجاحاً ويضيف رصيداً سياسياً للرئيس روحاني خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في فبراير المقبل، وأنه قد يؤثر بالسلب على مساحة حضور التيار الأصولي المسيطر على تركيبة مجلس الشورى الراهنة، ولذلك بدأ التيار الأصولي من خلال صحفه ومواقعه في زيادة حدة الانتقادات الموجهة إلى روحاني وقامت بإبراز نتائج استطلاع للرأي تظهر تراجع شعبية روحاني بصورة كبيرة.

### على مستوى الحضور الإقليمي:

• رغم تأكيد القوى الغربية أن ذلك الاتفاق قد انحصر في القضايا والمسائل النووية الفنية إلا أن الواقع يؤكد استحالة أن يكون التفاهم الذي ترافق مع هذا الاتفاق متعلق بالنفوذ الإقليمي والدولي لإيران سواء في منطقة الشرق الأوسط أو مناطق الجوار الاستراتيجية لها، ولقد بدأت ملامح ذلك تتضح من خلال قبولها كطرف في المبادرات المطروحة لحل الأزمة السورية بل أن هناك تفهماً أمريكياً للمبادرة الإيرانية المطروحة بهذا الخصوص حالياً وهو ما كشف عن أن التوافق الأمريكي الإيراني قد سبق توقيع الاتفاق بل إن الإدارة الأمريكية قدمت تنازلات إقليمية لإيران كورقة لدفعها للتجاوب مع عناصر ومتطلبات الاتفاق ولم تهتم الولايات المتحدة للسياسات الإيرانية في الإقليم ولا لتزايد النفوذ في العراق، والهيمنة على محركات الأزمة السورية أو محاولة التمدد والاختراق في اليمن ومواصلة تثبيت النفوذ في لبنان، وكان كل ذلك ثمناً قدمته الولايات المتحدة لتحقيق هدفها الاستراتيجي وهو التوصل للاتفاق النووي، ورغم هذا الموقف الأمريكي، إلا أن الدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى نبهت إلى أن الدول التي تنشط داخلها إيران مرجح أن يتزايد الحضور الإيراني داخلها خاصة العراق وسوريا واليمن ولبنان والتي تمثل مجالاً حيوياً لكل من السعودية ودول الخليج ومصر مما سيؤثر على أمنها بسبب تماس الأمن المباشر لتلك الدول مع إيران في تلك المحاور.

ومن الملاحظ أنه قد سبق توقيع الاتفاق نوع من التحول في الرؤية الأمريكية لإيران ربما تمهد له، حيث تجاهل التقرير الأخير للمخابرات الأمريكية الإشارة إلى دور إيران في دعم الإرهاب، كما بدا الحديث عن تعاون في مواجهة داعش (رسالة

أوبامـا لخامنئي) أي تعاون في قضايـا إقليمية، وبدلاً من مواصلة الجهـود لإرغـام إيـران علـى القيـام بتغيـيرات استراتيجية في سياستها الإقليمية، يحدث نوع من التحول الاستراتيجي الأمريكي والتمهيد لنوع من التعايش والقبول لبعض مسارات حركتها خاصة في العراق.

تصاعـد ثقل ونفوذ وتأثـير الحرس الثـوري في إيران خاصة قائد فيلـق القدس قاسمي سليماني المسئول عـن الملفات المأزومة في المنطقة خاصـة ملفات العراق وسوريا ولبنـان فضلاً عن دوره في اليمـن. ولا شك أن جولاته الأخـيرة في نهاية شهر يوليو وبداية شهـر أغسطس الماضي في كل من العراق، وروسيا، وسوريا يكشف بوضوح عن الدور المتوقع للحرس الثوري الإيراني في ظل الشرعية الدولية للنظام، وبعد رفـع العقوبات عن الأرصدة الإيرانيـة المجمدة، والانفتـاح الاقتصادي الدولي علـى إيران، وهو ما يمكـن أن تزيد من شهية قادة هـذا الحرس لتحقيق مكاسـب عسكريـة وأمنية في دوائـر الاهتمـام الحيويـة التـي تمثـل ركيـزة لاستراتيجية الانتشار الإيراني في المنطقة. خاصة وأن القيادات المتشـددة الدينية وكذلك السياسية في إيران تـرى أن ما يسمى بمحور المقاومة، ودعم الحركات الإسلاميـة والفصائل الموالية لإيران في دول المنطقة هي العمق الاستراتيجي لإيران، وأنها لـن تتأثر بالاتفاق النووي وضوابطه، وبالتالي فإنها تأمل في مزيد من حرية الحركة على هذا المستوى مستقبلاً.

**طهران عرضت على الغـرب ٥٠ مشروعاً بقيمة ١٨٥ مليـــاراً في النفط والغاز**

ستشكل القـوة التقليدية العسكرية لإيـران -التي لم ينسحب عليها الاتفاق بإطاره العام وتفاصيله - خاصة في مجال الصواريخ بعيدة المدى تهديداً رئيسياً للصادرات النفطية الحالية والمستقبلية في الخليـج، كما أن التقارب الأمريكي- الإيراني من شأنه تقويض توازن القوى الإقليمي القائم في منطقة الخليج العربي.

مـن الواضـح أن هذا الاتفاق سوف يدشـن مرحلة جديدة في الحضـور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اتساعها خاصة بعد الحصـول على الشرعيـة الدولية للنظـام، وانضمام طهران للنادي النووي خاصة في ضوء عدد من الاعتبارات الهامة التي من بينهـا التوجه المتسارع للإدارة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى لتطبيع العلاقات مع النظام الإيراني، الذي لم يتغير طبقاً لمفاهيم تلك الدول كأحد مبررات سنوات المقاطعة.

ومـن غير المتوقع أن تقوم إيران بتغيـير سياستها بالنظر إلى عاملين، الأول: المتطلبات الدستورية اللازمة لذلك التغيير، خاصة المواد التـي تنص على أن «إيران تدعـم المستضعفين في الأرض»، أما العامل الآخر، فيتعلق بالأيديولوجية، حيث لوحظ أن السنوات الأخـيرة شهدت المزيـد من سيطـرة رجال الديـن المتشددين في إيران على مفاصـل الدولة، بما يعني محورية دور هؤلاء ضمن أي تحولات متوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية.

### ثالثاً: الرؤية المصرية الخليجية للحضور الإيراني وتداعياته:

مـن الثابت أن المنطقـة مقبلة على تنافـس إقليمي من جانب القوى الرئيسية فيه وعلى رأسها تركيا وإيران وأن استعادة مصر لدورها الإقليمي سوف يكون محكوماً بقدرة مصر على التعامل مع هذا التنافس ومواجهـة سعى كل منها لصياغة تحالفات مشتركة تكفـل لأى منها النفوذ والتمـدد على حساب الأطـراف الإقليمية الأخـرى، ولعله من المفيد على هذا المستـوى النظر في الاعتبارات التاليـة: أن صيغـة التحالـف المصري الخليجي هـي الإطار الذي يمكـن أن يسهـم في دعـم الاستراتيجيـة المصرية بهـذا الخصوص على أن تكون مصر طرفاً رئيسياً، له رؤاه طبقاً لمصالحـه مع توسيع مساحات الاتفاق وتضييق مجالات الاختلاف.

إدراك أن إيـران دولـة إقليمية لهـا مصالحها ولهـا الحق في السعي للحصول عليها، على ألا يكون ذلـك على حساب الأمن القومي العربي أو الخليجي أو المصـري بصفة خاصة وأن التعايش والتعامل مع إيـران يجب أن يكون على أسـاس تلك القاعدة وأن الاتفاق النووي مع إيران لا يعنى تلقائياً خروج مارد إيراني فجأة ليفرض هيمنته على المنطقة، فالتقديرات العسكرية المحايـدة تشير إلى محدوديـة القدرات العسكريـة الاستراتيجية الإيرانية قياساً بما لدى دول المنطقة.

إن إيران حققت نموذجاً مبكراً للتصنيع العسكري ولا شك أن مصـر ودول الخليج لديها من الخبرات التكنولوجية والاقتصادية ما يمكن أن يتجاوز القـدرات الإيرانية بهذا الخصوص. وبالتالي فـإن إيـران لا تملك القـدرة علـى تغيـير التـوازن الاستراتيجي الإقليمي في أبعاده العسكرية.

إن القلق من استثمار إيران لأوراق المساومة في الملفات الملتهبة في المنطقة يتطلب بداية توحيد وجهات النظر والرؤى بخصوصها دون محاولـة أي طـرف مـن دول التحالف فرض وجهة نظره في ملفات لا تمس أمنه بصورة مباشرة، وعلى أساس خطوط عريضة لسياسـات حاكمـة وليـس بمبادرات منفـردة وإخطـار الأطراف الأخـرى. مـن المفيد لمصـر ودول المنطقـة عدم تصاعـد النغمة المذهبيـة، ورغـم أن محور الحركـة الإيرانية في ملفـات المنطقة يستند إلى دعاوى مذهبية ومن خلال كتل وتيارات مذهبية ترتبط بهـا، إلا أن تجـاوز ذلك يسهم في تحصين الجبهـات الداخلية في دول الخليـج، ويعيد التنافس والصـراع إلى أبعاده السياسية، وأن قضيـة مواجهـة أية سياسـات إيرانية غـير إيجابيـة سوف تبقى

مرهونـة بقدرات دول المنطقة ذاتها خاصـة وأن الولايات المتحدة لن تمارس أي سياسة لاحتواء إيران، خلال المرحلة المقبلة بل إنه من المرجح أن تسعى للاستفادة من قلق دول الجوار من تحركاتها المستقبلية في إقناعها بمزيد من عقود التسليح.

وبصفـة عامـة يجـب إدراك أن كلاً مـن تركيـا وإسرائيـل يتحسبان من الخـروج الإيراني من الحصـار والعقوبات، وكيفية تضييـق المساحـة أمام الحركة الإقليمية لإيـران وهو متغير يمكن أن يسهم في جانب منه في إتاحة مزيد من الفرص للدور الإقليمي الخليجي المصـري، كما أن سعى دول التحالـف لتطوير علاقاتها بـدول إقليمية لهـا وزنها خاصـة الهند وباكستان التـي يوجد نوع مـن التنافس بينها وبين إيـران يمكن أن يوفر لهـا أوراقا للتعامل مـع إيران. ولا شك أن قيام مصر بمبـادرات لحل الأزمة السورية المعقدة بالتنسيق مع دول الخليج ومن خلال حوار مع جميع أطراف الأزمة ربما تؤثر في النهاية على أحد الأوراق الإقليمية لإيران.

إن مصـر مطالبـة بتعميـق وتفعيـل تحالفها مـع دول الخليج العربي في مواجهة أي قلق من السياسة والتحركات الإيرانية سواء في الخليـج أو الدوائر المحيطة به، ليـس لاعتبارات أخلاقية ولكن طبقاً لمتطلبات الأمن القومي المصري الذي يعتبر الأمن في الخليج مكوناً رئيسيـاً له، وكذلك طبقاً للمصالـح الحيوية الاستراتيجية المصرية ●

*مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية
- عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

**المصادر:**

باتريـك كلاوسـون، التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي علـى سياستها الخارجية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٠ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

مايـكل آيزنشتات، سايمـون هندرسون وآخرون، الأثر الإقليمي لتزايد الأموال الإيرانية، معهـد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٨ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-regional-impact-of-additional-iranian-money

روبرت ساتلوف، ما الخطأ الفعلي في صفقة إيران النووية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٤ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/whats-really-wrong-with-the-iran-nuclear-deal

بوزيدي يحيى، الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/20158754947340164/08/2015.htm

د. فاطمة الصمادي، ما بعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/20157289254596917 9/07/2015.htm

فاطمـة الصمـادي، النووي الإيراني: «الاتفاق الجيّـد» يشعل صراعا داخليا، المركز العربي للأبحـاث ودراسة السياسات، ٤ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/6655c49b415-1084-a8-e8c8-ea28b214ab9

أسامـة أبـو ارشيد، الولايات المتحـدة الأميركية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمـان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ أبريل ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/eea49a5b40-b4-2a3c-bfa-5ec3248b181db

مروان المعشر، الاتفاق النووي مع إيران، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٩ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://carnegie-mec.org/29/07/2015/ar60879-/ie1w

محمد مجاهد الزيات، مصر والاتفاق النووي الإيراني، صحيفة الأهرام، ٧ أبريل ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/376661.aspx

رندة تقي الدين، توسع إيران أسهل بعد الاتفاق النووي، جريدة الحياة، ١٠ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://alhayat.com/Opinion/Randa-Taghi-Deen/9470965

رندة تقي الدين، سياسة إيران الإقليمية لن تتغير، جريدة الحياة ٢٢ يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://alhayat.com/Opinion/Randa-Taghi-Deen/10119804

رندة تقي الدين، الاتفاق النووي يسلّم المنطقة إلى إيران، جريدة الحياة، ٢٤ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://alhayat.com/Opinion/Randa-Taghi-Deen/9626343

# إيران النووية: هل تشعل السباق النووي في المنطقة؟

**مما لاشك فيه أن الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي تم التوقيع عليه بين إيران ومجموعة دول الـ ٥ +١ في فيينا (١٤ يوليو ٢٠١٥) لم ينه الجدل بشأن ذلك البرنامج بل أنه قد أضفى زخماً جديداً حول ذلك الجدل وخاصة أن مضمون الاتفاق يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك ضمان المصالح الإيرانية ليس فقط بالنسبة للملف النووي وإنما بالنسبة للقضايا الاستراتيجية لإيران في منطقة الخليج العربي ومجملها بقاء إيران القوة المهيمنة في تلك المنطقة بما يعنيه ذلك من استمرار تأسيس علاقاتها مع دول الخليج العربية على توازن القوى وليس توازن المصالح انطلاقاً من استمرار مفهوم إيران الثورة وليس إيران الدولة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على مستقبل منظومة الأمن الإقليمي الخليجي برمتها والتي تعاني من خلل في توازن القوى على ضفتي الخليج العربي ذلك الخلل الذي ازداد تكريساً في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.**

د أشرف محمد كشك *

وانطلاقاً مما سبق تثار تساؤلات أربعة:

أولها: هل يمكن أن تتحول إيران إلى قوة نووية عسكرية؟

وثانيها: هل تغض الدول الغربية الطرف عن تحول إيران إلى دولة نووية عسكرية؟

وثالثها: هل هناك تواطؤ من الولايات المتحدة تجاه إيران في إطار صفقة ما؟

ورابعها: ما هي خيارات دول مجلس التعاون تجاه إيران النووية؟

فعلى صعيد إمكانية تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية لا تكمن المشكلة في البرنامج النووي الإيراني ذاته رغم تأثيره في تكريس الخلل في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون ومن ثم صياغة معادلة إقليمية جديدة ربما تستمر لعقود وستكون خصماً من المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون التي لا تزال لديها مشكلات مع إيران ومجملها رفض إيران الانسجام مع معطيات الواقع الخليجي الراهن وإنما تتمثل المشكلة في ثلاثة أمور:

الأول: امتلاك إيران للتكنولوجيا العسكرية اللازمة لإيصال تلك الأسلحة إلى أبعد مدى ممكن وبالتالي ستظل دول الخليج العربي في مرمى الصواريخ الإيرانية والتي يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كم، مما يشكل تهديداً وجودياً لدول المجلس ككل وخاصة في ظل الإصرار الإيراني على أن يظل ملف الصواريخ بعيدة المدى خارج نطاق المفاوضات النووية، فضلاً عن موافقة روسيا على إمداد إيران بنظام الدفاع المضاد للصواريخ S-٣٠٠

والثاني: سياسة الغموض التي تتبناها إيران حول برنامجها النووي وهي «سياسة الردع بالشك» تجعل من إمكانية تطوير إيران لتلك الأسلحة أمراً محتملاً وخاصة أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لم يحالفها النجاح في اكتشاف أياً من البرامج النووية للدول الكبرى في العالم سواء التي انضمت لمعاهدة منع الانتشار النووي أم تلك التي لا تزال خارج إطار تلك المعاهدة.

والثالث: هو ضيق العمق الاستراتيجي والتي تقل بالنسبة لبعض دول مجلس التعاون عن ٢٠٠ كم، وبالتالي سيكون من الصعوبة بمكان تلافي آثار أي إشعاعات نووية محتملة من تلك المنشآت التي ربما لا يكون بها إجراءات أمان كافية، فضلاً عن انعدام خبرة دول المجلس في التعامل مع أزمات من ذلك النوع في

**البرنامج النووي الإيراني يحدث خللا في توازن القوى وصياغة معادلة إقليمية جديدة تستمر طويلاً**

ظل وجود بعض التقارير التي تؤكد أن المفاعلات النووية الإيرانية لا تتوافر بها عناصر الأمان النووي الكاملة.

فهل يعني ما سبق أن الغرب سوف يغض الطرف عن تحول إيران إلى دولة نووية عسكرية؟

واقع الأمر أن السياسات الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة وحتى الآن تنهض على مبدأ مؤداه الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية عموماً حتى لو تطلب الأمر التدخل عسكرياً على غرار الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ولكن في ظل الاتفاق الجديد فإن إيران سيكون بمقدورها التحول لقوة إقليمية نووية وعسكرية- بغض النظر عن رغبة الولايات المتحدة في ذلك من عدمه- وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الشهادة التي أدلى بها السيناتور جون ماكين رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي بالقول «لن تكون لدى إيران فقط مليارات الدولارات لشراء الأسلحة بحرية من السوق العالمية للتسليح، والتي حتما ستجد دولاً كثيرة تريد بيعها الأسلحة، بل أن هذا الاتفاق سوف يجعل إيران الدولة العسكرية الأولى في المنطقة» وأضاف «أنه على المدى البعيد فإن هناك تهديد مباشر للقوات الأمريكية حيث أن «إيران لن تمتلك سلاحاً نووياً ليست فقط بل مدى قدرة القوات الأمريكية على عمل المطلوب إذا ما لم ينفذ الاتفاق» وأضاف» إن الاتفاق سوف يعزز إمكانيات إيران لردعنا بدلاً من أن تعزز قدراتنا لردعها وبخاصة أن الاتفاق يعزل خبراء أمريكيين عن عمليات التحقق من المنشآت النووية الإيرانية»

**دول الخليج ستكون في مرمى الصواريخ الإيرانية ما يشكل خطر على وجودها**

بمعنى آخر أن بنود الاتفاق ذاتها من شأنها أن تمهد السبيل أمام إيران للتحول إلى دولة نووية عسكرية من خلال أربع نقاط:

الأولى: هي تحديد مدة فرض الرقابة على أنشطة إيران النووية بعشر سنوات أخذاً في الاعتبار أن إيران خلال تلك المدة سوف تستمر في التخصيب المخفض والدراسات والبحوث النووية، وبالتالي ماذا بعد عشر سنوات؟

والثانية: ضعف آليات الرقابة على البرامج النووية الإيرانية من شأنه أن يقدم لإيران فرصة جديدة لاستكمال طموحاتها النووية والدليل على ذلك أن الكشف عن البرامج النووية السرية لإيران لم يكن سوى من خلال جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وليس من خلال آلية تفتيش دولية.

والثالثة: أنه لدى إيران القدرات البشرية والمعرفية والتكنولوجية اللازمة لاجتياز العتبة النووية متى أرادت ذلك.

والرابعة: أن هدف إيران الأساسي من ذلك الاتفاق هو الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تواجهها إيران حيث من المتوقع أن تقوم إيران بتوظيف ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار أموال مجمدة بالخارج لتعزيز قدراتها التسليحية التقليدية وغير التقليدية ومما يؤكد ذلك أنه منذ أن فرضت العقوبات الدولية على إيران جراء برامجها النووية لم يؤد ذلك إلى خفض إيران لإنفاقها العسكري بل على العكس فقد شهد ذلك الإنفاق تزايداً متنامياً خلال العقد الأخير حتى في ظل انخفاض أسعار النفط مما يعني أن تعزيز القوة الإيرانية يعد أمراً استراتيجياً ولا يرتبط بالأوضاع الاقتصادية أو حتى بالنخبة السياسية التي تتولى مقاليد السلطة في إيران سواء أكانت من المحافظين أم من الإصلاحيين، بل أن الدول الأوروبية قد وجدت في ذلك الاتفاق مصلحة أكيدة لها وخاصة كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا لاستعادة العلاقات الاقتصادية مع إيران والتي وصفها البعض بأنها «كنز ثمين»

من ناحية أخرى فإن ما أشارت إليه بعض المصادر من اختلاف نص الاتفاق الوارد على الموقع الإلكتروني للإدارة الأمريكية عن ذلك النص الوارد باللغة الفارسية والذي تضمن الكثير من الكلمات ذات المعنى الفضفاض غير المحدد يعني إمكانية أن تتنصل إيران من الكثير من بنود ذلك الاتفاق.

وانطلاقاً مما سبق فإن التساؤل المنطقي هو هل هناك تواطؤ ما من جانب الولايات المتحدة تجاه إيران؟ بمعنى آخر هل كانت أزمة البرنامج النووي الإيراني منشأة لهذا التحول الاستراتيجي في العلاقات الإيرانية الأمريكية أم أنها كانت كاشفة لتطور طبيعي في العلاقات بين الجانبين وفقاً لما اقتضته المصالح الاستراتيجية بينهما؟ وللإجابة عن ذلك التساؤل ينبغي التأكيد على أن العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وحتى الآن لم تكن عداءً كاملاً أو صداقة كاملة بل تأرجحت بين هذا وذاك وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أمور ثلاثة:

الأول: أنه كان هناك مستويان للعلاقة أحدهما معلن والآخر خفي، إذ لم يتوقف التنسيق الأمريكي الإيراني يوماً ما حول مجمل قضايا الأمن الإقليمي ومنها العراق، أفغانستان، تنظيم القاعدة.

والثاني: تقرير الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٠٧ والذي أشار إلى أن إيران قد أوقفت السعي لإنتاج سلاح نووي منذ عدة سنوات وقد استند ذلك التقرير على تقديرات ١٦ تقدير استخباراتي.

والثالث: أن الحوار مع إيران كان جزءًا من البرنامج الانتخابي للرئيس الأمريكي باراك أوباما ومن الطبيعي أن يكون مصير أي حوار إما الفشل أو التوصل لاتفاق.

وعلـى الرغـم من أهمية تلـك العوامل في صياغـة العلاقات الإيرانيـة الأمريكية عبر عقود فإن التطورات التي يشهدها العالم العربي منـذ عام ٢٠١١ وحتى الآن كان مـن نتيجتها تنامي الدور الإقليمي لإيران الأمر الذي حدا بالطرفين وبشكل أكبر من جانب الولايـات المتحدة تطوير العلاقـات بينهما والمؤشـرات على ذلك عديـدة ليس أقلهـا حرص كل مـن إيران والولايـات المتحدة على استمرار المفاوضات على الرغم من الصعوبات التي واجهتها على مدى أكثر من ١٢ عاماً.

وواقـع الأمر أن المشكلة لا تكمن في الاتفاق بحد ذاته حيث أن الاتفـاق ليس سوى جزء من سياسات غربيـة وأمريكية مضمونها الرغبـة في إدمـاج إيـران في منظومـة الأمن الإقليمـي الخليجي وربما ترى الولايات المتحـدة أن إيران هي الطرف الـذي يمكنه حماية المصالح الغربية في المنطقة في ظل تغـير أولويات الإدارة الأمريكيـة بشأن ملفات الشـرق الأوسـط في الوقـت الراهن ولكـن الدول الغربيـة قـد تناست أن إيـران لو كانـت هي جزء مـن الحلـول الإقليمية للأزمـات - وفقـاً للتصور الأمريكـي في هـذا الشـأن- فإنهـا في الوقت ذاته جزء من تلك المشكلات.

ومجمل القول إن الاتفـاق النووي هو جزء من قناعـة أمريكية مضمونها الرغبـة في إدماج إيران ضمـن منظومـة الأمـن الإقليمـي وهو مـا لخصه مارتـن أنديك المبعـوث الأسبـق للرئيس الأمريكـي باراك أوبامـا لمنطقة الشرق الأوسط بالقول» الولايات المتحدة الأمريكية أمام مفترق طرق إما الاختيار بين صياغة نظام إقليمي مع إيران أو ضدها» ويعني ذلك أن مشكلة الولايات المتحدة تتمثل في الرغبة في الانفتاح على إيران وفي الوقـت ذاته الحفـاظ على علاقة التحالـف الاستراتيجي مع دول مجلـس التعاون. ويثير ما سبق تساؤلاً مؤداه ما هي الخيارات الاستراتيجيـة لـدول مجلس التعاون إزاء تمكـن إيران من تحويل برامجها النووية للأغراض العسكرية؟

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الخيارات التالية:

## ٣ خيـــارات و٤ متطلبات خليجية لمواجهة خطر التمدد الإيـرانـــي

### الخيارالأول:تطوير برامج نووية خليجية

لا جدال أن نجاح إيران في تطوير برامج نووية لغير الأغراض السلمية سيكون تطـوراً استراتيجياً بالغ الخطـورة بالنسبة لأمن دول مجلـس التعـاون، إلا أن قـدرة دول المجلس علـى تطوير تلك البرامج ذاتها سيكون لهـا متطلبات أربعة أولها: النظام التعليمي والعلمـاء المتخصصين وثانيهـا: القدرات الماليـة والبنية التحتية التكنولوجيـة وثالثهـا: الشعـور بوجـود تهديـدات أمنيـة حقيقية ورابعها: الإرادة الوطنية والسياسية.

وانطلاقـاً مما سبق ربمـا تضطر بعض دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية إلى إقامة نظام ردع نووي لموازنة المساعـي الإيرانيـة حيث أن لديهـا ما يؤهلها لذلـك حيث أنفقت المملكة حـوالي ٣٥٠ مليار دولار على قطاع التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة ،كما أن هناك حوالي ٢٠٠ ألف سعودي يدرسون في الجامعـات الكبرى في العالم، مـن ناحية ثالثة أعدت المملكة خطة لإنشاء ١٦ مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة السلمية في غضون ٢٠ عاماً بتكلفـة ٨٠ مليار دولار، وأخيراً فـإن الكاريزما التي يمتلكها الملك سلمان بن عبد العزيز عاهـل المملكة العربية السعودية من شأنها أن تمثل دعماً هائلاً للتوجه نحو تطوير تلك البرامج النووية.

ومـع أهميـة ذلك الخيـار فإن المـدى الزمني سيظـل محدداً مهمـاً لنجاح تلـك الجهود من عدمهـا حيث تحتاج المفاعـلات النوويـة عموماً إلى نحـو ١٢ عاماً سواء للتخطيـط أو التصميـم أو إعـداد البنـى التحتيـة ودراسـات الجـدوى، كمـا أن بـدء تشغيـل تلـك المفاعلات والاستفادة منها يحتاج إلى نحو ١٨ عاماً على الأقل.

### الخيار الثاني: تطوير أسلحة تقليدية بالتوازي مع برامج نووية سلمية:

وهـذا النموذج هو مـا اتبعته كوريـا الجنوبية حيث لم تقـم بتطويـر سلاح نـووي على الرغم من وجـوده لدى جارتها كوريا الشمالية ولكنهـا قامت بتطوير أسلحة تقليدية بالتوازي مع تطوير برامج نووية لأغراض سلمية والحرص على تطوير البلاد اقتصاديـاً مع الحفاظ علـى روابط دفاعية متميـزة مع الولايات المتحـدة الأمريكية وثمـة مؤشراً مهماً في هذا الشـأن منها نتائج اجتمـاع وزير الخارجيـة الأمريكي جون كيري مع نظرائه من دول مجلـس التعـاون في الدوحة في ٣ أغسطس ٢٠١٥ والتي كان منها تأكيد جون كيري على أن الولايات المتحدة قررت القيام بالمزيد من التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية لتعزيز قدرات دول مجلس التعـاون كجزء من التزام الولايـات المتحدة بأمن دول الخليج بعد الاتفـاق النـووي مع إيران» والجديـر بالذكـر أن وزارة الخارجية الأمريكيـة قـد وافقـت على بيـع صواريـخ باتريـوت الاعتراضية للمملكـة العربية السعودية بتكلفـة متوقعة ٥،٤ مليار دولار ،فضلاً عن ذخيرة لعدد من أنظمة الأسلحة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.

### الخيار الثالث: تعقيد البيئة الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني:

وفي هـذا الإطار ينبغـي التأكيد على أن الاتفـاق النووي ليس سـوى جزءًا مـن مسألة أكبر وهـي «معركة إعادة هيكلـة الإقليم «والتـي سوف يترتب عليهـا تكريس الخلل في توازن القوى ومن ثم

# الاتفاق النووي جزء من قناعة أمريكية لإدماج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي باعتراف واشنطن

فـإن دول مجلس التعاون مدعوة الآن وقبل أي وقت مضى أن تقوم بتأسيـس تحالفـات إقليمية ويعـد مقترح القـوة العربية المشتركة محاولـة إقليمية مهمـة لبلورة هويـة الأمن الإقليمـي، فضلاً عن أهمية أن يكون لدول المجلس حضوراً فعالاً في دول الجوار لتحجيم النفـوذ الإيراني المتنامـي في تلك الدول نتيجـة الفراغ الناتج عن تحولات عام ٢٠١١ والتي أدت في مجملها إلى انحسار أدوار الدول المحوريـة، بالإضافة إلى أن تنويع التحالفات الدولية لدول المجلس يعـد أمـراً استراتيجيـاً ومن ذلك التقـارب السعـودي مع كل من فرنسا وروسيا والذي كانت نتيجته المباشرة تغير سياسة الولايات المتحـدة تجـاه بعض القضايـا الإقليميـة، بالإضافـة إلى أهمية استنهاض أدوار دوليـة أخرى تجـاه أمن الخليـج العربي ومنها بريطانيـا من خلال استثمـار المؤشرات الإيجابيـة في هذا الشأن ومنهـا تصريح وزير الخارجية البريطـاني فيليب هاموند بالقول «ستبقى إيران دولة مارقة إذا حاولت أن تفرض نفوذها من خلال دعـم الإرهـاب» مشـيراً إلى أن «هناك استراتيجيـة طويلة الأمد لحماية أمن الخليج العربي»

وتبقـى لـدى دول مجلـس التعـاون مخاوفهـا المشروعة فعلى الرغـم من صـدور بعض التصريحـات الخليجيـة الرسمية التي تؤكـد اطلاعهـا على بنـود الاتفاق وأنـه لا يتضمن بنـوداً سرية، بالإضافـة إلى الترحيب الخليجي الرسمـي «الحذر» بالاتفاق فإن صـدور تصريحات إيرانيـة مغايرة أمر يثير الشـك والريبة ومن ذلـك تصريـح الرئيس الإيـراني حسن روحـاني في أعقاب توقيع الاتفـاق الإطـاري في إبريل ٢٠١٥ بالقـول» مباحثاتنا ليست نووية فقـط» مشيراً إلى الأمن الإقليمي والأمن العالمي كمستفيد محتمل من ذلك الاتفاق «

ويعنـي مـا سبق أنه ينبغي علـى دول مجلس التعـاون أن تعيد النظـر في سياساتهـا الفرديـة تجـاه إيـران حيث تقـوم كل دولة بصياغـة سياستهـا تجاه إيران وفـق مصالحها علـى الرغم من استمـرار الخطاب الإيـراني العدائـي تجاه دول مجلـس التعاون عمومـاً ،ففـي رصـد للتصريحات الإيرانيـة الرسميـة تجاه دول المجلس عموماً ومملكة البحرين على نحو خاص بلغت ٩٧ تصريحاً إيرانياً عدائياً منذ عام ٢٠١١ وحتى يوليو٢٠١٥ منها ٦١ تصريحاً حـول قضايا البحرين و٣٦ حول قضايا دول مجلس التعاون، بل أن التصريحـات الإيرانيـة في أعقاب الاتفاق لا تـزال تعكس تناقضاً كبيراً بين الأقوال والأفعال ومن ذلك تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزيـر الخارجية محمد جواد ظريف غير ذي مرة بشأن الرغبة في بدء حقبة جديدة في العلاقات مع دول الجوار وفي الوقت ذاته صدور تصريحات من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية تعكـس استمرار تدخل إيران في الشـؤون الداخلية لكل من مملكة البحرين واليمن.

وبالتـالي من الخطأ القـول أن هذا الاتفاق سـوف ينزع فتيل التوتـر في منطقة الخليج العربـي بل أن العكس هو الصحيح حيث سـوف تسعى إيران إلى توظيف الشرعيـة الدولية لتنفيذ المشروع الإيـراني الذي يستهـدف أن تكون هـي القائد الإقليمـي المهيمن وفي هـذا الصدد تجدر الإشارة إلى تصريـح سامنتا باور مندوبة الولايـات المتحدة لدى الأمم المتحدة في أعقـاب مصادقة مجلس الأمـن على الاتفاق النووي من خلال قرار بالإجماع في هذا الشأن من أن «الاتفاق لا يبدد كل القلق لكنه في حال طبق سيجعل العالم أكثر أمناً»

ومع التسليم بأن الاتفاق النـووي الإيراني قد نزع فتيل التوتر الإيراني الغربي» بشكل مؤقت» فإنه يتعين النظر إلى الضلع الثالث مـن المثلث والذي يمثله دول مجلس التعاون وخلاصة تلك القضية هـي أن الأمن الإقليمـي الخليجي الحقيقي يتعـين أن يؤسس على تـوازن القوى بين ضفتي الخليج العربـي لضبط حركة التفاعلات الإقليمية وفي هذا السياق يتعين أن تولي دول مجلس التعاون مسألة بناء قوة دفاع ذاتية أهمية بالغة من خلال انتظام الجهود الفردية لتلك الدول ضمن منظومة دفاعية متكاملة من خلال البدء بتنفيذ مقـترح الاتحاد الخليجـي انطلاقاً من حقيقة مهمـة وهي أنه إذا كانـت التفاعلات داخل الإقليم الخليجي قبـل توقيع ذلك الاتفاق تتم بين القوة التدخلية وهي الولايات المتحدة وكافة القوى الغربية التي لها مصالح جوهرية في منطقة الخليج العربي والقوة المناوئة وهـي العراق سابقاً وإيران حالياً إيـران والقوة الموازنة وهي دول مجلـس التعاون فـإن دول المجلـس في أعقاب توقيـع ذلك الاتفاق سيكـون عليهـا القيام بوظيفتـين في آن واحد وهما القـوة الموازنة وكذلـك تلك المناوئة ضمن أي ترتيبات أمنية مستقبلية في منطقة الخليج العربي

*مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

# إيران النووية.. إلى أين؟

**بعد واحد وعشرين شهراً من المفاوضات الصعبة التي أعقبت التوصل إلى اتفاق الإطار في جنيف في نوفمبر ٢٠١٣م، وبعد عدة تمديدات للمهلة حتى الموعد النهائي للاتفاق، أعلنت مجموعة القوى الكبرى ٥+١ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى المانيا) عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول (برنامجها النووي) ينص في مبدئه العام على (رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي)، وفي حين رحبت أطراف دولية عديدة بالاتفاق، وتحفظت أطراف أخرى فيما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بـ (الخطأ التاريخي)[١].**

د. جاسم يونس الحريري *

السؤال الذي يطرح نفسه: هل الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى سيشعل السباق النووي في المنطقة؟ وللإجابة على هذا التساؤل المهم، والمثير، سيتم معالجة الموضوع من عدة زوايا، أولا سيتم إعطاء نبذة تاريخية موجزة عن البرنامج النووي الإيراني، ثم سنتناول شرح موجز لأبرز نقاط الإطار العام للاتفاق النووي الإيراني، ثم سنعرج على العلاقة بين الاتفاق النووي الإيراني ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ثم سنتناول الموقف الإقليمي والدولي من الاتفاق النووي الإيراني.

## نبذة تاريخية عن البرنامج النووي الإيراني

يقسم الباحث الأكاديمي المصري الدكتور محمد السعيد إدريس - رئيس تحرير دورية (مختارات إيرانية) بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أربع مراحل تاريخية أساسية في تطور البرنامج النووي الإيراني كما يأتي [٢]:-

### المرحلة الأولى: النشأة وإقامة البنية الأساسية

وترجع خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٨م، حيث ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)، وكان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وقام الشاه (رضا بهلوي) في بداية السبعينات بإنشاء (منظمة للطاقة النووية)، علاوة على الاتفاق على البدء في إنشاء (مفاعلات نووية) كبيرة الحجم، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية قد شجعت إيران على ارتياد المجال النووي، وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام١٩٧٩، فإن نظام الشاه كان قد استثمر حوالي ٦مليارات دولار في بناء المنشآت النووية، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في بوشهر.

### المرحلة الثانية: عدم الاكتراث بالطاقة النووية

وكانت محصورة بين عامي١٩٧٨-١٩٨٥ بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث اتخذ قادة الثوريين الإيرانية، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية، ناهيك أن الولايات المتحدة الأمريكية، والمانيا، والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظرا شاملا

**شاه إيران استثمر ٦ مليارات دولار في بناء محطات نووية بتشجيع أمريكي ومساعدة المانية**

ضدها في كافة مجـالات التسليح، كما تعرضـت منشأتها النووية للقصـف الجوي، والصاروخي العراقـي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.

### المرحلة الثالثة: الاهتمام الجزئي

بـدأ البرنامج النووي الإيـراني يشهد منذ بدايـة الثمانينات مزيـدا من قوة الدفع، ومن الواضـح أن تطورات الحرب العراقية –الإيرانيـة في منتصـف الثمانينـات أدت إلى أحـداث تحولات جذريـة في التفكـير الاستراتيجـي الإيـراني عمومـا، وفي المجال النـووي خصوصـا القيـادة الإيرانيـة وجـدت أنه مـن الحيـوي بالنسبـة لهـا أن تهتم بإعـادة أحياء البرنامـج النووي، ونفذت إيـران وقتذاك كثيرا من الأنشطـة المتعلقة بتصميم الأسلحـة، ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانيـة بتقوية منظمـة الطاقة النوويـة، وتقديم أمـوال جديدة إلى مركـز (أمير آبـاد)، بالإضافة إلى تأسيـس مركـز أبحاث نووي جديـد في جامعة (أصفهان) عـام ١٩٨٤ بمساعـدة فرنسـا، وبعـد انتهاء الحـرب العراقية-الإيرانية اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع، واعتمدت طهران بقـوة على كل من روسيـا، والصين، إلا أن من الثابت أنها لم تلجأ إلى التعاون مع هاتـين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا.

**مركز أبحاث أصفهان تأسس في ١٩٨٤ بمساعدة فرنسية ثم تدخلت روسيا والصين**

### المرحلة الرابعة: الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية

شهـد البرنامـج النـووي الايـراني نشاطـا مكثفـا في كافة المجـالات، وأصبحت إيران تمتلك في ذلك الوقـت بنية أساسية كافية لإجراء الابحاث النووية المتقدمة. فمن المعروف أن جامعة (شريـف) للتكنولوجيا في طهران تعتـبر مهد البرنامج النووي. وقـد أشارت بعض المصـادر إلى أن الأنشطـة النووية نقلت من هـذه الجامعة بعد أن خضعت للمراقبة الغربية، وبعد أن شاعت مخـاوف مـن إمكانية تعرضهـا لهجوم جـوي. وفي أعقاب ذلك قامت الحكومـة الإيرانية بنشر المنشـآت النووية الاستراتيجية علـى مساحـة واسعـة، وأحاطتهـا بجـدار هائـل مـن السرية، وذلـك علـى سبيـل التحسـب إزاء أيـة ضربـات عسكرية. وفي الوقـت الحالي تعتـبر منطقة (بوشهر) بمثابـة المعقل الرئيسي للبرنامـج الإيـراني، حيـث توجد بهـا محطتان غـير مكتملتين للطاقـة النوويـة، وتضمـان مفاعلـين نوويـين قـوة كل منهمـا ١٢٠٠ميجـاواط، وقد استكملت روسيـا بناء هذه المحطات، وقد سعت إيران أيضـا إلى الاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وذلك مـن أجل الحصول على السلاح النووي، بالإضافة إلى التفاوض مع حكومة جنوب أفريقيا في هذا الشأن.

وقد سربت بعض الدوائر الأمريكية، والإسرائيلية معلومات مذهلـة حول القدرات التسليحية غـير التقليدية الإيرانية والتي تنطـوي على امتـلاك تكنولوجيا للصواريخ البعيـدة المدى، إلى جانب التحكم في المواد الانشطارية التي يستلزمها انتاج القنبلة النووية التي حددت (إسرائيل) إمكانية امتلاكها في عام ٢٠٠٥. وفي هـذا الإطـار سجلت طهران بداية خطواتهـا في هذا المجال بالحصـول على كميات من (سكود ب) من كوريا الشمالية، والصـين، إضافة إلى (فروغ٧) بمدى ٧٠ كلـم، وشرعت في وضع النـواة الأولى لبرامج تطويـر وإنتـاج صاروخـي، بالتعـاون مـع كوريـا الشمالية، والصين[٣].

وتمثلت الثمـرات الأولى لهذا البرنامج بداية في نمـاذج لصواريـخ بالستيـة قصـيرة المـدى، كانت في معظمها طـرازات مشتقة من (فروغ٧) مثـل (شاهـين١) و(عقـاب) و(نازيـات) والتي يـتراوح مداهـا بين٦٠كلـم و١٥٠كلـم، وخـلال المرحلـة التي تلت انتهـاء الحرب العراقيـة- الإيرانية اجتهدت إيـران في تصنيـع صواريخ بمستويـات تكنولوجيـة أكثر تقدما علـى صعيـد القـوة الدافعـة، والوقـود الصاروخـي، والحمولة الحربية، وأجهزة التهديف، والتصويب الحسابية إلى المسافات التـي باتـت تتجـاوز الـ١٠٠٠كلـم، وعملـت طهـران من خلال تطويـر برنامجهـا الصاروخي على تجاوز الإطـار الإقليمي إلى مستويات أوسـع، ومسافات أبعد تتخطى الـ ٢٠٠٠كلم، وكانت إيـران في مطلع التسعينات حصلت على (سكود سي) من كوريا الشماليـة وعلـى (سي.س.س٨٠) من الصـين، وتعتقد مصادر استخباراتيـة أن إيـران تعمدت تنفيذ خططهـا بشكل منفصل، كـي لا تثير قلـق الأوسـاط الأميركيـة، والاطلسيـة، وخصوصا الإسرائيليـة وهـي استعانـت بكوريـا، وروسيا، فكانـت النتيجة (شهاب٣) و(شهـاب٤) إلى تطويـر صـاروخ (نودونغ١) بتمويل إيـراني، وتقنيات كوريـة، وإنتاج (زلزال) مع مـات بع ذلك من إطالـة المدى، وتحسين الحمولة الحربية، وزيادة دقة التصويب، وجديـر بالذكر أن (شهاب٣) أصبح عملانيـا وجاهزا بدءا من العام١٩٨٨[٤].

وكانـت إيران قـد طورت عائلة مـن الصواريخ غـير الموجهة (نازيـب) ذات الوقـود الصلـب، إلا أنهـا منـذ عـام١٩٩١ بدأت بتصنيـع (سكـود سي) الذي يصل إلى ٥٥٠كلـم، وهناك تقارير تتحـدث عن قيـام إيـران بتطوير صاروخـين بالستـين جديدين

يعمـلان بالوقود الجاف همـا اشتقاقات للصاروخـين الصينيين م١١-CSS (DF-١١)٧ومCSS-٦/(DF-١٥)٩ بحمـولات مخففة ، وبمدى يبلـغ ٤٠٠كلم للصاروخ الأول و٨٠٠كلم للصاروخ الثاني، وقـد أجري اختبار على اشتقاق الصاروخ (م٩) في مايو١٩٩٦كما أشـارت التقاريـر ، ويعتقـد أن في عام١٩٩٢ بـدأت إيران بتطوير صـاروخ من مرحلـة واحدة يعمل بالوقود السائـل أطلق عليه اسم (شهاب٣).

وفي يوليو١٩٩٨ أجريت أولى التجارب عليه، ويشبه (شهاب ٣) الصـاروخ الكوري الشمالي(نودونغ١) ومـن المحتمل أنه يستخدم بعض تقنيـات الصـاروخ (سكـود ب) انما بمحرك أكـثر تقدما كما يشبـه الصـاروخ الباكستاني(غـوري) أو (هاتـف٥) هذين الصاروخـين دخـلا الخدمـة في صفـوف القوات المسلحـة الإيرانيـة، ويـتراوح مـدى (شهـاب٣) بـين١٣٠٠و١٥٠٠ كلـم، وأشـارت تقاريـر إلى أن برنامـج التطويـر لايزال قائمـا ، ومستمـرا، وأن الهـدف التالي هو صنع (شهاب٤) الذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلـم كما تحدثت تقارير أخرى عن أن كوريا الشماليـة تساعـد إيران في برنامـج جديد يهدف إلى صنـع الصاروخ (شهاب٥) الـذي يرتكز على تصميم الصـاروخ الكوري الشمالي(تايب دونغ١) وهـو الصاروخ الـذي اختبرته كوريـا الشمالية في أغسطس١٩٩٨ وكاد يسبـب أزمة حـادة مع اليابـان، ويبلغ مدى الصاروخ بين٣٥٠٠و٥٠٠٠كلم(٥).

## أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني (٦)

يمثـل الاتفـاق المرحلـة الثالثـة والأخـيرة مـن المفاوضـات بـين القوى الكـبرى وإيـران بعد الاتفـاق الانتقـالي في جنيف في نوفمـبر٢٠١٣ م، ثم اتفاق الإطـار في (لوزان) النهائي على تقييد البرنامـج النـووي الإيراني الذي يصـر الغرب على أن لـه أبعادا عسكريـة، في حـين تصر طهـران على أنـه سلمـي في مقابل رفع العقوبـات الاقتصاديـة، والمصرفية المفروضة علـى طهران ، بعد التأكـد من وفائهـا بالتزاماتها بموجب الاتفاق كمـا يعزز الاتفاق الإجـراءات، والضمانـات الرقابيـة الصارمـة علـى الأنشطـة، والمنشـآت النوويـة الإيرانية ، ويضع قيودا علـى مستوى تخصيب اليورانيـوم، والبلوتونيوم، ويحدد عـدد (أجهزة الطرد المركزي) التـي تمتلكها إيران، وبهذا تأمل الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية

Breakout مـن شهريـن في الوقت الحالي كما تقـول الولايات المتحـدة الأمريكية، وحلفائها كإجـراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حـال انتهاك إيران بنود الاتفاق فـإن قائمة مواد تنص على عودة فوريـة إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها. ولن يدخل الاتفاق حيـز التنفيـذ خصوصـا الشـق الذي ينصـ على رفـع العقوبات الأممية عن إيران حتى تصـدق (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) علـى وفاء طهـران بالتزاماتها الواردة في الاتفـاق كافة خصوصا ما يتعلـق بتطبيق (الرقابـة الصارمة) على أنشطتهـا ومنشآتها النوويـة بمـا في بعض المنشـآت العسكريـة ويفترض أن يعرض الاتفاق على مجلس الأمـن في الأسابيع القليلة المقبلة لتحويله إلى قـرار دولي ترفع بموجبـه العقوبات الدولية عن إيـران وقد كانت مسألـة رفـع العقوبات إحدى أهـم نقاط الخلاف بـين الطرفين كانـت مسالـة حظـر مبيعـات الأسلحـة التقليديـة ، و الصواريخ البالستية، أو التكنولوجيـا المؤدية إليها إلى إيران، وقد كانت هذه أيضـا إحدى نقـاط الخلاف بين الولايـات المتحدة الأمريكية، وحلفائهـا الغربيين من جهة وبين إيران المدعومة بالموقفين الروسي، والصيني، وحلا وسطا اتفق الطرفان علـى أن يستمر حظر معظم مبيعات الأسلحـة التقليديـة لإيـران خمس سنـوات أخرى امتـدادا إلى عـام٢٠٢٠ في حـين يستمـر حظر بيع الصواريـخ البالستيـة أو التكنولوجيـا المؤدية إليها إلى ثماني سنوات.

**طهران توجت تطوير منظومة الصـواريـخ بصفقة كبرى مع كوريا الشمالية**

وتصـر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى أن الاتفاق النووي مع إيـران لا يتضمن تفاهمات معها حـول ما تصفـه واشنطن (دعـم إيـران للإرهـاب) وانتهاكاتها لحقـوق الإنسان، وقـد أكد الرئيس الأميركي (بـاراك أوباما) أن الولايـات المتحدة الأمريكية ستدعم حلفائها في المنطقة، وتحديدا (إسرائيـل) ودول الخليج العربي للتصـدي لأي تصرفات إيرانية تهدد استقرار المنطقة، أو تزعزعه.

## العلاقة بين الاتفاق ومنع طهران من امتلاك السلاح النووي(٧)

يتضمـن الاتفاق آليات لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، حيـث لا يشترط اتفاق الإطـار في أبريل٢٠١٥ م، والاتفاق النهائي الحـالي في يوليـو مـن العام نفسـه على إيـران تفكيـك منشأتها النوويـة، بمعنى أنهـا ستبقى محتفظة ببنيتهـا التحتية النووية ما يعنـي الاحتفـاظ بقدرتها على التحـول إلى قوة نوويـة بعد انتهاء مدة الاتفاق إذا قررت ذلك، كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على تخفيض مخزون إيران مـن (اليورانيوم المخصب)، وليس شحنه إلى الخـارج كمـا كانـت تصر مـن قبل. وتعـد هذه النقـاط التي تبقـي علـى المعرفة النوويـة الإيرانيـة Knowhow وبنيتها التحتية كليـا يعد أمرا غـير واقعي، ويمكـن أن يفجر فرصـ التوصل إلى اتفاق خصوصـا أن الأمر يعد مسألة (كرامـة وطنية)، وأي عمل عسكـري لإرغـام إيران على تفكيـك برنامجها كليـا سيكون غير

# تركيا انخرطت في امتلاك قنبلة نووية
# في غمرة انشغال العالم بالبرنامج النووي الإيراني

مضمـون النتائـج، وفي أحسن الحالات سيؤخـر البرنامج سنوات قليلـة فحسب بل قـد يؤدي إلى تعجيل إيران ببنـاء (قنبلة نووية) للدفاع عن نفسها مستقبلا ، وبديلا من ذلك نجحت إدارة أوباما في انتـزاع موافقـة إيران على أربـع آليات رئيسة كفيلـة بأن تغلق جميـع السبل أمام إيران لصنع أسلحة نووية ، ويقول أوباما ((أن هذا الاتفاق مبني على التحقق وليس الثقة)) وهذه الآليات الأربع حسب موقع البيت الأبيض هي:-

١.وضع قيود على إنتـاج اليورانيوم على التخصيب في منشأة نتنز.

٢.وضـع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.

٣.منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل آراك.

٤.ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشـأة في إيران بمـا في ذلك المنشآت العسكريـة للتأكد من عدم وجود برامج نووية.

وقـد تم الاتفاق على الآليـات الثـلاث الأولى في اتفاق الإطار في أبريـل٢٠١٥ وحسب الآليتـين الأولى والثانية وافقت إيران على تخفيض (أجهزة الطرد المركـزي) التي تمتلكها في منشأتي نتنز وفوردو مـن نحـو ٢٠٠٠٠ إلى ٦١٠٤، ستشغل منهـا ٥٠٦٠ جهازا فقـط عشر سنـوات، ولن يسمح لإيـران أيضا في فـترة السنوات العشـر هـي مـدة الاتفاقيـة إلا بتشغيل أجهـزة الطـرد المركزي القديمـة من الجيـل الأول كما لن يسمح لطهـران بإجراء أبحاث وأعمال تطوير مرتبطة بتخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو مدة ١٥ عاما.

وحسـب الاتفاق أيضا تزيل إيـران أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني الموجودة حاليا في منشأة نتنز وعددها ١٠٠٠ جهاز ، وتضعهـا قيد التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عشـر سنوات، كمـا التزمت إيران عدم تخصيـب اليورانيوم فوق معدل٣،٦٧٪ مدة ١٥ عاما على الأقل، وتقليص مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب من عشرة آلاف كيلوجرام إلى ٣٠٠ كيلوجرام ١٥ عامـا مـا يساوي قرابة٩٨٪ مـن مخزون إيران الكلـي، وأشار الاتفاق أيضا إلى موافقة طهران على عدم بناء أي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم ١٥ عاما ، في حين ستستمر عمليات التفتيش النوويـة لسلسلة تعديـن اليورانيـوم، وتخصيبه ٢٥عامـا، وتقول الولايـات المتحدة الأمريكية أن هذه الإجراءات ستحرم إيران كليا من القدرة التي تملكها اليوم لبناء عشر قنابل نووية خلال شهرين إلى ثلاثة اشهر.

وتتعلق الآلية الثالثة بمنع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل فقد نص الاتفاق على موافقة إيران على إعادة بناء المفاعل، وتصميمه بحيث لا يعود قادرا على انتـاج البلوتونيـوم، وتحويلـه بمساعـدة دولية إلى مركـز أبحاث للأغراض النوويـة السلمية، وإنتـاج النظائر المشعـة للأغراض الطبية والتعليمية.

وفيمـا يتعلـق بالآليـة الرابعـة والتي تفضـل آليـات الرقابة، والتفتيش الدولية الحثيثـة على الأنشطة، والمواقـع الإيرانية عبر مفتشـين تابعـين للوكالـة الدولية للطاقـة الذرية فإنهـا ستجرى بموجـب التزام طهران البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النـووي الدولية NPT والتـي تسمح لمفتشي الوكالـة بالوصول إلى أي موقـع معين بناء على معلومـات استخباراتية، أو شكوك سوف يكـون أمـام الوكالة وإيـران ١٤يوما للموافقة علـى ذلك ، وإذا لم تستجب إيران لطلب الوكالة خلال تلك المدة يحال الأمر إلى لجنة مشتركة تتكون من الدول التي تشكل مجموعة٥+١ في المفاوضات، بالإضافـة إلى إيران ، والاتحـاد الأوروبي للنظر في النزاع ، وأمام اللجنة مهلة سبعة أيام حدا أقصى للبت في الأمر ، وتحتاج اللجنة إلى خمسـة أصـوات فقط من أصل سبعة لتقـرر في الأمر ما يعني عمليـا أن القرار سيبقـى غربيا في حال صوتـت روسيا ، والصين مـع إيران ، وحسب إدارة أوباما ، فإن مدة الأربعة والعشرين يوما منـذ تقديم طلب التفتيش إلى حين الفصل فيه لاتعد كافية لإيران للتغطية على أي انتهاك تقوم به.

## الموقف الإقليمي والدولي من الاتفاق النووي الإيراني

### ١- المملكة العربية السعودية [٨]

لم يصـدر رد فعل رسمي من المملكـة ضد الاتفاق، لكن تعتبر . بشكل غـير رسمي. رجحت عقب توقيع الاتفـاق النووي الإيراني إمكانيـة تسريع توجـه المنطقة نحـو التسلح النـووي، وقد أكد في هذا الاتجـاه صاحب السمو الملكي الأمير تركـي الفيصل الرئيس الأسبق للمخابرات السعودية وذكر أن التوصل لاتفاق إيران بشأن برنامجها النووي قد يدفع دولا أخرى في المنطقة لبدء تطوير وقود

ذري، والسعوديـة وغيرها من الدول التـي ستسعى للحصول على الحق نفسه.

### ٢- تركيا [٩]:

حاولت تركيا استبعاد نفسها من مخاوف دول المنطقة لامتلاك سـلاح نووي بعد الاتفـاق النووي الإيراني، حيـث عملت كي ينظر إليها كإحدى ركائـز التوازن في منطقة الشرق الأوسط مع إيران، لكـن (هانز ربلة) رئيس هيئـة التخطيط في وزارة الدفاع الألمانية مـا بـين عامـي١٩٨٢-١٩٨٨ أكـد أن هنـاك مؤشـرات قوية على سعـي تركيا إلى إنتاج (قنبلة نووية) سـرا ، وذلك في ظل انشغال العـالم ببرنامج إيـران النووي، وربمـا يفسر هذا عـدم انخراط الأتـراك، وإبداء تخوفهم من نـووي إيراني، ويبين ربلة في مقـال له في صحيفـة (دي فيلت) الألمانية أن الاستخبـارات الألمانية تنصتـت على المسؤولين الاتـراك على مدى سنوات طويلـة ، ورأى في نتائج تحرياتها مؤشـرات قوية على سعي تركيا لامتلاك (القنبلـة النووية) ، ويضيف ربلة على ما قال بعدة مؤشرات منها أن تركيا وقعت عام٢٠١١ اتفاقا مع شركـة (روس أتـوم) الروسية لبنـاء مفاعل نووي كبير علـى بعد٣٠٠كيلومترا من المدينـة الساحلية (أنطاليا) بقيمـة ١٥مليـار دولار والحقتـه باتفاق أخـر قيمتـه ١٧مليار يورو مـع شركـة يابانية –فرنسيـة ، وأشار الكاتـب إلى أن الاستخبـارات الألمانيـة أفادت بـأن رئيس الوزراء التركي آنذاك (رجب طيب أردوغان) أمر عام٢٠١٠ ببناء منشآت لتخصيـب اليورانيـوم سـرا، وأفـادت التقاريـر الاستخباراتيـة بامتـلاك تركيا لعدد كبير من أجهزة الطـرد المركزية يعتقد أنها أتت من باكستان.

إن أحـد أهـم المؤشـرات على سعـي الأتـراك لتطوير سلاح نـووي هـو سعيهم لتطوير منظومـات صاروخية قـادرة على حمل رؤوس نوويـة وحسب ما زعمـت به المجلـة الإسرائيليـةISRAEL DEFENSE ، حيـث استنـدت المجلة إلى تصريحـات منسوبة إلى البروفسور(بوسـال التنبساك) المدير السابق للمركز التكنولوجي التركـي حيـث أكـد فيـه علـى أن الرئيـس التركي (رجـب طيب أردوغان) أمـر في عـام٢٠١١ بتطويـر خطـة لإنتـاج الصواريـخ البالستيـة يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلومـترا ، وزعم التنبساك أن أردوغـان معني بتطوير صواريخ عابرة للقـارات يصل مداها إلى ١٠٠٠٠ كيلومـترا، ونقلت المجلة عـن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ادعـاءات تشير إلى توجه أنقرة لتطوير برنامج فضاء خاص بها. وتنطلـق المصادر العسكريـة من افتراض مفـاده بأنها من الدول التي لديها رغبة في الحصول على سلاح نووي.

### ٣- مصر [١٠]

رغـم إعرابها عن أملهـا بأن يحول الاتفاق النـووي الإيراني دون حدوث سباق تسلـح في الشرق الأوسط ، إلا أنها دخلت نطاق الـدول التي يعتقـد أنها قد تسعى بعـد توقيع الاتفـاق النووي إلى التسليـح النووي، فقبل توقيع هـذا الاتفاق حذرت (إسرائيل) من جهـود مصـر في هـذا النطاق ردا علـى هذا الاتفـاق، حيث حذر (عاموس جلعـاد) مديـر الشـؤون السياسية والعسكريـة بوزارة الدفـاع الإسرائيليـة من إمكانيـة توصل مصر لامتـلاك السلاح النـووي في الفـترة المقبلـة، بـل أكد علـى امتلاك مصـر بالفعل للمعرفـة، والمـوارد التـي تؤهلها لتحقيـق قدرات نوويـة حسب ما جـاء في صحيفة (جيروزاليم بوسـت) الإسرائيلية وقال القيادي السابق بالمخابرات الإسرائيلية (الموساد) في مؤتمر عقد بمعهـد السياسة والاستراتيجيـة في هرتزيليا (بمجرد حصول إيران على السلاح النووي ستطور مصر سلاحها الخاص بها).

**إسرائيل تروج أن مصر في طريقها لامتلاك السلاح النووي بعد الاتفاق الإيراني**

### ٤- الولايات المتحدة الأمريكية

تـوع الموقف الأمريكي بين مـن يبشر بإمكانية اشتعـال المنطقة بالولـوج إلى طريق سبـاق التسلح النـووي، وبين من ينفي حدوث أي سباق تسلح نووي في المنطقة بعد الاتفاق النووي الإيراني، فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول (جـون كارلسون) الباحث الأمريكي (وإذا مـا سعت إيران للحصـول على أسلحة نووية فـإن ميزتها الحالية ستتـأكل مع مـرور الوقت، وفي نهايـة المطاف سوف نجـد إ يران نفسها محاطـة بجيران لديهم السلاح، أو القـدرة النووية أيضا، وسـوف تكـون ظروفها الاستراتيجيـة بالتالي أسـوأ بكثير من أي شيء من الممكن تصوره اليوم) [١١].

ومـن جانبـه قـال العضـو الديمقراطـي في لجنـة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي (روبرت مننديز) (إن على المشرعين الأميركيين مراجعة تفاصيـل الاتفاق النووي مع إيران، لأن الشيطـان يكمن في التفاصيـل) ، وأضاف مننديز (أن منطقة الشرق الاوسـط قد تشهد سباقا نوويا استنـادا إلى نظرية الردع النووي) [١٢].

ورصـدت شبكة (فوكس نيـوز) الأمريكية الاخبارية مجموعة مـن المواقـف الأمريكيـة لمسؤولين بارزيـن حاليـين، وسابقين في الإدارة الأمريكيـة تؤكد بأن الاتفاق النووي التي توصلت له إيران، والـدول السـت، والمفاوضات التـي أدت لـه تؤجج سبـاق للتسلح النووي في الشرق الأوسط وكما يأتي [١٣]:

١.قـال السفـير الأمريكي السابـق جون بولتون: لقـد أعطينا إيـران الطريق الـذي كانت تبحث عنـه لحوالي٣٥ عامـا، الدول

الأخـرى في المنطقـة لن تقـف مكتوفة الأيـدي، ولهذا فـإن سباق التسلح النووي جار بالفعل).

٢.السيناتور الأمريكي المرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري (ليندسـي جراهـام) قـال ((كل دولة عربية سنيـة سترى إيران نوويـة كنتيجـة حتميـة، وأسوأ نـاتج محتمل من الاتفـاق هو خلق سبـاق تسلح نـووي في الشرق الأوسـط لدى شعور الـدول السنية بالتهديد)).

٣.قـال مسـؤول استخباراتي مخضـرم عاد لتوه مـن الشرق الأوسـط إن السبـاق بـدأ والولايـات المتحدة يجـب أن تعالج هذا الوضع.

وفي مقابـل هذه التخوفـات الأمريكيـة، إلا أن موقف الرئيس الأمريكي بـاراك أوباما ألغى من أهمية حدوث سباق تسليح نووي في المنطقة بعد الاتفاق النووي الإيراني إذ قال: إن الاتفاق النووي أوقف مخاطر انتشار السـلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وأوضـح أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة استطاعـت مـن خلال هذه الصفقـة أن تجعل العالم أكثر أمنا، مشـيراً إلى أن الصفقة تستـوفي الشـروط التي وضعتهـا الإدارة للتأكد مـن عدم امتلاك إيـران للسلاح النووي. وشدد أوباما على أن الاتفاق يمكن المجتمع الـدولي من التحقق من برنامج إيران النووي، وأن يكون للمفتشين الدوليـين الفرصة للوصول إلى منشآت إيـران الحساسة، وطمأن أوبامـا حلفاء الولايات المتحـدة الأمريكية في المنطقة ، مشيرا إلى أن واشنطـن ستستمـر في الدفاع عـن أمن إسرائيـل ، وستواصل تعاونهـا الأمني مـع دول الخليج العربي، إلا أنـه بالرغم من ذلك فإن رئيـس مجلس النواب الأميركي الجمهـوري (جون بينر) ندد بالاتفـاق ، معتـبرا أنـه سينطلـق سباقا علـى التسلـح النووي في العـالم، وتابـع قائلا: بـدلا من وقف إنتشـار الأسلحـة النووية في الشـرق الأوسـط ، هذا الاتفـاق سيطلق على الأرجـح سباقا على التسلح النووي في العالم (١٤).

خلاصـة القول إن الاتفاق النووي الإيراني أحدث تداعيات خطـيـرة في المنطقـة، بين من يقلق منه باعتبـار ذلك يمكن أن يفتـح البـاب لإشعالها بسبـاق تسلح نووي، وبين مـن يقلل من فرضيـة حـدوث سبـاق تسلح نـووي، وبين هـذا وذاك ستبقى قدرات إيـران النووية حافـزا لدول المنطقة لامتطـاء الطريق النووي علـى الأقل من أجل الموازنة معها، ومع قدرات إسرائيل النوويـة، أو مـن باب الـردع، وحمايـة النفـس، والأوطان من التهديدات النووية القادمة ●

* أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

## الهوامش

١- الاتفـاق النووي الإيراني-المضامين والنتائـج والاعتراف المتبادل بالفشل، (الدوحة، المركز العربـي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص١.

٢- د.محمـد السعيـد إدريـس، البرنامـج النـووي الإيـراني: الأزمـة والسيناريوهات المحتملـة، والتداعيـات الاقليميـة، ورد في عمر الحسن(أشراف)، د. مصطفى العلوي(تحرير)، مخاطر وتداعيات الانتشار النووي: أعمال ومناقشات مؤتمر نظمته وزارة الداخلية بمملكـة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسـات الاستراتيجية، المنامة١٠-١١سبتمبر٢٠٠٦، (لنـدن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٢١١-٢١٢.

٣- كمـال مساعد، القـدرات النووية الإيرانية والمخاوف الاميركية والإسرائيلية، مجلة الجيـش، العدد٢٠٢، (لبنان، الجيش اللبناني، أبريل٢٠٠٢)، ص٦.

٤- المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- الاتفاق النووي الإيراني-المضامين والنتائج والاعتراف المتبادل بالفشل، مصدر سبق ذكره، ص٢.

٧- المصدر نفسه.

٨- ميرفـت عـوف، بعد الاتفاق النووي مع إيران هل تدخـل دول الشرق الأوسط في سباق لامتلاك أسلحـة نووية، موقع ساسة بوست، ٢٠١٥/٧/٢٥.

٩- المصدر نفسه.

١٠- المصدر نفسه.

١١- جون كارلسون، الكابوس النهائي: سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، موقع التقرير، (واشنطن، ١٦أبريل٢٠١٥)، ص٦.

١٢- سيناتور ديمقراطي يحذر من سباق نووي في الشرق الأوسط، موقع قناة الحرة الفضائية، ٢٠١٥/٧/١٤.

١٣- مسؤولون: الاتفاق النووي يؤجج سباق التسلح في الشرق الأوسط، موقع قناة الحرة الفضائية، ٢٠١٥/٧/١٥.

١٤- أوباما: الاتفاق مع إيران أوقف انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، موقع قناة الحرة الفضائية، ٢٠١٥/٧/١٤.

# التداعيات المحتملة للاتفاق النووي على قطاع الطاقة الإيراني

**بعد مفاوضات ماراثونية شاقة استمرت لأكثر من اثني عشر عاما، توصلت إيران وست دول كبرى (هي الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) إلى «اتفاق تاريخي» حول برنامج طهران النووي في يوم ١٤ يوليو ٢٠١٥. ويهدف هذا الاتفاق بشكل أساسي إلى ضمان عدم امتلاك إيران أسلحة نووية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق نحو العودة التدريجية للنفط والغاز الإيراني إلى الأسواق العالمية في الفترة المقبلة.**

د. أحمد قنديل *

رغم أن هذا الاتفاق أصبح أمرا واقعا بعدما وافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع، إلا أن إمكانية إعادة فرض العقوبات على طهران من جديد تظل قائمة إذا ما انتهك الإيرانيون بنود الاتفاق في أي وقت. حيث ينص الاتفاق على أن تفتح طهران منشآتها النووية أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك العسكرية منها، وتخفض أعداد أجهزة الطرد المركزي، وتتخلى عن أغلب مخزونها من اليورانيوم المخصب، مع استمرار حظر السلاح عنها، واستمرار العقوبات ضد «الحرس الثوري» والمؤسسات المرتبطة به، بالإضافة لاستمرار العقوبات المفروضة على خلفية برنامجها الصاروخي، ووضعها على قوائم الدول الراعية للمنظمات الإرهابية. وفي مقابل ذلك، سوف يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تدريجيا، وستحصل طهران على أرصدتها المجمدة في البنوك الغربية وعوائد صادرات النفط التي لم تتمكن من تحصيلها خلال الفترة الماضية بسبب قرار الحصار المالي المفروض عليها (الرقم التقريبي لهذه الأرصدة يراوح بين ١٠٠ بليون و١٨٠ بليون دولار).

وفيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، ستتمكن إيران، حال رفع العقوبات إذا ما التزمت بكافة بنود الاتفاق، من معاودة تصدير إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، واستيراد ما تحتاج إليه من معدات وتقنيات لازمة لإنعاش هذا القطاع المتداعي لديها.

وسيكون لذلك الأمر تداعيات بالغة الأهمية على أكثر من مستوى، منها ما يلي:

– أولا، ستزداد وفرة المعروض في السوق العالمية للنفط، وبالتالي ستشتد المنافسة بين الدول والشركات المصدرة للنفط على الحصص السوقية. وقد تؤدي هذه المنافسة الشرسة إلى انعكاسات سلبية على أسعار النفط العالمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران لديها حاليا نحو أربعين مليون برميل من النفط طافية في ناقلات بالبحر تنتظر المشترين، ويمكن بيعها في الشهور المقبلة، حتى قبل رفع العقوبات الراهنة عليها، إلى دول شرق آسيا، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، حسبما تؤكد سارا فاخشوري، المستشارة السابقة لشركة النفط الوطنية الإيرانية.

وقد حدد بيجان زنجانه، وزير النفط الإيراني، الذي عاد إلى هذا المنصب في عام ٢٠١٣، نية إيران على المدى القصير الاستفادة من رفع أو تخفيف العقوبات لتعزيز الإنتاج الإجمالي بنسبة مليون برميل يوميا خلال «بضعة أشهر». وأعلن في وقت لاحق خطة على المدى الطويل لإنتاج متوسطه ٥,٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٨، كاشفا عن أمله في أن تصبح إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بعد المملكة السعودية. إلا أن هذه التوقعات «المتفائلة جدا» بعودة «اللاعب» الإيراني بقوة إلى سوق النفط العالمية قد يستغرق بعض الوقت نسبيا، نتيجة كثير من العوائق والتحديات أمامه في الفترة القادمة، كما سنبين لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تمتلك حاليا حوالي ٥٤٦ مليون برميل من النفط الخام، منها حوالي ١٦٠ مليون برميل قابلة للاستخراج بشكل مجد اقتصاديا. وتمثل الحقول البحرية حوالي ٧٠ في المائة من إجمالي احتياطات النفط الإيرانية، ويأتي ٨٦ في المائة من الإنتاج النفطي الإيراني من الحقول الجنوبية الغربية الموجودة في منطقة زاجروس الوسطى. هذا، وتنتج إيران حاليا نحو ٢,٩ مليون برميل يوميا، بانخفاض إنتاج من ٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٨، ومن ٣,٦ مليون برميل يوميا وصلت إليه في عام ٢٠١١، قبل أن تدخل عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. ومن ناحية أخرى، تسبب فرض العقوبات الدولية على طهران في تراجع صادراتها النفطية منذ عام ٢٠١٢

لتتوقـف عند ١,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ٢,٥ مليـون برميل يوميا قبل العقوبات. وكانـت هذه الصادرات تتوجه في الغالـب إلى الصـين واليابـان والهند وكوريـا الجنوبية وتركيا وسوريا والإمارات العربية المتحدة.

– ثانيـا، سيؤدي رفع العقوبات عن إيـران إلى تعزيز وتسريع خططهـا في مجـال تصديـر الغـاز الطبيعـي، وسواء عـن طريق الأنابيـب أو عن طريق التسييل. حيث تخطـط طهران، من جهة، لمـد شبكة من الأنابيب لتصدير الغاز إلى عدة دول مجـاورة منهـا تركيا والإمـارات العربيـة المتحدة وسلطنـة عمـان والعـراق وسوريـا والبحرين. كما أنهـا، مـن جهة ثانيـة، قـد انتهت مؤخـراً من مد خـط أنابيب من حقـل جنوب فارس إلى الحدود الباكستانيـة بطـول ٩٠٠ كيلومـتر بغيـة تزويـد باكستـان بحـوالي نصـف احتياجاتها مـن الغاز، وتأمـل طهـران في أن يمتد هذا الخـط لاحقا إلى الهنـد. ولقـد أنفقت إيـران حوالي ٢ بليـون دولار لمـد هذا الخط، وكان من المفترض أن يمد الجانب الباكستـاني الأنابيـب إلى الحدود الإيرانية بطـول ٧٥٠ كيلومترا بتكلفـة تصل إلى حوالي ٢ بليون دولار، ولكن كان توفير هذا المبلغ عصيا على الحكومات الباكستانية المتعاقبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها العقوبات المفروضة على إيران. والآن وبعد الرفع المتوقع لهـذه العقوبات قد يكون من السهل نسبيـا على إسلام آباد توفير هـذه الاستثمارات. ومن جهـة ثالثة، قد يؤدي رفـع العقوبات عن إيـران إلى مشاركتهـا في مشروع خط أنابيب الغـاز «تاناب» الذي سينقـل الغاز الأذربيجـاني إلى الأسـواق الأوروبيـة، وينظر إليه كبديـل أوروبـي عن الاعتماد على روسيا. حيـث قال محسن باك، سفـير إيـران لـدى أذربيجان، أن بـلاده تنظـر في إمكانية شراء حصة في تاناب، إذا «بلغنا أهدافنا للإنتاج بحلول عام ٢٠١٨.»

**٤٠ مليـــون برميل نفط إيراني عائمة في ناقلات بالبحار تنتظر المشترين**

وفيما يتعلق بصناعة الغاز الطبيعي المسال، والتي قطعت فيها طهران خطوات ملموسة بمساعدة صينية وكورية وروسية، سيؤدي رفع العقوبات إلى تسريع الخطط الإيرانية الرامية لزيادة الإنتاج لكـي يصـل إلى ٧٥ مليـون طن من الغـاز المسـال في بضع سنين، بتكلفة تصل إلى ٧٥ بليون دولار.

ويشـار إلى أن إيـران تمتلك –حسب تقريـر بريتش بتروليوم الإحصائـي لعـام ٢٠١٣م– أكـبر احتياطـي في العـالم مـن الغاز الطبيعي، إذ تبلـغ احتياطاتها منه ٣٤ تريليون متر مكعـب أي نحـو ١٨ في المائة مـن الإجمالي العالمي. وهـي حالياً ثالـث أكبر منتـج للغـاز في العالم بعد الولايـات المتحدة وروسيا ومتساوية مع قطر وكندا. وتنتـج إيـران ٨,٢ تريليـون قـدم مكعـب سنويـا، معظمـه يتـم استهلاكـه محليا. ولم يتعـد نصيب إيـران من التجارة العالمية للغاز نسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٢.

– ثالثـا، من شأن رفع العقوبات عن إيران فتح المجال أمـام شـركات الطاقة الكـبرى للعودة إلى البلد الذي يضم ثالث أكبر احتياطات من الطاقة في العالم. حيث بـدا في الأشهر الأخـيرة أن شركات مثل رويال داتش شل وإيني وتوتـال، تتكالب على إيران لقطف ثمار الاتفاق النووي وما يترتب عليـه من رفع العقوبات عنها. كما يشير بعض المراقبين أيضا إلى أن مجموعات الطاقة الأمريكية الكبرى، وهي الغائبة عن طهران منـذ عمليات التأميم التي أعقبت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، سـتعـود، على الأرجح، إلى إيـران في الأيام المقبلة، خاصة في ضـوء تنامي الحديـث في الولايات المتحدة عن ضـرورة إلغاء القيـود المفروضة على التعاون مع إيـران في قطاع الطاقة «المربح جـدا». وتجدر الإشـارة إلى أن شركة إكسـون موبيل تعد من أهم الشركات الأمريكيـة الراغبة في العمل مع الإيرانيين في السنوات

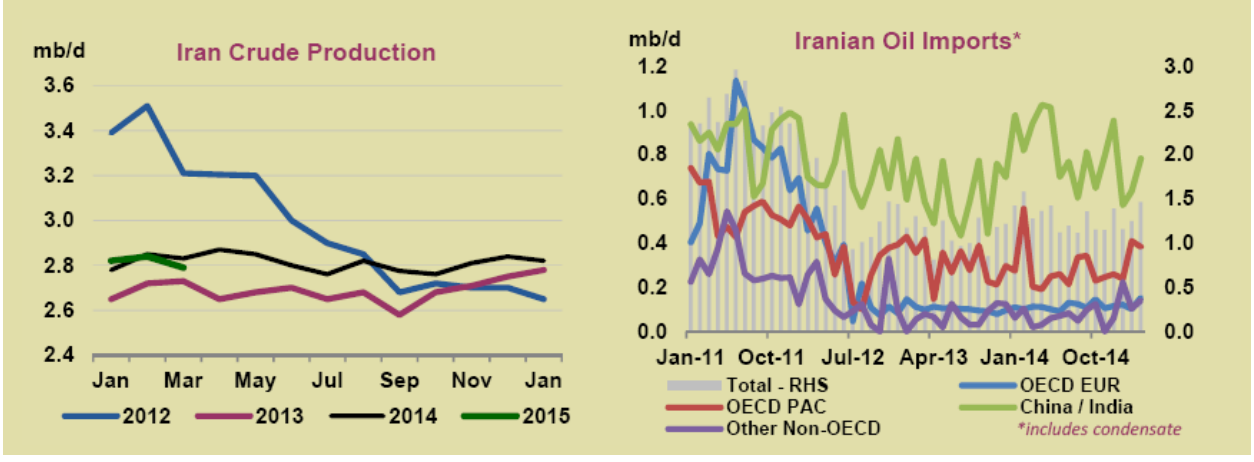

المقبلة، لتعويض خسائرها في روسيا نتيجة العقوبات المفروضة على موسكو نتيجة الأزمة الأوكرانية.

### توقعات منافية للواقع

الاتفاق النووي مع إيران رفع التوقعات بعودة «اللاعب» الإيراني بقوة إلى سوق الطاقة العالمية، سواء فيما يتعلق بتصدير النفط أو الغاز الطبيعي. إلا أن هذه العودة سوف تعتمد على توقيت تخفيف العقوبات، وحالة سوق النفط العالمية نفسها. كما ستتوقف أيضا على قدرة إيران على الوصول إلى الاستثمار والتكنولوجيا على المستوى الدولي من أجل توسيع طاقتها الإنتاجية المتوقعة.

فالنفط والغاز الإيرانيان لن يكونا متوافرين بالسوق العالمية في اليوم التالي لتنفيذ الاتفاق على أرض الواقع. فالقراءة المتأنية لبنود الاتفاق تكشف عن ضرورة مرور فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر قبل إعلان رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران، وذلك لعدة أسباب، منها ما يلي:

– أولا، أن الاتفاق النووي، وما يترتب عليه من رفع العقوبات، سوف يحتاج إلى موافقة الكونجرس الأمريكي. وهذه الموافقة تحتاج إلى فترة زمنية تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٦٠ يوما، من أجل إجراء المناقشات والتوصل إلى قرار بشأن قبول الاتفاق أو عدمه.

– ثانيا، أن تنفيذ الاتفاق نفسه يحتاج إلى شهور. فقائمة الخطوات المطلوبة من الجانب الإيراني طويلة لضمان الثقة في التزامه بعدم السعي إلى امتلاك السلاح النووي في المستقبل. ويحتاج التخلص من أجهزة الطرد المركزي أو تخزينها فترة طويلة من الزمن. وبناء على الجدول الزمني للاتفاق النووي، لن تبدأ الخطوات الإيرانية لبناء الثقة قبل نهاية شهر أكتوبر القادم، وسوف تأخذ هذه الخطوات عدة أشهر من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات الإيرانية.

وبالتالي، يجب ألا يتوقع العالم رفع العقوبات المفروضة على إيران قبل النصف الأول من عام ٢٠١٦، وربما بعد ذلك، خاصة إذا ما تعثر تطبيق الاتفاق بسبب غش الجانب الإيراني أو وقوع أزمات أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكك كثير من المراقبين في قدرة إيران، في المدى القصير، على زيادة إنتاجها وصادراتها من النفط بعد رفع العقوبات عنها. ويفسرون ذلك بالقول أن إيران تعاني مما يعرف بظاهرة «الحقول المستنزفة»، مشيرين إلى أن حقول النفط الإيرانية القديمة تعاني من تراجع الإنتاج بسبب غياب أي حقن متطور تقنيا من الغاز والماء منذ عام ٢٠١١، حتى أنها فشلت في تلبية أكثر من ٦٠ في المائة من أهداف الحقن الخاصة بها.

**إيران تخطط لأن تكون ثاني أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠١٨**

وعلى المدى البعيد، يعتقد كثير من المراقبين أن هدف إيران في التوصل إلى إنتاج ٥,٧ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٨ طموح أكثر من اللازم. ويشير هؤلاء إلى أن الأمر سوف يستغرق ما لا يقل عن ثلاث إلى أربع سنوات لإيران (من وقت النفاذ إلى الاستثمار والتكنولوجيا على المستوى الدولي) لتحقيق هذا الهدف.

ومن ناحية ثانية، ليس من المنتظر أن تنجح الحكومة الإيرانية في الاتفاق مع الشركات العالمية لتطوير حقول إيران من النفط والغاز الطبيعي، في المدى المنظور، حيث يوجد ملحوظتان أساسيتان في هذا الشأن، وهما:

– أولا، تراجع الأسعار العالمية. وبالتالي لن يكون مجديا، من وجهة نظر هذه الشركات، ضخ استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة الإيراني.

– ثانيا، صعوبة بيئة الأعمال في إيران، من وجهة نظر كثير من المستثمرين الأجانب، نتيجة انتشار الفساد والتعقيدات البيروقراطية والقانونية الراهنة. حيث يحظر الدستور الإيراني تملك الأجانب أو القطاع الخاص للموارد الطبيعية، ومنها النفط والغاز الطبيعي، كما يحظر القانون الإيراني أيضا جميع اتفاقات تقاسم الإنتاج. وفي هذا السياق، تقوم الحكومة الإيرانية بإصدار عقود «إعادة الشراء» التي تسمح للشركات النفطية العالمية الكبرى الدخول في عقود التنقيب والتطوير من خلال إحدى الشركات التابعة الإيرانية. وعند الانتهاء من تطوير حقل معين، تعود الإدارة مرة أخرى إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية أو الشركة الفرعية ذات الصلة. كما يتم خصم الاسترداد من تكلفة رأس المال من عائدات مبيعات النفط والغاز. ويصل معدل العائد على عقود «إعادة الشراء» الإيرانية حاليا إلى ما بين ١٢ و١٧ في المائة بفترة تمتد من خمس إلى سبع سنوات.

صحيح أن هناك حديث حاليا في الأوساط السياسية والمالية الإيرانية حول ضرورة تقديم مزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب في الفترة المقبلة لجذبهم إلى إيران، من ضمنها تقديم عقود جديدة (أقرب إلى تقاسم الإنتاج) في مجال مشروعات النفط والغاز الطبيعي. إلا أن هذه الحوافز لن تكون ذات شأن ملموس، على الأرجح، في المدى المنظور. حيث سيظل «شبح» عودة فرض العقوبات من جديد على إيران، حال محاولتها «الغش» في تطبيق الاتفاق، ماثلا أمام أعين مسؤولي الشركات العالمية للطاقة، الأمر الذي سيجعلهم دائما مترددين في التوصل إلى اتفاقات طويلة المدى مع الحكومة الإيرانية لضخ استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة الإيراني خلال الثمانية عشرة شهرا القادمة، على الأقل.

## إنتاج خام أوبك مليون برميل يوميا

| | إمداد يناير ٢٠١٥ | إمداد فبراير ٢٠١٥ | إمـــداد مارس ٢٠١٥ | الطاقة الإنتاجية المستدامة (١) | الطاقة الفائضة مقابل إمداد مارس ٢٠١٥ | (١Q ١٥) متوسط إمدادات الخام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١,١٠ | ١,١٠ | ١,١٢ | ١,١٤ | ٠,٠٢ | ١,١١ |
| انغولا | ١,٧٧ | ١,٧٩ | ١,٨٠ | ١,٨٠ | ٠,٠٠ | ١,٧٨ |
| اكوادور | ٠,٥٦ | ٠,٥٦ | ٠,٥٦ | ٠,٥٧ | ٠,٠١ | ٠,٥٦ |
| ايران | ٢,٨٢ | ٢,٨٤ | ٢,٧٩ | ٣,٦٠ | ٠,٨١ | ٢,٨٢ |
| العراق | ٣,٤٤ | ٣,٣٢ | ٣,٦٧ | ٣,٧٣ | ٠,٠٦ | ٣,٤٨ |
| الكويت (٢) | ٢,٨٠ | ٢,٨٠ | ٢,٨٠ | ٢,٨٢ | ٠,٠٢ | ٢,٨٠ |
| ليبيا | ٠,٣٤ | ٠,٢٩ | ٠,٤٨ | ٠,٥٠ | ٠,٠٢ | ٠,٣٧ |
| نيجيريا | ١,٨٧ | ١,٨٣ | ١,٧٩ | ١,٩٢ | ٠,١٣ | ١,٨٣ |
| قطر | ٠,٦٧ | ٠,٦٧ | ٠,٦٧ | ٠,٧٠ | ٠,٠٣ | ٠,٦٧ |
| السعودية (٢) | ٩,٦٩ | ٩,٧١ | ١٠,١٠ | ١٢,٣٤ | ٢,٢٤ | ٩,٨٤ |
| الامارات | ٢,٨٤ | ٢,٨٤ | ٢,٨٤ | ٢,٩٠ | ٠,٠٦ | ٢,٨٤ |
| فنزويلا (٣) | ٢,٤٠ | ٢,٣٨ | ٢,٤٠ | ٢,٤٩ | ٠,٠٩ | ٢,٣٩ |
| اجمالي اوبك | ٣٠,٢٩ | ٣٠,١٣ | ٣١,٠٢ | ٣٤,٥١ | ٣,٤٩ | ٣٠,٤٩ |
| (ما عدا العراق، نيجيريا، ليبيا، و إيران) | | | | | ٢,٤٧ | |

(١) يمكن الوصول إلى مستويات القدرة في غضون ٣٠ يوما، ويستمر لمدة ٩٠ يوما
(٢) يشمل نصف انتاج المنطقة المحايدة
(٣) يتضمن ترقية Orino co النفط الثقيل يفترض في ٤٤٠ kb/d في مارس

### التداعيات الأكثر احتمالا

في ضوء كل ذلك، يمكن القول أن الاتفاق النووي مع إيران ليس مثاليا، ويمكن أن ينهار فجأة نتيجة عدم التزام الجانب الإيراني بتقييد البرنامج النووي بشكل كامل. وحتى إذا التزم الإيرانيون في المدى القصير بتنفيذ بنود هذا الاتفاق، فإن النفط الإيراني لن يتدفق إلى السوق العالمية قبل النصف الأول من عام ٢٠١٦، وسوف تكون كمية هذا النفط محدودة، ولن تزيد عن ٥٠٠ ألف برميل يوميا، على الأرجح، خلال الفترة الزمنية التي تتراوح بين ستة شهور إلى سنة، عقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي، وذلك نتيجة ظاهرة «الحقول المستنزفة» لدى الإيرانيين.

ومن جهة ثانية، سوف تؤدي «عودة اللاعب الإيراني» إلى سوق النفط العالمي إلى استمرار الأسعار المنخفضة للنفط، وبالتالي وضع ضغوط متزايدة على الشركات الأمريكية العاملة في مجال استخراج الغاز الصخري. كما أنها ستؤثر أيضا سلبيا على نمو الاقتصاد الروسي واقتصادات الدول المصدرة للنفط.

ومن ناحية أخرى، ربما يتزايد التعاون في مجال الغاز الطبيعي بين إيران وعدد من دول مجلس التعاون، لاسيما قطر. حيث تتشارك إيران وقطر ثالث أكبر احتياطي مؤكد في العالم من الغاز الطبيعي، في حقل غاز هو الأكبر في العالم، يعود لإيران الجزء الشمالي منه، وتطلق عليه «بارس الجنوبي»، ولقطر الجزء الجنوبي منه وتطلق عليه «حقل الشمال». ومن ناحية أخرى، أعربت الكويت العام الماضي عن تطلعها إلى توقيع اتفاق مع طهران للحصول على الغاز الطبيعي. كذلك، توقع بعض الخبراء إمكانية قيام السعودية باستيراد الغاز الطبيعي من إيران، خاصة إذا ما حصلت الرياض على أسعار مغرية لشراء هذا الغاز. ومع ذلك، يؤكد كثير من المراقبين على أن استمرار سياسات إيران الساعية إلى الهيمنة وبسط النفوذ ونشر الفوضى والإرهاب في الدول العربية المجاورة سيظل عائقا صعبا أمام تطوير علاقات التعاون بين الجانبين الخليجي والإيراني في مجال الطاقة خلال الفترة القادمة، بل ويذهب البعض إلى توقع إمكانية نشوب «حرب أسعار» بين الجانبين، نتيجة التقاتل على الحصص وسط فائض الإمدادات في السوق العالمي للنفط، وقد يكون ذلك نهاية لمنظمة اوبك ●

*رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبير الشؤون الدولية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – مصر

# القنبلة النووية الإيرانية يشرعنها الاتفاق: الأدلة والبراهين

**أصبح الخطر الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي ،،الست،، بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى يفوق بكثير أية مخاطر سابقة، ولا يوجد بينهما نسبة ولا تناسب، وقد جاء أي الاتفاق بمثابة زلزال من العيار الثقيل جدا ليس على الخليج فحسب بل ومنطقتنا العربية عامة، ورغم ذلك، يبدو أنه لم يغير من مواقف المنظومة الخليجية، وهو ما يلفت الانتباه كثيرا، ويستدعي الاستغراب أكثر، وكان ينبغي أن يوحد هذا الاتفاق الدول الست، لأن الخطر المقبل ،،وجودي،، وهو لا يقتصر على المسألة النووية الإيرانية فقط – وحتى لو كان كذلك، فكفى به مبررا وحيدا- وإنما يحتوي كذلك على مجموعة اتفاقات اقليمية تعطي لطهران الشرعية في اختراق الحدود الجغرافية والذهنية لدول عربية في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب فكرا وجماعة ،، فكيف ينبغي على الدول الخليجية الست أن تواجه مثل تلك الإكراهات الكبرى ؟ وهل بإمكان كل دولة منها أن تواجهها بمعزل عن العمل الجماعي؟**

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج*

تقف الدول الست من الاتفاق النووي في تباين وتعارض كبيرين، فما مرد ذلك؟ هل المؤيدون له يدركون ما سوف ينتج عنه على الآجال القصيرة والمتوسطة والكبيرة؟ وإذا كانت تتوفر لديهم الرؤية، فهل يعتقدون أن مخاطر امتلاك طهران القنبلة النووية سوف تستثنيهم؟ وإذا كانوا يدركون لنتائج الاتفاق الإيجابية، فعليهم أن يعلموا الآن نتائجه السلبية على المنطقة كلها، ولو علموا، فسوف يكتشفون عمق التواطؤ الأمريكي مع إيران، ومن خلاله أي التواطؤ سوف يكتشفون كذلك حجم وماهية تحول السياسية الامريكية في الخليج، أما المعارضون له، فماذا هم فاعلون الآن بعد الاتفاق؟ هل سينتظرون حتى تخرج إيران من عنق الزجاجة، وتستهدفهم ايديولوجيا على المدى المنظور أم تتفوق عليهم نوويا على الأمدين المتوسط والطويل أو تعمل بذكاء على تحصين الذات الفردية والخليجية؟ لكن كيف؟ الكيفية الثنائية المثيرة سالفتي الذكر، سوف تشكلان أهم التحديات التي تواجهنا في عملية اثبات المتغير الاستراتيجي الجديد في السياسة الأمريكية ورهاناتها على إيران بعد حالة من العداء امتدت لأكثر من ثلاثة عقود من جهة وكذلك اثبات الحتمية النووية لإيران بشرعنة الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، وهذا ما سوف يذهل الوعي السياسي الخليجي، علينا بداية أن نثبت حتمية القنبلة النووية بمباركة القوى الكبرى، ومن ثم نقف على طبيعة الجبهة الخليجية الداخلية الجماعية للدول الست، وإلى مدى هي محصنة وكيف يمكن تحصينها لمواجهة القنبلة النووية الحتمية، وكذلك لمواجهة الاكراهات الإيرانية بعد رفع العقوبات عنها ؟ وأخيرا، سيكون حول طبيعة الخيارات الممكنة التي (يجب) على الدول الخليجية الست أن تقدم عليها فورا.

## الاتفاق النووي.. يشرعن القنبلة النووية الإيرانية.

سوف نجد أنفسنا مضطرين في هذا الملف المهم جدا، والحساس جدا، أن نعتمد مقاربة التساؤلات الدالة على المعاني غير المباشرة ، فتعاطينا مع تداعيات القنبلة النووية الإيرانية الحتمية وفق هذه المقاربة في ضوء اختلاف المواقف الخليجية منها، سوف يحررنا من أية تبعات سياسية ، ويجعلنا ملتزمين بالموضوعية التي تحرك الوعي السياسي لصناع القرار في الخليج قبل فوات الأوان، من هنا ينبغي أن نتساءل بحسن النية البحثية، لماذا ترفض بعض دول مجلس التعاون الخليجي الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى في الوقت الذي يؤيده البعض؟ والمؤيدون والرافضون يقسمون المنظومة الخليجية ويفرغونها من محتواها التفاعلي رغم أنهم في سفينة واحدة، فهل وراء هذين الموقفين قناعات مدججة بالمبررات أم هي مجرد هواجس ومخاوف من عودة طهران حرة طليقة من أية قيود عالمية؟

وفي ذلكم تكمن كبرى الاشكاليات التي ينبغي العمل على حلها سريعا، لماذا؟ لأنها تمس،، بوجودية ،، الكيانات الخليجية كلها، أنظمة وشعوبا ، كيف؟ لن نجد من وسيلة ناجعة لتوضيح ذلك سوى البحث في مضامين الاتفاق النووي بعيدا عن المجمع عليه

وهو إبعاد المنطقة من شبح حرب جديدة، فهل هناك من مبررات موضوعية أخرى للرافضين والمؤيدين؟ لقد ارتأينا لدواعي الإقناع السياسي للنخب السياسية والرأي العام الخليجي في آن واحد أن نرجع بها قليلا إلى سقف الأهداف المرفوعة من قبل إيران والقوى الدولية الست، لكي نرى كيف كان حجمها أثناء المفاوضات؟ وكيف أصبحت بعد الإتفاق؟ وبالتالي من خرج منتصرا؟ فبعد عملية بحث مستفيضة، وجدنا أن كل طرف قد وضع هدفا رئيسيا حاول تحقيقه بأقصى قدر من المكاسب، وقد تمثل الهدف الإيراني في الحفاظ على المكونات الرئيسة لبرنامجه النووي ورفع العقوبات، وفي المقابل وضعت القوى الدولية هدف منع طهران من تطوير هذا البرنامج خلال فترة زمنية محددة، ووضع ضوابط وقيود على هذا البرنامج، اعتبارا أن ذلك افضل خيار لتجنب العمل العسكري، وتناغما مع هذه الأهداف، تحرك مفاوضو القوى الدولية لضمان أن يكون لدى إيران (١٠٠) جهاز طرد مركزي فقط، وأنتهى الامر بالنص على أن يكون لديها (٦١٠٤) جهاز منها (٥٠٦٠) جهاز قيد التشغيل، كما حاولوا فرض حظر على الأسلحة لمدة (٢٥) عاما، تقلصت في التفاوض إلى (٨) أعوام، وسعوا الى إغلاق مفاعل ،،فوردو،، لكن المفاوضات انتهت إلى استمراره مع منع عمليات تخصيب داخله، إذن من هو المنتصر؟ من الواضح تماما حجم التنازل الدولي وعلى رأسه واشنطن لصالح طهران، فالاتفاق وفق ما سبق توضيحه لا يلغي البرنامج النووي الإيراني نهائيا وإنما يؤجله لبضعة سنوات، وهل ذلك يدعو للقلق الخليجي أم لا؟ وكلما ذهبنا بعيدا في عمق الاستقصاء للاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى الست، كلما تكشف لنا حقائق مذهلة، فمثلا، مسألة دخول المفتشون الدوليون إلى المواقع المشبوهة في إيران؟ فحسب قراءات روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن في صحيفة نيويورك ديلي نيوز، فأمام طهران مهلة (٢٤) يوما لتأخير أي مجموعة من عمليات التفتيش الدولية، وفي حين – والقول لروبرت- يستغرق تنظيف منشأة ضخمة لتخصيب اليورانيوم تحت الأرض أكثر من (٢٤) يوما، إلا أن هناك العديد من النشاطات غير المشروعة التي يمكن لإيران أن تخفيها في غضون (٢٤) يوما، وهذا خلل أخر يدلل على فشل الاتفاق النووي في إحكام الرقابة والسيطرة على النشاط النووي الإيراني، فكيف يريدون تعطيل البرنامج الايراني، وواشنطن وشركاؤها التزموا بمساعدة إيران على التطور في مجالات الطاقة والتمويل والتكنولوجيا والتجارة ؟ ولو أمعنا البحث كذلك في مضامين الاتفاق النووي، فسوف نجد كذلك أن إدارة أوباما قد تراجعت إلى حد كبير عن جميع العقوبات المتعلقة بالشأن النووي الإيراني سواء تلك التي فرضتها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال الثمان السنوات المقبلة سوف يتم رفع القيود على تسليم مكونات الصواريخ الباليستية إلى إيران، فماذا يعني ذلك في مجال التفوق العسكري في الخليج؟

كل هذا يعني أن القنبلة النووية الإيرانية تعد مسألة وقت فقط، وحتى هذا الوقت ستتربع طهران على عرش الهيمنة الإقليمية ماليا وعسكريا، فماليا ، سوف يتم رفع الحظر عنها، وسوف يتم الإفراج عن أرصدتها المالية المجمدة في الخارج، تبدأ عبر الافراج عن ما بين (١٠٠- ١٥٠- ) مليار دولار، وسوف يقود اقتصادها قاطرة الاقتصاد العالمي، وعسكريا، فالاتفاق يشرعن طموحها النووي ولو مؤجلا، لكنها أي طهران سوف تعمل جاهدة طوال الثمان سنوات المقبلة على إعادة النظر في مسيرتها النووية خاصة وأن الاتفاق أعطاها الحق في الاحتفاظ على إنجزاها النووي كما هو وبعملائها النوويين .

**القوى العظمى تراجعت وابقت ٦١٠٤ جهاز طرد وقلصت مدة الحظر النووي**

ليس لدينا شك في قدرة إيران على تحقيق اختراق في مسيرتها النووية قياسا بنجاحها النووي في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها – عنق الزجاجة – وليس لدينا شك كذلك، أنه بعد ثمان سنوات مقبلة سوف تفاجئنا طهران بانقلاب نووي من العيار الثقيل، وطوال هذه الفترة الزمنية ، سوف تشغل إيران الخليج بمجموعة أسلحة قوية، أبرزها المذهبية وعبر ميليشياتها الشيعية المتواجدة في العراق وسوريا واليمن ولبنان، لتحقيق هدفين، الأول ايديولوجي، والثاني، شغل الخليج بالخطر المذهبي وهو خطر حقيقي، لكنه، ورغم ذلك سيشكل غطاء لبرنامجها النووي ، وهذا سيناريو ينكشف لكل مطلع في الشأن الإيراني، بحيث يمكننا تصور المشهد المستقبلي للمنطقة كالاتي: دخول الدول الخليجية في حروب وصراعات استنزافية على أكثر من جبهة داخلية وخارجية لهدف مرحلي وهو التمدد الشيعي في الخليج، وهدف استراتيجي وهو القنبلة النووية ، فهل سوف ينطوي ذلك على الدول الخليجية؟ بمعنى هل ستغرق في الحروب والصراعات الاستنزافية على حساب استشراف ومواجهة الخطر النووي الإيراني الحتمي؟ هذا افتراضنا على أن بيئات الدول الست الداخلية محصنة من الاختراقات الخارجية، وفيما بينها من الاتفاق على المسائل الجوهرية التي تهم المنظومة الخليجية، لكن، كيف لو كان العكس؟ فالانتصار الإيراني المذهبي سيكون حتميا، وصناعة القنبلة النووية ستكون كذلك حتمية، والسيادة الإيرانية على المنطقة ستكون حتمية، أي إننا سندخل في عصر الحتميات الإيرانية، وهذا ما سنبحثه في الفقرة التالية.

**دول مجلس التعاون .. انشغالاتها الداخلية أهم من الخارجية.**

المتأمل في الاهتمامات الخليجية الراهنة، سوف يندهش كثيرا من اتجاهاتها ومساراتها البعيدة عن التعاطي الجماعي مع الحدث الإقليمي كما يجب، فهي منشغلة بصراعاتها المذهبية – محاربة المذهب بالمذهب المضاد – وكذلك بحروبها بالوكالة في مناطق نزاع عربية بما فيها جنوب اليمن، ولحساسية هذا الملف، فلن نتعمق فيه، وسنكتفي بما ذكرناه، وهو يعطي دلالات واضحة للفهم ولما نود توضيحه، ونستدل به لدواعي التأكيد على اختلال سلم المخاوف الخليجية لمواجهة الاكراهات الاقليمية الكبرى الناجمة عن الاتفاق النووي، فكيف لو اضفنا كذلك خلافاتها الداخلية فيما بينها سياسيا واقتصاديا وحدوديا .. الخ وهنا لابد أن نتساءل، هل مثل تلك الانشغالات والخلافات تنم عن وعي سياسي رفيع وأصيل بحجم وماهية الخطر الإيراني المقبل؟ وهل استمرار خلافاتها سوف يجعلها تواجه الخطر النووي الإيراني أو التصدي لخطر الميليشيات الشيعية التي تحاصرها من البوابات العراقية والسورية واللبنانية واليمنية؟

**إيران سوف تقود انقلاباً نووياً وتشغل دول الخليج بقضايا الإرهاب**

ذكرنا في مقالنا السابق،، الحشد الشيعي في سوريا.. وإعادة ترتيب المخاوف الخليجية ،، أن هناك (٢٤) فصيلا شيعيا يحارب إلى جانب بشار الأسد، قد حشدتهم طهران من مختلف أنحاء العالم تحت قيادة قاسم سليماني، وذكرنا كذلك، تأسيس حزب الله السوري من (١٥) ألف مقاتل شيعي ، فماذا يعني ذلك للخليج كله؟ واستشرفنا من خلاله مرحلة ما بعد سوريا، وخرجنا بنتيجة مهمة، وهي أن هذا الإكراه يشكل في حد ذاته كبرى الإكراهات الإيرانية التي تواجه الدول الست كلها دون استثناء، لماذا؟ لعلمنا بمشروع الامبراطورية الإيرانية الصفوية الإقليمية والعالمية، فكيف لو تدخل البعد النووي مستقبلا مع هذا الاكراه الإيراني؟ وهنا يكمن مبعث قلقنا المرتفع، وهو الذي يشكل شغلنا الشاغل الآن، ويزداد هذا القلق عمقا، بسبب غياب الرؤية الجماعية للدول الست من خطورة اضطلاع طهران بدور الهيمنة الاقليمية، وكذلك من قصور الرؤية الخليجية الجماعية من فهم ، واستدراك التحول الأمريكي في المنطقة وتركيز الاتفاق النووي على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، وللزوم الاقناع كذلك، نتساءل لماذا أخرجت واشنطن فيلق الحرس الثوري الإيراني من قائمة الجماعات المحظورة والإرهابية بعيد توقيع الاتفاق النووي؟ وهذا التطور يؤكد على وجود مباحثات سرية بين طهران وواشنطن مصاحبة ومتزامنة مع المباحثات النووية، وهذا ما يدعو كذلك للقلق، فعلى ماذا اتفقوا كذلك؟

بكل اطمئنان يمكن القول إنهم اتفقوا على أن تكون أيران حارسة للمصالح الامريكية مقابل إطلاق يدها في المنطقة، واتفقوا كذلك على أن تحارب طهران عبر ميليشياتها الشيعية في العراق وسوريا الجماعات الارهابية نيابة عن واشنطن، وبذلك تضع إدارة أوباما المنطقة عامة والخليج خاصة تحت الادارة الايرانية، وهنا ندعو إلى استشراف مستقبل القوة الشيعية بعد القضاء على داعش واخواتها والقاعدة في سوريا؟ هل ستتجه لليمن لترسيخ الوجود الشيعي أم سيتم تفكيكها أو إرجاعها من حيث أتت أم ستواصل زحفها في القضاء على الافكار التي يحملها الأشخاص مهما كانت جغرافيتها السياسية، لن تسلم أية جغرافية خليجية من الاختراقات الشيعية، هذا إذا افترضنا عدم الاختراق، وهذا مجرد افتراض من منظور، وإنما الواقع أن الاختراق المذهبي الشيعي لهذه الجغرافيات لم يعد مسألة جدال، إذن، ماذا يجب أن تفعله دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عاجلة؟

ينبغي على الدول الخليجية الست أن تنقل خلافاتها حول إيران من الفهم السطحي للمتغير الإقليمي إلى الفهم العميق له، وكذلك خلافاتها الداخلية من حالة العداء التي بدأت مستحكمة في بعض مفاصلها كالمذهبية والحدودية.. الخ إلى حالة سلام حقيقية لمصلحة الكل، ومفردة ،،السلام ،، توصيف دقيق لمسار تطور الخلاف والخلافات فالإكراهات الجديدة يحتم عليها وبسرعة مذهلة البحث عن الأدوات التي تنقلها إلى تلك الحالة الواجبة، لكن كيف ؟

**قمة خليجية استثنائية عاجلة للتعايش.**

تعد عملية تحصين الذات الخليجية من أولى الضرورات العاجلة لمواجهة خطر الاختراقات الخارجية ومستقبل القوة النووية الإيرانية ، لهذا ينبغي عقد قمة خليجية استثنائية اجندتها محورين فقط، الاول، التعايش المذهبي بين الدول الست مهما كان أوجه الخلاف والاختلاف، فالصراع المذهبي يشكل بيئة مواتية للاختراقات المذهبية والسياسية الخارجية سواء كانت من قبل دولة أو من جماعات إرهابية كداعش أو القاعدة، ولو ظلت كما هي الآن أي البيئات، فسوف تساهم في تعزيز الاختراقات، بمعنى هي موجودة فعلا ، لكن كيف لو استقوت بالقنبلة ؟ وإذا كنا الآن نطرح التساؤل التالي، إلى أي مدى تخترق طهران دولنا الخليجية؟ فإننا في مرحلة القنبلة النووية، فلن نجد مدى لم يخترق أو نطاق لم يستهدف؟ خاصة إذا ما تعمقت الأزمة النفطية، وامتلاك طهران السيولة المالية،

# سيناريو المفاوضات السرية: طهران حارسة للمصالح الأمريكية ومحاربة الجماعات الإرهابية مقابل إطلاق يدها في المنطقة

فسوف يطلق يدها داخل الجغرافية الخليجية بعد اعتبار اوباما طهران وميليشياتها في المنطقة القوة الإقليمية الكبرى لحماية المصالح الأمريكية، وهذا سوف يجعلها تعمل تحت هذه الشرعية الجديدة على توظيف المرحلة لاستكمال مشروعها السياسي الأيديولوجي، والبيئات الخليجية الداخلية ستكون كلها مواتية لطهران، فهي قد تمكنت من اختراقها وهي في عنق الزجاجة، فكيف وهي خارجها وتنفرد بالتفوق المالي والعسكري والاستخباراتي؟

**والثاني، القضاء على البطالة والفقر.**

وهما أهم العوامل التي تفتح الأبواب الخليجية للاختراقات الخارجية، فنسبة البطالة في الخليج تصل أعلاها إلى (١٤٪) كما هناك نسبة فقر مرتفعة، وشعور متزايد من قبل الشباب بالإقصاء والتهميش،.. الخ علما بأن الشباب يشكلون أغلبية السكان في الدول الخليجية الست، وكشف مؤتمر الأمن الوطني لدول التعاون الخليجي الأخير الذي عقد في المنامة تحت عنوان ،، رؤية من الداخل ،، إن معظم سكان دول مجلس التعاون هم دون سن (الـ٢٥) سنة، وأنه من المتوقع أن تكون نسبة عدد الشباب من هم دون سن (الـ٢٥ ) سنة حوالي (٥٤٪) من إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون بحلول عام ٢٠٢٠ ، فهل ينبغي على الدول الست أن تترك هذه البيئات دون معالجات استراتيجية ،، تاريخية،، وسريعة ؟ من هنا تأتي أهمية دعوتنا لعقد قمة خليجية لمعالجة قضية مختلف القضايا ومنها إدخال اصلاحات سياسية واقتصادية تستوعب جيل الشباب وترفع من منسوب ولآته وانتماءاته في ضوء ما تشهده المنطقة الآن من تغيرات ثورية.

**الثالث: امتلاك برامج نووية خليجية.**

إن تسليمنا بحتمية السلاح النووي الإيراني، يضع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين قوتين نوويتين يناصرهما العداء التاريخي، وهما إيران والكيان الصهيوني، فهي ستكون الطرف الأضعف في الشرق الأوسط، ومن السهولة أن تفرض عليها أية أجندة إقليمية وعالمية خاصة إذا ما تناقصت أهميتها النفطية ورفعت واشنطن حمايتها عنها، ولن نستبعد عندها أن تنفذ أجندة إعادة تقسيم المنطقة أو رسم خارطة جيوسياسية جديدة لها في اختلال ميزان القوى لصالح طهران ما لم تمتلك دول الخليج السلاح النووي نفسه، كردع أو خلق توازن يحمي وجوديتها، لا يمكن استبعاد تلك الرؤية الحاد أبدا، فالغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية قد فشل في إدارة العالم، وعلى أنقاض هذا الفشل ، تظهر إشارات ومؤشرات على وجود تحولات تاريخية نحو ثنائية جديدة أو نظام عالمي جديد تقوده مجموعة بريكس التي تتكون من دول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهى البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة (حوالي ٤٠ مليون كلم٢) ، وعدد سكانها يقارب ثلاثة مليارات نسمة أي أكثر من أربعين في المئة من سكان الأرض وتملك أكثر من خمس الناتج القومي العالمي. ومن المتوقع كما يرى بعض الاقتصاديين، أن تنافس اقتصادات هذه الدول بحلول العام ٢٠٥٠، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليًا، وهى الولايات المتحدة ، وتدك بريكس عرش النظام العالمي الحالي وبفاعلية الكبار على رأسهم واشنطن، إلى درجة أن هذه الأخيرة قد صنفت مؤخرا روسيا والصين على رأس قائمة مخاوفها الجديدة، فالعالم يتغير، ويظل الثبات الخليجي باعتماده على واشنطن وبخلافاته الداخلية من ثوابته المقدسة، وهنا يكمن الخوف، وإذا لم تقدم الدول الخليجية على الخيار النووي فهي في خطر حقيقي ، وكذلك عليها الانضمام الى مجموعة بريكس و منظمة شنغهاي للتعاون الأمني حتى تضمن لنفسها موقعًا في العالم الجديد .

والإرادة الخليجية للخيار النووي المشترك متوفرة منذ عام ٢٠٠٦، وهذا ما عبر عنه البيان الختامي لقمة الرياض في ذلك العام، وقد أكد على الرغبة الخليجية في تطوير برنامج مشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهذه الإرادة ينبغي تجسيدها فورا شريطة أن يكون البرنامج السلمي قابل للتحول إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم، وإلا، فماذا سينتظر الخليج؟ اعلان طهران الشيعية كقوة نووية!!

*كاتب وإعلامي عماني

# الوضع النووي بالمنطقة وزوال الغموض الإسرائيلي...؟!

**بـات المجتمـع الـدولي بأسره يدرك أن لإيران سياسات توسعية (مذهبية وقومية الهـوى) تستهدف مد النفوذ الإيراني على معظم المنطقة العربية. ووسيلة إيران الرئيسة لتحقيق أهداف هذه السياسة هي: دعم الأقليات الشيعية المنتشرة في دول المنطقة، وتمكينها للهيمنة لصالح إيران، بادعاء أن إيران هي مناصرة هذه الأقليات ... « المضطهدة « (من قبل الغالبيـة السنيـة – كمـا يدعي قـادة إيران). ولخطورة هـذه الأهداف، ومبالغتهـا الواضحة، فإن سعـي إيران لامتلاك السلاح النووي أمسى هاجسا أمنيا وسياسيا مخيفا لدى جيران إيران، بصفة خاصة، وبقية الدول بصفة عامة. وحتى الآن، وفى الواقع، يبدو أن سعى إيران لكي تصبح قوة نووية قد تأجل، ولكنه لم، ولن، يتوقف.**

د . صدقه يحيى فاضـل *

مـن الجهة الاخـرى، تبـذل إسرائيل، وأنصارهـا، قصارى جهدهـم، لإجهاضـ أي برنامج نـووي بالمنطقة، ولـو كان سلميا، وتوجيه ضربة عسكرية قاصمـة ضده. والمثال السابق هو العراق. أمـا الراهن فقد يكون: إيران ... ودعوة إسرائيل لقصفها، بسبب إصـرار إيران على امتـلاك التقنية النوويـة المتقدمة. ولن تتردد الإدارة الأمريكيـة لاحقا، في التجاوب مع هذا الطلب، حباً وكرامة للكيـان الصهيوني ... الذي من أجله تقصف دول، وتقهر شعوب، وتحتل بـلاد. وذلك على الرغم من الاتفاق النـووي الأخير الموقع في كل مـن لوزان، وفيينا، والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي مؤخرا، والذي قـال عنه « نيتنياهو «، رئيس وزراء إسرائيل: « أنه يمهد للحرب، ويقربها «.

ورغم أن هـذا الدعم الأمريكي المطلق يعـود إلى عقود خلت، إلا أن أكـثر « الإدارات « الأمريكية عشقاً وولهاً بالصهيونية، كانت هـي إدارة بوش الابـن السابقـة. فتلـك « الإدارة» تفانت في دعم العـدوان الصهيوني المشهـود، وعملت على التغطيـة على سلاحه النـووي، وحاولـت جهدها « تبرير» جرائمه اليوميـة، ضد الشعب الفلسطينـي، وضـد المنطقة ككل. ويكفي أن نذكـر «مثلاً « واحداً علـى ذلك: أن غزو واحتلال وتدمير العراق، من قبل تلك الإدارة، تم لعدة أسباب، من أهمها –إن لم يكن أهمها –إنهاء ما قد يشكله العراق (بما كان له من ثقل سكاني وعلمي) من « خطر» مستقبلي علـى إسرائيل، وسياساتهـا، وتسهيل فرض الهيمنـة الإسرائيلية على المنطقة. وجاء أوباما ليكمل ما قام به سلفه.

لقـد عانـى العـرب بخاصة مـن هـذا « التحالـف « الغربي– الصهيـوني الأمريـن. والآن يأتي التهديد النـووي الإيراني ليزيد طين العـرب بلة. وحتى الوقـت الحاضر، لم يتخـذ معظم العرب سياسـة محـددة وموحدة تجاه هذيـن التهديديـن، ناهيك عن « إستراتيجية «عربية موحـدة مفعلة، لمواجهة آثارهما وتداعياتهما السلبيـة، على الأمـن القومي العربـي، والمصالح العربيـة العليا. إسرائيـل تمتلك الآن ترسانة ضاربة مـن السلاح النووي (حوالي ٣٠٠ رأس نووي وأسلحة لحملهـا وقذفها على الأهداف المختارة) موجهة – أصلا –ضد التجمعـات السكانية العربية، وتستخدمها إسرائيل لردع وإرهاب وابتزاز العرب، وعلى مدار الساعة. وتعمل على احتـكار السلاح النووي، وعدم السمـاح لأي طرف عربي، أو إسلامـي، بامتلاك هذا الرادع، الذي يكاد أن يمكنها من المنطقة العربية بأسرها.

وقد كانـت إسرائيل – ومـا زالت – تتبع سياسـة « الغموض « فيمـا يتعلـق بمسألة تسلحهـا النـووي. فأحيط كامـل النشاط النـووي الإسرائيلـي بسرية وتكتم شديدين، منـذ ابتداءه في عام قيـام إسرائيل، سنة ١٩٤٨م، حتى وجـود « لجنة الطاقة الذرية « الإسرائيلية لم يعـرف عنه إلا بعد سنوات من إنشائها فعلا. وفى عـام ١٩٦٢م، أثيرت – لأول مرة – بعض التساؤلات عن مفاعل « ديمونـا «. ولكـن « ديفيد بـن جوريون «، رئيـس وزراء إسرائيل آنـذاك، أنكر حقيقة تلك المنشأة .... وقال عن مفاعل ديمونا انه مجرد « مصنع للنسيج « ...؟!

ولم تتـم مناقشة موضوع التسلح النـووي في إسرائيل علنا إلا في الثمانينـات. وقـد أدلى « ليفـي أشكول «، ثالـث رئيس للوزراء

في إسرائيل، بتصريح شهير، عام ١٩٦٤م، بخصوص الإمكانات العسكرية النووية الإسرائيلية، إذ قال: « إن إسرائيل لن تكون أول بلد يدخل أسلحة نووية إلى منطقة الشرق الأوسط « ...؟! وظل زعماء إسرائيل يرددون هذا التصريح الخبيث من بعده، من حين لآخر، للتمويه، وإضفاء المزيد من الشك لدى خصوم إسرائيل، بل وحتى أصدقاءها.

إن الموقف الرسمي الإسرائيلي بشأن التسلح النووي، كان – حتى ديسمبر ٢٠٠٦م – يكتنفه غموض كثيف مقصود .... ففي الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل أسلحة نووية ضاربة، وجاهزة للاستخدام، وتلوح باستعمال هذا السلاح – إن تعرضت لتهديد خطير – فإنها تنكر (رسميا) أن لديها أسلحة نووية .... وتصر بأنها « سوف لن تكون أول بلد يدخل أسلحة نووية للمنطقة «....؟!

والواقع أن ذلك الغموض هو عبارة عن: خدعة صهيونية مدروسة. فإسرائيل كانت – ومازالت – دولة نووية، منذ السنوات الأولى لقيامها، في فلسطين. وأن أهم أهداف تسلحها النووي هي: ضمان وجودها وهيمنتها على المنطقة ككل .... انطلاقا من: إيمان القادة الاستراتيجيين الإسرائيليين بأن وجود كيانهم ودوام سيطرتهم مرهون بمدى قوته العسكرية. فكيان قائم على العدوان على شعب بأكمله، واغتصاب أرضه ومصادرة ممتلكاته، لا يمكن أن يستمر إلا بالقوة الغاشمة.

وتهدف السياسة النووية الإسرائيلية الحالية، المتسمة بالغموض المصطنع والمقصود، إلى: ردع أعداء إسرائيل عن مهاجمتها، أو تهديدها، وتحدى هيمنتها. فإسرائيل تريد ردع مناوئيها عن تحديها، وفى ذات الوقت: تنكر (رسميا) أنها تمتلك أسلحة نووية .... لتظهر بمظهر الدولة المسالمة (المهددة) ولتثني العرب بخاصة (والدول الإسلامية بعامة) عن التفكير (جديا) في امتلاك الخيار النووي العسكري هم أيضا. فأشد ما يقلق الصهاينة هو: أن تقدم إحدى الدول العربية أو الإسلامية على حيازة أسلحة نووية رادعة، لاحتمال أن تكون إسرائيل هي أحد الأهداف التي قد توجه ضدها تلك الأسلحة .... لما سببه قيام وتوسع ونمو إسرائيل من غبن وقهر، لدى كل الشعوب العربية.

إسرائيل تتبع، إذا، سياسات نووية .... قوامها: الردع ... مع عدم التصريح بوجود أداة هذا الردع! أو هو: ردع ... مع عدم اليقين، أو الشك. وهي سياسة لم يصدقها المراقبون غير العرب .... ناهيك عن أن يصدقها المراقبون العرب. فكل « الدلائل « تشير إلى: امتلاك إسرائيل لترسانة نووية ضارية، سواء أعلنت إسرائيل عنها، أو تكتمت.

وهذه المناورة النووية الصهيونية نجحت فقط في استمرار تعاطف بعض الأوساط الغربية مع إسرائيل .... ولم تحقق بقية الأهداف المتوخاة من الغموض فيها. ولكن حقيقة حيازة إسرائيل للسلاح النووي، الجاهز للاستخدام (والمصوب نحو التجمعات السكانية العربية الكبرى، وغيرها) أسهمت في تصعيد « الردع « لصالح إسرائيل، لاسيما في ظل تجريد العرب – طوعا، وكرها – من أية إمكانية نووية تذكر، حتى ولو كانت سلمية .

ولكن، لأول مرة، حدث تغيير – شبه جذري – في سياسة إسرائيل النووية هذه ..... يوم أدلى « أيهود اولمرت «، رئيس

وزراء إسرائيـل السابـق، بتصريـح لإحدى محطـات التليفزيون الألمانيـة، بتاريـخ ١١ / ١٢ / ٢٠٠٦ م .... قال فيه: « إن إسرائيل دولة نووية، لكنها مسؤولة ». ومضى قائلا: « إن إسرائيل لا تهدد أي بلـد في العالم، بينمـا إيران تهدد بوضوح بإزالـة إسرائيل من الخارطـة ... هل يمكـن الحديث عن مستـوى التهديد ذاته، حين يطمـح الإيرانيون إلى امتلاك أسلحة نووية، مثل فرنسا والولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل « ...؟!

ورغـم أن « اولمـرت « تراجع، بعـد ضغوط داخليـة وخارجية مكثفـة عليـه، عن ذلـك التصريـح، إلا أن ما حمله مـن مضمون سيظـل باقيا. ففـي مؤتمر صحفي، عقده مـع المستشارة الألمانية « أنجيـلا ميركل «، يـوم ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٦م، بادر بالقول انه كان يقصـد: لـو كانت إسرائيـل تمتلك أسلحـة نووية. وقيـل في الأوسـاط السياسيـة الإسرائيلية، تعليقا علـى تصريح اولمرت هذا، بأن مـا قاله أصلا كان عبارة عن « زلـة لسان «. وجاء عن مكتب اولمرت: « إن رئيس الحكومة لم يعترف، بأي حال، بان لدى إسرائيل سلاحا نوويا « ....؟!

وكان قـد سبـق ذلـك تصريـح مماثـل لوزير الدفـاع الأمريكـي الأسبـق « روبرت غيتـس « ... الذي أقـر، بشكل غير مباشر، بـأن إسرائيل دولة نوويـة .... عندما أورد اسمها ضمن الدول النووية التـي تحيـط بإيـران. فلا أحد يصـدق، قبل هـذه التصريحات وبعدهـا، أن إسرائيل ليست دولـة نووية. وعلى كل المعنيين اعتبار ذلـك حقيقة، لا مـراء فيها. وأيضـا، وبتاريـخ ٢١ يناير ٢٠٠٧م، وفى محاضرة عامة لـه بإسرائيل، اعترف « ارييل ليفيت «، نائب مدير عام اللجنة النووية الإسرائيلية سابقا، وللمرة الأولى، بان « إسرائيل دولة نووية « ..... في سياق حديثه عن دور معاهدة حظر انتشـار الأسلحة النووية في « استتباب الاستقرار الدولي «. ونشر هـذا التصريح في عـدة صحف عالمية، في اليـوم التالي لصدوره. (انظر – على سبيل المثال وليس الحصر– : « عكاظ « السعودية : العدد ١٤٧٥٩ ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧م ، ص ٢٧ ) .

ويعتـبر « اولمـرت « واحـدا مـن أشرس أبالسـة الصهاينة، وأكثرهم كذبا وخداعا ... ومن الأمثلة الكثيرة على هذه الصفات: مضمـون التصريح المذكور الذي أدلى به... والذي يقطر مغالطة، وتهديدا وافتراءً. فهو يقول: إن امتلاك الدول « المتحضرة « (مثل إسرائيـل – على حد زعمه) للسلاح النـووي لا يشكل خطرا على الأمـن والسلم الدوليين، عكس امتلاك « الـدول الانفعالية « لهذا السـلاح ... فإنه يشكل خطرا فادحـا على الأمن والسلام العالمي ... ؟! وتجاهـل اولمرت حقيقـة « إسرائيل « العدوانيـة، وطبيعتها الإجراميـة المشهودة .... وكونها أكثر الـدول شراسة وتهديدا لمن حولهـا – كمـا تشهد بذلك نسبة كبيرة مـن المراقبين المنصفين في هذا العالم .

فالكيان الصهيوني قائم على العدوان، واغتصاب أرض شعب بأكملـه، وطرد أهلها مـن ديارهم .... ثم ما فتئ هذا الكيان يقتل أبناء هذا الشعب، ويشردهم، ويذلهم ..... حتى بعد نزوحهم إلى الضفـة الغربية وغـزة. وإسرائيل –بما تحمله من حقد ومطامع وعنصرية – تمثـل تهديدا قاتلا للعرب ..... وهي ما تكاد تفرغ من العدوان على طرف عربي، حتى

تحضـر لعدوان جديـد. وقد تسبب هذا الكيـان – حتى الآن – في إلحـاق أضـرار هائلة بالمنطقة ..... من ذلك: قتل وجرح وتعذيب واعتقال أكثر من نصف مليون فلسطيني. كما شرد أكثر مـن ثلاثة ملايـين فلسطيني، وصـادر ممتلكاتهم. وتقـوم إسرائيل (عبر جهـاز الاستخبارات فيها – الموسـاد) بالتآمر على الـدول العربيـة، على مدار الساعـة، وإيـذاء شعوبها، بشتـى الوسائل الممكنة، والمتاحة للصهاينة.

**لم يتخذ العرب سياسة موحـــدة ضد التهديد النووي الإيراني**

وما الدمـار والقتل الذي الحق بالعراق ولبنان، وغيرهمـا، إلا مـن كيدهـا وتخطيطهـا، وإن كان « المنفـذ « الرئيـس لذلك هـو: من يدعـم عدوانها، ويباركـه. وهي اليوم تخطط لحرب شعواء جديدة في المنطقـة .... بهـدف استمرار احتـكار امتلاك السلاح النووي، وكل أسلحة الدمار الشامل، وإضعاف أي منافس، أو خصـم، محتمـل، والمضي قدما في تنفيـذ سياساتها الجهنمية تجـاه المنطقة وغيرهـا .... كيف بعد كل هـذا يتساهل العالم مع هذا الكيان ؟! ولا شك، أن امتلاك إيران لسلاح نووي هي الأخرى يمثل خطـرا داهما على المنطقـة والعالم. وبعض المؤيدين لقيام إيـران نووية يتحججـون بامتلاك إسرائيل لهـذا السلاح الفتاك. ولكـن، حتـى امتـلاك الكيـان الصهيوني لهـذا السـلاح لا يبرر (تماما) سعى أي دولة لامتلاكه، إلا إذا فشلت كل محاولات حظر هـذا السلاح، وعـدم السمـاح لأي دولة بالمنطقـة بامتلاكه، عبر إقامـة منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي. وفى الوضع الدولي الحالي، يصعب ثنى أي دولة تتعرض لتهديد نووي مباشر، عـن السعي لحيازة هـذا السلاح، هي الأخـرى. الأمر الذي ينبئ بقرب قيام سباق تسلح نووي بالمنطقة لا تحمد عقباه. وإن حصل هذا السباق، فلا شك أن إسرائيل – إضافة لإيران– تكون هي من دفع وأسهم في حدوث هذا التطور المؤسف والمرعب، المهدد للأمن والسلم الاقليميين والدوليين ●

*عضو مجلس الشورى، أستاذ العلوم السياسية. السعودية

# حماس: بين سندان الثورة السورية ومطرقة الدعم الإيراني

**تصعب الإحاطة بتفاصيل ومراحل تدهور العلاقة بين إيران وحماس، لكن المتابعات تشير إلى أنها بدأت مطلع عام ٢٠١٢م، بالتزامن مع تباعد مواقف الطرفين من ثورات الربيع العربي مع وصولها إلى المحطة السورية، وقتها ظهر تباينٍ لا تخطئه العين بين حماس التي ابتعدت بلا ضجيج عن نظام الرئيس بشار الأسد، وإيران التي ألقت بوزنها كاملاً خلفه، وظهر خلاف الطرفين إلى العلن مع مغادرة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل دمشق – التي أقام بها سنوات – إلى جانب وقف إيران دعم الحركة الفلسطينية وجناحها العسكري، وتعزز خلاف إيران وحماس مع انتقال الحوثيين في اليمن نهاية عام ٢٠١٤م، إلى مرحلة السيطرة على مؤسسات الدولة، فوقفت إيران علناً إلى جانب الحوثيين، في حين أعلنت حماس دعمها شرعية نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي.**

شريف شعبان مبروك *

لعل من أبرز ما يمكن تسجيله بشأن قراءة الحالة الراهنة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، التحولات النوعية التي طرأت على العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الحركة والبيئة الجغرافية السياسية المحيطة بها، وخاصة مع سوريا وإيران وحزب الله، وما أفرزته من واقع جديد ضغط على الحركة في المجالات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والأمنية، بالترافق مع نمو احتجاجات شعبية ضد «حماس» في قطاع غزة في عام ٢٠١٣م، وتصاعد التأييد الشعبي في غزة لمواقف قيادة «فتح» والسلطة في رام الله وتوجهاتها.

وتُعد حماس وسوريا وإيران وحزب الله، عناصر أساسية ضمن مكونات الحالة السورية الراهنة، كما يصح أيضاً القول بأن لا علاقة واحدة تجمع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقضية الفلسطينية، بل هناك علاقات عدّة تخضع لحيثيات القضية نفسها الموزعة بين فصائل، وسلطة، واحتلال، ودول اعتدال، ومحاور مقاومة، وغيرها، فضلاً عن تحديات المصالح الوطنية والخطوط الحمر للأمن القومي.

حيث تختزن الأزمة السورية المتصاعدة في طياتها ملفات شائكة وقضايا معقدة تتداخل تفاصيلها وتتشعب مساراتها لتنتج حالة غريبة تشترك فيها الأضداد والمتناقضات، وتبدو فيها لغة الحسم أكثر كلفة قياساً بما تحمله إمكانات التسوية وفرص الوفاق.

ويبدو أن ما يجمع إيران بالفلسطينيين وقضيتهم هو عبارة عن علاقات وخطوط اتصال كثيرة تتقاطع أحياناً عند نقطة اشتراك واضحة تتمثل بالإجماع على العدو التاريخي والمشترك متمثلاً بإسرائيل، لكن هذه الخطوط قد تتفرع وتختلف عند نقاط أخرى تطغى عليها لغة المصالح، وأحياناً تتصادم فيما بينها، كما جرى مع حركة حماس على خلفية الأزمة في سوريا.

لكن إيران وجدت نفسها – وفي أحيان كثيرة – أمام معضلة حقيقية تجسدت في صعوبة الجمع بين الثوابت الثورية والمصالح الوطنية خلال التعامل مع قضية كالقضية الفلسطينية، وبين الثوابت والمصالح وجد النظام الإيراني نفسه يحاول صك معادلة توازن تبقيه لاعباً أساسياً في القضية الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى لا تضر بمصالحه الخاصة المرتبطة بملفات إيرانية خالصة ذات أبعاد داخلية، واليوم تبدو هذه المعادلة هشة بفعل عوامل جديدة فرضت نفسها على المنطقة وبدأت تؤثر وبشكل مباشر على قدرة طهران بشأن الجمع بين القضية الفلسطينية وثوابتها الثورية ومصالحها الداخلية.

## إيران وحماس والأزمة السورية

في ظل التحولات الإقليمية على ساحة الصراع في الشرق الأوسط بدأت تظهر ملامح مد وجزر خفي بين حركة حماس وإيران، ففي الماضي كانت إيران تقدم الدعم اللامتناهي لحركة حماس وعلى كافة الصُعد من السياسي مروراً بالعسكري ووصولاً إلى الإعلامي واللوجستي، ولم يكن هذا خفياً، لكن ما كان الخفي هو ما السبب الحقيقي وراء هذا الدعم.

حركة حماس تنظر لهذا الدعم على أنه واجب ديني وأخلاقي

يفرضه الوضع الحالي لفلسطين وغزة خصوصا، وإيران تنظر إليه على أنه دعم لحركات الممانعة والمقاومة في وجه قوى الظلم والاستبداد، لكن هذه ليست حقيقة الدعم الإيراني لحماس، ومنذ اندلاع الثورة السورية تقدم إيران وحليفها الاستراتيجي حزب الله الدعم الكبير والمتواصل واللامحدود بالأموال والسلاح والأرواح لنظام بشار الأسد، في محاولة منها لمساعدته على البقاء قائماً في ظل موجة الغضب الشعبي التي يواجهها الأسد، بينما التزمت حركة حماس سياسة النأي بالنفس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية.

ويُعد الموقف الذي أبدته حركة حماس بالتنصل من دعم نظام الأسد خلافاً لما فعله حزب الله وغيره ممن تدعمهم إيران كان دافعاً لتحول مهم في علاقة حركة حماس بإيران حيث تظهر التقارير فقدان حركة حماس للدعم الإيراني الذي كان يصلها مسبقاً، وأصبحت حركة حماس تعيش في ضائقة مالية واضحة بعد توقف الدعم الإيراني لها على خلفية موقفها من الثورة السورية، وما يدل على ذلك هو حالة الاختناق التي يعيشها أهل غزة بسبب كثرة الأعباء المالية من الضرائب والرسوم والجمارك وغيرها، التي أصبحت وسيلة جديدة لحكومة غزة لجمع الأموال.

**علاقة طهران بحماس تأتي ضمن معادلة طرفيها المصالح والثورة**

وفي محاولة لملء الفراغ المالي الذي سببه توقف الدعم الإيراني، والذي حاولت حركة حماس من خلال الزيارات العديدة التي أجراها قادتها وعلى رأسهم رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية للعديد من الدول العربية خاصة دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والكويت، حاولت من خلالها استبدال الدعم الإيراني المفقود بدعم عربي وشعبي.

كما أن إعلان حركة حماس أنها مع التحرك الشعبي في سوريا لم يُترجم إلى هجوم على نظام الرئيس بشار الأسد، بينما أعلنت إيران رسمياً أنها تقف مع النظام وتبنّت رؤيته بالكامل وشنّت هجوماً شرساً على المعارضة والجيش الحر، متهمة إياهما بأنهما مجموعات مسلحة تمارس الإرهاب ضد الدولة ومؤسساتها المدنية، كما وقفت إيران بشكل عملي مع النظام السوري من خلال مساعدات ضخمة شملت الاقتصاد، والاستشارات العسكرية، وبتسيير رحلات جوية يومية باتجاه سوريا تحمل معدات عسكرية لمساعدة النظام السوري في حربه مع المعارضة المسلحة.

كما نجد أنه حتى بعد أن أغلق النظام مكاتب حركة حماس في سوريا معلناً حالة القطيعة معها، بقي الإعلام المرئي والمكتوب والإلكتروني التابع لحركة حماس ينأى بنفسه عن شنّ هجوم مضاد على نظام الرئيس بشار الأسد خاصة في العام الأول بعد الثورة، أمّا الإعلام الإيراني الناطق بالفارسية والإنكليزية والعربية، فقد سخّر كل أدواته ومنذ اللحظة الأولى ضد المعارضة السورية والجيش الحر من خلال اتهامهم بأنهم حلفاء لتنظيم القاعدة مدعومون من دول إقليمية كتركيا وقطر والسعودية.

كما يظهر أيضاً الاختلاف المذهبي بين حركة حماس وإيران عاملاً رئيسياً آخراً لوصول العلاقات بين الأخيرتين إلى علاقة مد وجزر، وقد تتطور هذه العلاقة إلى أسوأ من ذلك حيث أن من المعروف أن إيران هي الأم والحاضنة للمذهب الشيعي على مستوى العالم أجمع ومن المعروف أيضاً أن حركة حماس هي حركة منبثقةٌ عن جماعة الإخوان المسلمين التي هي بطبيعة الحال «جماعة سُنية بحتة»، كما أن محاولات إيران لدس التشيع في غزة باستخدام الوسائل الناعمة مع حركة حماس قوبلت بالرفض الشعبي التام في غزة ولا أدل على ذلك من رفض حركة حماس مبادرةً إيرانية لإنشاء مستشفى في غزة يحمل اسم «مشفى الخميني»، ورفض إسماعيل هنية أداء الصلاة بالكيفية «الإيرانية أو الشيعية»، حينما كان يصلي في مساجدها أثناء زياراته لإيران.

وقد بلغ الخلاف حداً أصبح فيه ظاهراً وجليّاً للمتابعين، حيث أصبح لـ «يوم القدس العالمي» قصته الخاصة بين حماس وإيران، فبينما كانت حركة حماس تشارك بشكل واسع على الصعيد الشعبي والرسمي في احتفالات ومسيرات «يوم القدس العالمي» في الأعوام الماضية، فإن هذا العام شهد تحولاً واضحاً من جهة حركة حماس، فقد غاب الحضور الشعبي والرسمي كلياً عن هذه الاحتفالات والمسيرات هذا العام، ومن المعروف أن ما يسمى بـ «يوم القدس العالمي» الذي يصادف الجمعة الأخيرة من رمضان من كل عام هو يومٌ دعا إليه الزعيم الإيراني «الخميني» إبان ثورته على نظام الشاه عام ١٩٧٨م.

وقد بدت العقدة في هذا الموضوع أوضح حينما أعلنت حركة حماس عن تنظيم مهرجان خاص بالقدس والمسجد الأقصى على غرار احتفالات «يوم القدس العالمي» في الثلاثين من أغسطس من العام ٢٠١٢م، وبدا الأمر وكأنه تحدٍ بين حماس وإيران، كما رفع علم الثورة السورية لأول مرة في مهرجانات حركة حماس في هذا المهرجان، ولم يقف الأمر على هذا فحسب، بل ما زاد من هذا هو واقعة «دعوة مؤتمر عدم الانحياز» التي وجهتها إيران لحركة حماس للمشاركة في مؤتمر قمة عدم الانحياز في الثلاثين من أغسطس ٢٠١٢م، حيث قالت حكومة غزة بأن رئيس الوزراء إسماعيل هنية قد تلقى دعوةً للمشاركة في المؤتمر وأنها حظيت

# الخلاف بين حماس وطهران يتسع لتغير الموازين والمصالح وتقارب إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية

بالترحيب والقبول لدى هنية، ولكن سرعان ما كذبت المصادر الرسمية الإيرانية حماس وأعلنت أنها لم تدعُ هنية للمشاركة في المؤتمر، إلا أن حماس تداركت الأمر وقالت بأن هنية قد اعتذر عن حضور المؤتمر حفاظاً على المصالحة الفلسطينية وعدم تكريس الانقسام وأيضاً بسبب ما يجري على الساحة السورية.

## مشهد التقارب الإيراني مع حماس

لعل الانتفاضة في سوريا، التي تعتبر حليفة استراتيجية ومهمة لإيران في العالم العربي، أثرت تأثيراً سلبياً على تماسك «معسكر المقاومة» بقيادة إيران، ففي الوقت الذي زادت فيه إيران من تدخلها في سوريا، وقامت بدعم نظام الرئيس الأسد، تعاملت حركة حماس مع الموقف بصورة معاكسة وأعلنت عن دعمها للمعارضة السورية.

حيث عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية في سوريا كان من الطبيعي أن يطلب النظام تأييد حركة حماس كجزء مما يراه رداً للجميل على استضافتها في سوريا منذ عقد ونيف، تحديداً منذ إبعاد قادتها من عمان نهاية التسعينيات، لكن الحركة لم يكن بوسعها أن تفعل ذلك، ليس فقط لأن التحالف مع سوريا كان ضد الكيان الصهيوني وليس ضد الشعب السوري، بل أيضاً لاعتبارات الوفاء للسوريين الذين منحوها الحاضنة الدافئة، ومعها الكثير من الدعم المالي السخي من دون حسابات سياسية غير حسابات المبادئ الدينية والقومية.

ولم يكن بوسع حماس أن تبدد رصيدها ولو أخذت الحركة موقفاً مؤيداً للنظام لخسرت خسارة رهيبة، ويكفي أن ندرك حجم خسارة حزب الله (رغم كونه شيعياً) في هذه المعركة لكي ندرك ما كان يمكن أن يترتب من خسائر على حركة حماس (السنية)، حيث أدى انكشاف حزب الله، كإطار طائفي – مذهبي، وكذراع للنفوذ الإيراني، وتحوله إلى قتال السوريين، دفاعاً عن نظام الأسد الاستبدادي والوراثي، إلى إضعاف صدقية المقاومة، وتأكيد أنها كانت تستخدم كمجرد تغطية على طبيعة هذا الحزب، وعلى دوره الوظيفي، وعلى تبعيته لإيران.

لا شك أن القرار (الحياد ورفض التدخل لصالح النظام) كان بالغ الصعوبة، لأن الثمن المترتب عليه ليس سهلاً بحال، ولا يستبعد كثيرون أن يتورط الجناح المتطرف في مؤسسة النظام الأمنية في استهداف بعض رموز الحركة، سواءً مباشرة أم عبر تسريب معلومات عنهم للكيان الصهيوني.

كما أن الأمر بات يبحث عن الوضوح في ضوء عودة حماس إلى مربع العلاقات مع ايران وحزب الله، حيث أن تصاعد الحصار ضدها وعدم وجود أي طرف عربي داعم لها وهو أمر لاشك يلقي بظلاله على علاقات حماس مع دول الخليج في ضوء التعقيدات الخطرة في العلاقات الخليجية مع ايران، لقد وصل الحال بالرئيس السوري لإعلان مواقف شديدة العدائية ضد حماس ومحاولات الاقتراب الجارية معها من قبل حزب الله وإيران، إذ تحدث عن أن حماس هي من طالبته بتوجيه ضربات ساحقه ضد تحركات الشعب السوري، وأن الأسد رفض طلبها وانها حاولت من بعد القيام بوساطة بينه والإخوان المسلمين وانه رفضها أيضاً، وهو هنا استهدف بالدرجة الأولى زرع الفتنة بين حماس والأوساط السنية رسمية كانت أو شعبية، في سوريا أو في المنطقة العربية.

صحيح أن التقاء المصالح بين إيران وحماس يخلق فرصة للتقارب من جديد بينهما، لكن من الصعب أن يكون هذا الالتقاء في المصالح كاف من أجل «ردم الهوة» بين مواقف الطرفين، فاختلاف الآراء والمواقف بين إيران وحماس على خلفية الأزمة السورية سيتواصل في المستقبل القريب، كما أن أي تقارب مع إيران قد يؤثر سلباً على علاقات حماس الإقليمية، خاصة وأن الحركة حريصة على المحافظة على صورة الحركة في الساحة الإقليمية والدولية، ففي الوقت الذي تحاول وتسعى فيه إيران إلى إعادة حماس إلى معسكر المقاومة، ترى حماس أن هناك أهمية كبيرة لحفاظها على حرية العمل ومن المستبعد أن تكون حماس على استعداد للموافقة على «احتضان إيراني» بشكل يضر باستقلالية نشاطها، لكن من غير المستبعد أن يكون هناك تقارب إيراني – حمساوي، لكن هذا التقارب سيمتاز بالبطء والتدرج وستعمل حماس بالمحافظة على حرية عملها ونشاطها وستسعى إلى تحسين علاقاتها مع عناصر قوة أخرى في المنطقة، بمعنى أن العلاقة التي ظهرت معالم لإعادة ترميمها بين حماس وإيران أواخر عام ٢٠١٤، باتت تأخذ ضوابط تختلف عن تلك التي كانت قبل أربع سنوات.

كما أن حاجة إيران لحماس تتلخص في إثبات مصداقيتها

الإسلاميـة والمقاومة، وفي إعادة بناء السمعة في منطقة تعد بحراً سنيـاً أخذ ينظر بسلبية إلى شعارات «الثورة الإسلامية الإيرانية، وذلك بسبب الحرب التي اتخذت طابعاً مذهبياً في سوريا والعراق، والاصطفاف المذهبي في البحرين واليمن.

وتعي إيـران أن استنفاد الطاقة الكامنة في توظيف ورقة غزة يتطلب بالأساس تحسين العلاقات مع الفصيل الفلسطيني المقاوم صاحب الحضور القوي فيها: حركة حماس، فاستعادة العلاقة مع حماس ستعزز المحور الإقليمي الذي تقوده إيران، والذي تراهن على تماسكه في تحقيق مصالحها الاستراتيجية، حيث أن إيران معنيـة كثيراً باستعـادة «الضلع السني» الـذي تمثله حماس لكسر الطابع المذهبي لهذا المحور، ولإضفاء شرعية على وجوده وفاعليته.

إلى جانب ذلك، فقد ثبت أن إيران قد حاولت توظيف ورقة حماس لتعزيـز مكانتها الدولية، من خلال تقـديم نفسها للغرب كطـرف صاحب تأثير علـى الحركـة، وأنه بالإمـكان الاعتمـاد عليها في دفـع الحركة نحـو مواقف محددة، كمـا أن هناك مصلحة إيرانية واضحة في تعزيز القوة العسكرية لحماس، حيـث إن إيـران معنيـة بوجـود عـدد أكـبر من الأطـراف التي تهتم بمشاغلـة إسرائيل عسكريـاً، على اعتبـار أن ذلك يقلص قدرة تـل أبيب على التفرغ لمواجهة البرنامج النووي الإيراني.

### حماس: بين سلطة الضفة وإيران الشيعية في غزة

تشهـد العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينيـة في الضفة الغربيـة مـدّاً وجزراً منذ انـدلاع اقتتال عنيف بينهمـا في ٧ يونيو ٢٠٠٧، أخـذ شـكل الحـرب الأهليّـة لأيّام، ونجمت عنـه سيطرة حماس علـى كلّ مؤسّسات السلطـة الأمنيّـة والسياسيّة في غزّة، وسيطـرة السلطة على الضفّـة الغربيّة، كمـا أسهمت الاعتقالات والتهديـدات في تعميـق الواقـع الفلسطيني الداخلـي الذي يتجه يومـا بعد أخر إلى اتساع هوة الانقسـام، الذي يبدو تجاوزه مهمة فلسطينيـة مستحيلـة، إذ لم تكـن هنـاك وحـدة وطنيّـة لمواجهة إسرائيـل، لكن مع الأسف حوّلـت الاعتقالات البوصلة من الوحدة إلى الخـلاف الداخلـيّ، إذ أنه خلاف قديم جديـد وصل إلى لغة التهديـد بين الحركة والسلطـة الفلسطينية، ملقية في الوقت ذاته بظلالها على المصالحة الفلسطينية التي لم يستطع الفلسطينيون تحقيقها، وتبدو مهمة شبه مستحيلة.

وأخـذ الانقسام الفلسطيني يبدو أكـثر تعقيداً، اتهام السلطة الفلسطينية عناصـر من حماس بتشكيل خلايا مقاتلة لاستهداف الأجهـزة الأمنيـة للسلطـة الفلسطينيـة كجـزء مـن مشروعهـا للسيطـرة على الضفة الغربية في يوليو ٢٠١٥ الحالي، لكن حماس تنفي ذلك وتعتـبر الاتهامات ذريعة لاستمـرار اعتقال عناصرها واستجابـة لمتطلبـات التنسيق الأمني مـع إسرائيـل، وتأتي حملة السلطة الفلسطينيّة ضدّ حماس، بعد أن شهدت الضفّة الغربيّة في يونيـو ٢٠١٥ سلسلة هجمات فلسطينيّة مسلّحة ضدّ الإسرائيليّين، واحـدة في ٢٩ يونيو بشمـال رام الله، والأخرى في ٢٧ يونيو بوسط الضفّة، والثالثة في ٢١ يونيو بمدينة القدس، والرابعة في ١٩ يونيو بغرب رام الله.

وبذلـك أصبح لا توجـد مصالحة حقيقية علـى أرض الواقع، فهي تُستخدم للاستهلاك الشعبيّ، فمن ناحية نجد أن المواطنون يريدون مصالحة، لكنّ حماس غير مستعدّة للتخلّي عن سلطتهـا في غـزّة، والرئيس والسلطـة يريدان سيطـرة مطلقة على غـزّة والضفّة من جهة أخرى، وأصبح الانقسام بين الطرفين تجذّر خلال السنوات الماضية وبات مـن الصعب اقتلاعه، تعزّزه القبضة الأمنيّة في الضفّة وقطاع غزّة.

**لا توجد مصالحة فلسطينية وحماس لن تتخلى عن غزة والسلطة تريد السيطرة**

وبالتزامـن مـع تأزم الأوضـاع في فلسطين بين حماس في قطاع غـزة والسلطة في الضفة الغربية، نجـد أنه يرتبط بشـكل وثيق مع تطـورات مفاصل الأزمـة بين إيران وسوريا من جهـة وحركة حماس من جهـة أخرى، فقد شهدت غزة خلال يوليـو ٢٠١٥، في سلسلة من التطـورات الداخلية على صعيـد إدارة حماس للوضع هناك، تمثـل أهمهـا في ذهـاب حماس باتجـاه وضع حد لتمـدد «حركة الصابريـن» الحليف الجديـد لإيـران في الساحـة الفلسطينية، بسبب نشرها الفكـر الشيعي، حيث أصبحت الأوضاع تزداد لدى حركة حماس أكـثر تعقيداً في علاقتها مع السلفيّين لأنّ معظمهم في الأساس مـن أبنائها، وقـد خرجوا من الحركـة بعد خلافهم معها حول قضايا فكريّة إيديولوجيّة مرتبطة بدخولها الانتخابات التشريعيّـة الفلسطينيّة في عـام ٢٠٠٦، وعدم تطبيقها الشريعة، ويعتـبرون أن حماس حين قـررت دخول الانتخابـات التشريعية، ولم تطبـق الشريعة بعد سيطرتها على غـزة أواسط ٢٠٠٧، فقد ارتكبـت مخالفات عقائديّة، قد تستحق أن يتم تكفيرها بناء على ذلك.

صحيـح أنّ غزّة مرتبطة بالضـرورة بالتطوّرات المتلاحقة في الإقليم، لا سيّما حالة الاستقطاب المتزايدة بين إيران والسعوديّة، لكن يبدو أنّ أسبـاب مصالحة حماس مع السلفيّين داخليّة بحتة، مرتبطـة برغبة الحركة بضبط الوضع الأمنـيّ في القطاع، ووقف ظاهرة التفجيرات، وليس بإرضاء أطراف خارجيّة، كما أنّ توجّه حماس بتجميـم عمل «حركـة الصابريـن»، جاء عقـب ضغوط داخليّـة في حماس بضـرورة وضع حـدّ لتمدّد الحركـة في غزّة،

# حركة الصابـرين رأس حـربة لنشر التشيع في فلسطين و٣ أسباب تعيق الوفاق بين إيران و الجهاد

ووجـود قطاعات واسعـة من الدوائر الدينيّـة الشرعيّة في حماس ترفض أيّ وجود للمذهب الشيعيّ في غزّة.

وبالرجوع إلى بدايات نشاط تلك الحركة نجد إنها بدأت منذ فترة كحركـة شيعية تُدعى «حركة الصابريـن» نشاطها في قطاع غـزة الذي تسيطر عليه حركة حمـاس الإسلامية، وقد بدا نشاط هذه الحركة مشابها لنشاطات جل حركات الإسلام السياسي التي ترتكـز في البدء على العمل الجمعياتي والخـيري، بهدف سلاسة التغلغل في تفاصيل الحيـاة الاجتماعية للناس، وتؤكد التقارير أن حركة الصابرين الإسلامية الشيعية تحظى برعاية إيرانية كاملة، من حيث التمويل المادي ورسم البرامج وكيفية التحرك والتنسيق، ناهيك عن توفير المرجعيات الدينية والسياسية والمادة العقائدية، وتدير حركـة «الصابرين نصرا لفلسطين» (حصن)، وهو الاسم الكامـل لها، عدداً مـن المؤسسات والجمعيات الخيريـة الشيعية، التـي تستفيد من دعم إيراني كامل وتشجـع على نشر التشيع بين سكان القطاع.

ونجـد ذلك يـدل علـى أن حالة الفتـور بين حماس وإيران، التي تحرم طهران مـن ممارسة أيّ ضغوط على حماس، تستطيع بموجبهـا أن تفرض عليها السماح بنشر الفكـر الشيعي في غزة، في ظـل تراجع دعمها للحركة، وفي الوقت ذاته يطلق أيدي حماس لوقف أي انتشار لهذا الفكر بين الفلسطينيين.

وما يؤكد ذلك، النمـوذج هو تفاصيل علاقة طهران بحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية التـي يشوبها الأزمات والتوتر في الوقت الحالي، حيث ترجع تلك الأزمة إلى ثلاثة أسباب، انزعاج طهران من سياسة الحياد التي تتبعها القيادة السياسية للجهاد الإسلامـي تجاه عدد من القضايا الإقليميـة على رأسها اليمن، ورفض الحركـة الاقتراب أكثر من التكييـف السياسي الإيراني لهـا، أما السبب الثاني فيرتبط بـ «التقليصات المالية المتزايدة لدعـم الحركـة في الفترة الأخـيرة، وهو ما تسبـب في إشكالات وإحراجات مالية داخلية كبيرة بـدأت تصيب مؤسسات وكوادر الحركـة، وتمثـل السبب الثالـث باعتراض شديـد قدمته قيادة الجهـاد الإسلامي وتمثل بمعلومات حصلـت عليها الحركة عن دعـم إيراني خفـي لمجموعات مفصولة، وأخـرى داخل الحركة لتشكيـل جيب تنظيمي موازٍ للحركـة ومنفصل عنها يطلق عليه اسـم «حركة الصابرين» داخل قطاع غزة يكون أكثر ولاء وتبعية والتزاما بسياسة ورؤى طهران في المنطقة.

وإجمـالاً، إن مستقبل العلاقات ما بـين حركة حماس وإيـران مرهون بعدة عوامل من أهمهـا الثورة السورية ومآلاتها، وسياسة التقـارب بين حركـة حماس والوسـط العربي المحيـط الذي بات واضحاً جـداً بعد ثورات الربيع العربـي خصوصاً مع دول الخليج العربـي، الذي بدأت علاقـة حماس به تنمو شيئـاً فشيئاً وإن كان هـذا النمـو بتباطؤ فـإن هذا النمـو ذو علاقة عكسيـة مع علاقة حماس بإيران، أي أن نمو علاقة حماس مع دول الخليج العربي هو علـى حساب علاقتها بإيران على اعتبار الخلاف بين دول الخليج العربي وإيران، كما أن زيادة التقارب مع دول الخليج يزيد التباعد مـع إيـران التي تحاول أن تعبـث بـأمن الخليج العربي من خلال إذكاء نار الفتن في هذه الدول وخصوصاً البحرين والسعودية، كما أن ذلـك التقارب بـين حماس ودول الخليج له آثـار إيجابية أيضاً مـن جهة تأثير دول الخليج للمصالحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينيـة في الضفـة الغربيـة، مما يهدىء الأوضـاع الداخلية المنقسمة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

وكل هـذا يـدل علـى أن العلاقـة الإيرانيـة – الحمساويـة مجـرد علاقة تقارب أهداف لا أكثر، وأن حماس مصممة على ألا تكـون ورقة إيرانيـة في المنطقة وأن تكـون خاضعة لها على الدوام، كما هـو حال حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي، كما أن هـذه المتغيرات التي طرأت على علاقـة حماس بـإيران لها مؤشـر علـى أن هذه العلاقـة متجهة لأن تكـون علاقة عادية وليسـت علاقة تحالـف كما في السابـق، وأن حماس لا تسمح بـأن تكـون تبعية بـل هي تستفيـد من المتغـيرات في المنطقة لصالـح تحقيق أهدافها الأساسية وليست في طريقٍ لتغيير هذه الأهداف.

وهـذا يبدو واضحاً، بالنظر إلى استفحـال خطر إيران، التي تكشـف استخدامهـا لقضية فلسطـين، كمجـرد أداة استخدامية لإضفـاء شرعيـة علـى تغلغلهـا في المجتمعـات العربيـة، وتغطية إنشائهـا جماعـات ميليشياويـة، كمـا حصـل في لبنـان والعراق واليمن، وتعزيز مكانتها في المنطقة ●

*باحث في الشؤون العربية والإقليمية – مصر

# العلاقات الروسية الإيرانية.. تكتيكية أم استراتيجية

**رغم الماضى الصراعى بين روسيا وإيران خلال الحقبتين القيصرية والسوفيتية، فقد استطاع البلدان على مدى ربع قرن الدفع بالشراكة بينهما لمستويات استراتيجية هامة فى مختلف المجالات. ومنذ زيارة هاشمى رافسنجانى، رئيس مجلس الشورى الإيرانى، لموسكو عام ١٩٨٩، والتي استطاع خلالها إنهاء التوتر بين البلدين وإطلاق التعاون بينهما، تحتفظ العلاقات الروسية الإيرانية بدرجة عالية من الدفء وينمو التعاون والتفاهم بينهما على نحو مضطرد. ومثلت زيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى لموسكو فى مارس ٢٠٠١، ثم زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إلى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتى كانت الأولى منذ ٦٤ عاما لزعيم روسي بعد جوزيف ستالين، دفعات قوية للشراكة بين البلدين وساعدت على صياغة العلاقات بينهما على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل لها الاستمرارية والتطور.**

د. نورهان الشيخ *

يمثل التعاون فى المجالين النووى والعسكرى إلى جانب التفاهم الاستراتيجى حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك الأبعاد الأساسية للشراكة الاستراتيجية المتنامية بين روسيا وإيران. فروسيا هى الشريك الأساسى لإيران فى برنامجها النووى ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، منذ أن وقع البلدان اتفاقيتي عام ١٩٩٢ للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبناء محطة بوشهر النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتى تم الانتهاء منها وافتتاحها في ١٢ سبتمبر ٢٠١١. وكانت روسيا الأكثر دعماً لإيران فى مواجهة الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وإسرائيل، وأكدت دوما على ضرورة التسوية السلمية لملف إيران النووى.

ورغم تأييد روسيا لحق إيران فى إمتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية، فإنها ترفض تماماً إمتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري. ويعتبر هذا خطاً أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية، الأمر الذي دفع موسكو إلى تأييد فرض عقوبات رادعة على إيران داخل مجلس الأمن وتجميد صفقة بيع «إس-٣٠٠» لطهران عام ٢٠١٠. فقد ميزت روسيا بين سلمية البرنامج النووى الإيرانى فى الحاضر وهو ما تقبله روسيا وتتعاون مع طهران لتحقيقه باعتباره مشروع تنموى يؤمن احتياجات إيران من الطاقة، وما قد يتطور إليه فى المستقبل إذا ما قررت إيران تحويل قدراتها النووية السلمية للإستخدام العسكرى وهو ما ترفضه روسيا وتسعى لمنعه والحيلولة دونه. فروسيا قد تقبل بإيران قوية ولكن ليس إلى الحد الذي يهدد روسيا ذاتها، وهي ترى في امتلاك إيران سلاحاً نووياً تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها القومى ولسياستها القائمة على منع الانتشار النووى.

على الصعيد العسكرى، تعتبر إيران سوقاً رئيسية للسلاح الروسى ويعتمد الجيش الإيراني على الأسلحة الروسية بنسبة تصل إلى ٨٥٪ حيث شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى وتم توقيع اتفاقيات عدة آنذاك من أبرزها اتفاق ٥ نوفمبر ١٩٨٩ والذي تسلمت بموجبه إيران منظومات الصواريخ المضادة للطائرات طويلة المدى «٢٠٠VE-S»، و٢٠ مقاتلة «ميج ٢٩»، و١٢ طائرة

**روسيا الشريك الأساسي لإيران في برنامجها النووي ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية منذ عام ١٩٩٢**

سوخوي «سو-٢٤MK»، وأنظمة دفاع جوي ودبابات وذخيرة وغيرها من المعدات. وبموجب الاتفاق نفسه تلقت إيران في الفترة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦، ثلاث غواصات تعمل بالديزل والكهرباء، وفي عام ١٩٩٤ تسلمت إيران ١٢ طائرة مروحية من طراز«Mi-١.

وفى ديسمبر ٢٠٠٠، وعقب وصول بوتين إلى السلطة، قام وزير الدفاع الروسي بأول زيارة من نوعها لإيران، منهياً ما عُرف باتفاق تشرنوميردين - آل جور الذى تم عام ١٩٩٥ بين رئيس الوزراء الروسي ونائب الرئيس الأمريكي والذى يقضى بتوقف موسكو عن إبرام صفقات سلاح مع إيران، حيث تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية تقدر بـ ٧ مليار دولار، كان من أبرزها صفقة المجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور - م ١) الأقل تطورا من «اس ٣٠٠»، والتى بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار وتم توريدها عام ٢٠٠٧.

وخلال زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران فى ٢٠ يناير ٢٠١٥، والتى كانت الأولى منذ خمسة عشر عاماً، تم التوقيع على اتفاقية لتعزيز ورفع مستوى التعاون العسكرى بين البلدين. ويتضمن ذلك بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، والتوسع في تدريب العسكريين الإيرانيين في الاكاديميات الروسية. كما وافقت روسيا على استئناف صفقة « إس-٣٠٠ « التى سبق تجميدها على أن يتم توريد منظومات أكثر حداثة نظراً لتوقف روسيا عن إنتاج الأخيرة، وعرضت موسكو «إس-٤٠٠» كبديل في حال عدم قبول إيران بعرض سابق لمنظومة «أنتيي-٢٥٠٠» التي تعتبر نسخة محدثة معدة للتصدير من «إس-٣٠٠».

وتؤكد روسيا دوماً أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجهاً ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران فى ضوء التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. هذا فضلاً عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر انفاقاً على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. وإنه من غير المتصور أن يؤدى التعاون العسكرى الروسى الإيرانى إلى تغير جذرى فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى، لعدة اعتبارات من أهمها أن روسيا لا تزود إيران بأى أسلحة هجومية وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر على ميزان القوى الإقليمى. وأن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها مهما عززت من قدراتها العسكرية.

أما البعد الثالث للشراكة الروسية الإيرانية فيتمثل فى تقارب رؤى ومواقف البلدين من القضايا الإقليمية. وقد أدى التقارب الجغرافي بين روسيا وإيران إلى تقاطع المصالح والاهتمامات فى عدد من القضايا الإقليمية الهامة للطرفين فى آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط. وهناك عدد من الأطر الإقليمية التى تجمع البلدين فى محيطهما الآسيوى وتتيح مجالاً واسعاً للحوار

المباشـر بينهما حـول القضايا الإقليميـة ذات الاهتمام المشترك، وأهم هذه الأطر منظمة شنجهاى التى تضم روسيا والصين وأربعة مـن دول آسيا الوسطـى وحصلت الهند وباكستـان على العضوية الكاملـة بهـا خلال قمتهـا الأخـيرة فـى يوليـو ٢٠١٥. وانضمت إيـران إليها كعضو مراقب عـام ٢٠٠٥ ومن المقرر أن تحصل على العضوية الكاملة بعد أن تم توقيع الاتفاق بشأن برنامجها النووي. أيضـاً منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحـر قزوين التى تضم الـدول المطلة عليه ومنهـا روسيا وإيران، رغـم استمرار الخلاف حول تحديـد الوضع القانونـى لبحر قزوين وتقاسـم ثرواته التى لم تعـد تقتصـر على الصيد وإنمـا أمتدت لتشمـل مخزون هائل مـن النفط والغاز الطبيعى. وقـد كشفت الأزمة السورية عن عمق التعـاون الاستراتيجى بين البلديـن، وساهمت فى وضعهمـا فى خنـدق واحد، وعكسـت الأزمة مدى تقـارب الـرؤى والسياسـات بينهمـا حـول قضايا المنطقة.

وهنـاك مجموعـة مـن العوامـل التـى تقـف وراء الشراكـة المتنامية بـين روسيا وإيـران، من أهمهـا الاعتبارات الاستراتيجيـة الخاصة بشبكة التحالفات الشرق أوسطيـة والتى لا تترك لروسيا سـوى إيـران وسوريـا فـى مواجهـة التحالفـات الأمريكيـة مع باقـى دول المنطقة. يعـزز هذا كون البلديـن على منافذ بحرية هامـة لروسيا، الخليج العربى والبحر المتوسط، الأمر الذي يحقق الحلم الاستراتيجي لروسيا بالوصول إلى الميـاه الدفيئة. وهنـاك عدد من المشروعـات الواعدة في هذا الإطـار مثـل مشروع إنشاء قنـاة جديدة بين بحـر قزوين والبحر الأسود حيث تعتبر طاقـة قناة الفولجا – الدون الحالية محدودة ولا تسمـح بمـرور سفن يصـل طاقة شحنهـا خمسـة آلاف طن، وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربى.

هـذا إلى جانب المصالـح المتبادلة والعوائد الماديـة المباشرة التـى تعود علـى روسيا جراء التعـاون مع إيـران وخاصة مبيعات السـلاح. ولا شك أن الضائقة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الروسى نتيجة انخفاض أسعار البترول كانت عاملاً هاماً لتفسير النمو المطرد فى التعـاون العسكري بين البلدين حيث تعول روسيا كثـيراً علـى صـادرات الأسلحـة كمورد مهـم للخزانـة الروسية. فروسيـا ثانـى أكبر مصـدر للسلاح فـى العالم وتقـوم بتصدير أنظمـة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلـة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من ٦٥ دولة، وبلغت صادرات روسيا من الأسلحة في عام ٢٠١٤ نحو ١٥,٥ مليار دولار.

يضـاف إلى ما سبق عوائد التعاون فى المجالات الأخرى، فقد بلغـت قيمة العقد الذي وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر حـوالي مليار دولار، هذا إلى جانـب توفير فرص عمل لحوالى ١٠ آلاف مـن خبراء الطاقة الذريـة الروس والمتخصصـين وهو أمر لا يقـل أهمية عن قيمـة الصفقـة ذاتها. وهناك تعـاون هام بين البلديـن فى مجـال النفط والغـاز واستثمارات مشتركـة لتطوير صناعـة النفـط الإيرانية مـن خـلال مؤسسة مشتركـة للتنقيب واستغـلال الحقـول النفطية ومكامـن الغاز فى إيـران. وتشارك شركـة «غازبروم» الروسية في إستخـراج الغاز الطبيعي والتنقيب عـن النفط فى حقـول «فارس الجنوبي»، وفى تنفيـذ مشروع بناء خط أنابيب الغـاز «إيران–باكستان–الهند»، وتقـوم بتوريد الغاز الروسـي إلى المناطـق الشمالية مـن إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمـد في هـذا المجال. والبلـدان عضو مؤسس فـى منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) الذي تعقد قمته الثالثة فى طهـران أواخر شهر نوفمبر مـن العام الجارى وتم إعلانـه عام ٢٠٠١ في طهران، وهو منظمة حكومية دوليـة تضم ١١ من كبار منتجـي الغاز الطبيعي في العـالم يسيطرون على أكثر من ٧٠٪ من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، ويهـدف إلى التنسيق بشأن حجم الانتاج والأسعار وتعزيز التعاون والمشروعات المشتركة بين أعضائه.

**موسكو تقبل بإيران قوية عسكرياً لكن ترفض عسكرة برنامجها النووي**

ومـن المنتظر أن يؤدى توقيـع اتفاق فيينا بشأن البرنامج النووى الإيرانى بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في ١٤ يوليو، إلى تعزيز الشراكة بـين موسكـو وطهـران حيـث سيـؤدى الاتفـاق إلى تطبيـع وضع إيـران الدولى ورفـع العقوبات المفروضة عليها. ولـن تنسى إيران الـدور المحـوري الذي لعبتـه روسيا في سبيل التوصـل إلى الاتفاق ومساهمتهـا الفعالـة في بلـورة التوافـق الإيرانى الغربـى، وذلك عبر تقديم الحلـول التكنولوجية المحددة ومن خـلال حل المسائل السياسيـة الصعبـة، وأنـه مـن دون روسيا لم تكن هـذه الصفقة ممكنة.

وقد أكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف أن الاتفاق يسمـح بتوسيع إمكانات التعـاون العسكري التقنـي بين البلدين، مشـيرا إلى أهمية هذا التعاون في ضـوء الضرورة الملحة لمواجهة التهديـدات الإرهابية في المنطقة. وأعلن وزير الخارجية الإيراني محمـد جواد ظريف أن روسيا كانـت ولا تزال شريكا استراتيجيا لإيران، معربا عـن أمله في توسيع التعاون العسكرى والاقتصادي بـين البلدين عقب رفع العقوبات عن طهران. وأشار مساعد وزير الخارجيـة الإيـراني وكبـير المفاوضـين عباس عراقجـي إلى أن «العلاقـات المهمة والبنـاءة مع روسيا ستشهـد المزيد من التطور بعـد دخول الاتفـاق النووي حيـز التنفيذ». وأعلـن رئيس منظمة الطاقة الذريـة الإيرانية علي أكبر صالحي أن بلاده ستبدأ العام

# العرب مطالبون بجهد أكبر لتعزيز المصالح مع روسيا
# وإبرام صفقات سلاح مع موسكو لتنويع مصادر التسليح

الجـاري في بناء محطتـين نوويتـين جديدتين بمساعـدة روسيا. وأعلن مجلس الأعمال الروسي الإيراني أن حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران قد ينمو من ١,٥ مليار دولار في الوقت الحالي، إلى ١٠ مليـارات دولار حتى عام ٢٠٢٠ حيـث يزيل الاتفاق عددا مـن العراقيل أمـام التعاون بين الشـركات الإيرانيـة والروسية. ومـن المفترض أن يقضي الاتفاق على المشـاكل المرتبطة بالقيود علـى نشاط القطاع المصـرفي في إيران، وعلـى تصدير البضائع الإيرانيـة الرئيسية والنفط الخام والمنتجـات المكررة مما يدعم قـدرة إيران على تأمين الدفع المالي وتوسيـع تعاونها الاقتصادى مع روسيا.

وبقـدر حرص موسكو علـى العلاقة مـع إيـران إنطلاقاً من المصالح والعوائـد الروسية جراء هذه العلاقة، فإنها أكثر حرصاً علـى استعادة الدفء فى علاقاتها مع دول الخليج، لاسيما المملكة العربيـة السعودية، وتطوير العلاقات معها والـدول العربية عامة إلى مستويـات استراتيجيـة تخدم مصالح الطرفـين. وإذا كانت طهـران هى صاحبة المبادرة فى الدفـع بعلاقاتها مع موسكو، فإن الأخـيرة أبـدت حرصـاً واضحاً علـى تطوير علاقاتهـا مع العالم العربـى فى مختلـف المجالات، وقـام الرئيس بوتـين بالعديد من الزيـارات للمنطقـة العربية. وأكـدت روسيا دومـاً أن تعاونها مع إيـران لم ولـن يكون على حسـاب علاقاتها بالـدول العربية عامة والخليجيـة خاصة، وطرحت العديد من المشروعات بهدف تطوير التعـاون العربى الروسى فى مختلف المجـالات بما فيها العسكري والنووي السلمي. وفى مواجهـة المخاوف العربية عامة والخليجية خاصة مـن البرنامج النووى الإيرانى تؤيد روسيا حق دول الخليج فـى امتلاك الطاقـة النوويـة للأغراض السلمية خاصـة وأنهم أعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأعربت موسكو عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون فى هذا المجال، وكان ذلك من بين المجالات التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧.

ويظـل الأمر رهناً بجهـد عربى لربط روسيـا بشبكة مصالح هامـة مع الدول العربية، من خلال توسيع نطاق التعاون العسكرى بـين الجانبـين بإبرام بعض الصفقات التـى تساعد علـى تنويع مصادر التسلح العربى، ودعم التعاون والتنسيق فى قطاع الطاقة وخاصـة فيما يتعلـق بأسعار النفط التي تؤثر تأثـيرًا مباشرًا على الاقتصـاد الروسي، وتعزيـز التعاون الاقتصـادي مع نخبة رجال الأعمـال الروس وجعـل التعاون العربى الروسـى لايقل أهمية عن التعـاون مع إيـران على النحو الذي يدفع موسكـو إلى الأخذ بعين الاعتبار المواقف العربية من القضايا المختلفة.

كمـا أن الضغـوط العربيـة يمكـن أن تكون مؤثـرة إذا تعلقت بموضـوع أو قضيـة محـددة وليـس فى مجمـل العلاقـة الروسية الإيرانيـة. وتقدم الحالة اليمنية نموذجاً لهذا حيث سعى الجانب العربـى إلى تحييد الموقف الروسى مـن الأزمة على الأقل، وهو ما استجابت له روسيا التـى أكدت حيادها وعدم دعمها لطرف دون أخـر سواء كان يمنـى أو إقليمى. وانعكس ذلـك في امتناع موسكو عن التصويت على قـرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بشأن اليمن، والذي تم تبنيـه فـى ١٤ إبريل استنـادا إلى مشروع عربـي يحظر توريد الأسلحـة للحوثيين ويؤكد دعـم المجلس للرئيـس اليمني عبد ربه منصـور هادي ولجهـود مجلـس التعـاون الخليجي. أمـا السعى إلى قطـع أشـكال عدة من ارتباطـات موسكو مع إيـران في جميع المجـالات وفي آن واحـد، فإنه من المتوقع ألا يكـون هناك استجابة روسية لذلك.

من المهـم في هذا الإطـار أيضاً تطوير العلاقـات العربية مع المفكريـن والخبـراء الروس فى الشأن الإيراني الذين يسهمون فى اتخاذ القرارات بشأن إيران ويساعدون في صياغة مواقف النخبة والـرأي العام حولها. ويعتبر «معهد الدراسـات الشرقية» التابع لـ «الأكاديميـة الروسيـة للعلـوم» و«معهد الشرق الأوسـط» و«المركز الروسـي للدراسـات السياسيـة» أكـثر مؤسسـات الفكـر والرأي الروسية تأثيراً فى إطار التعامل مع إيران.

وقـد مثـل الاتصـال الهاتفي الـذي بادر به خـادم الحرمين الشريفـين الملك سلمـان بن عبد العزيز مـع الرئيس بوتين خطوة إيجابيـة نحـو استعـادة التأثـير العربى علـى توجهـات السياسة الروسيـة، كما مثلت زيارة ولى ولى العهد الأمير محمد بن سلمان لروسيـا فى يونيو الماضـى خطوة جادة فى هـذا الاتجاه، ومهدت بقوة لزيارة العاهل السعودي المتوقعة لروسيا الخريف المقبل والتى ستمثـل نقلة نوعية فى العلاقات الروسية السعودية والعربية عامة نحـو تفاهم أعمـق وتعاون أوسـع نطاقاً يخـدم مصالح الطرفين والاستقرار والأمن الإقليمي ●

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

# مستقبل تحالفات أمريكا بعد الاتفاق النووي مع إيران

**وقعت الولايات المتحدة على المعاهدة النووية مع إيران وبذلك أنهى أوباما فترة ستة وثلاثين عاما» من العداء بين البلدين. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي دفع أمريكا لاتخاذ تلك المبادرة وللقبول بشروط لم تكن مقبولة منذ عشر سنوات وما هي عواقبها على العلاقة بين البلدين وعلى علاقة أمريكا بحلفائها في الخليج العربي.**

د. دانية الخطيب *

## خلفية المعاهدة النووية

إن أمريكا فوتت فرصة للتصالح مع إيران في عهد الرئيس خاتمي. فبرنامج خاتمي ومقولته السياسية كانت مبنية على الانفتاح الاقتصادي وعلى تحديث إيران وكان خاتمي يبدي المرونة ويريد المصالحة والتوافق مع الولايات المتحدة. ففي ٢٠٠٣م، بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق بعث خاتمي رسالة عبر الفاكس إلى مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية يعرض فيه التفاوض مع أمريكا[١]. وقد تضمنت الرسالة أن كل المسائل يمكن التشاور والتفاهم حولها ومنها الموضوع النووي، والقبول بالمبادرة السعودية لحل الدولتين، ووقف الدعم للفصائل الفلسطينية... وقتها أصاب غزو العراق إيران بالذعر فالجيش الذي لم تستطع إيران هزيمته خلال ثمان سنوات دحرته أمريكا في غضون ثلاثة أسابيع. ولكن بوش لم يتجاوب مع هذه الدعوة لأنه كان من أنصار تغيير النظام. ووقتها كان التوجه العام لبوش وإدارته من المحافظين الجدد متأثرا بورقة «the clean break»[٢] وتهدف الورقة إلى إعادة رسم المنطقة بما يتوافق مع مصلحة إسرائيل. وتعتبر تلك الورقة من محفزات بوش لغزو العراق وإسقاط صدام حسين. وتنبأت الورقة بأن مع سقوط صدام ستسقط الإنظمة في سوريا وإيران.

والرفض الأمريكي أدى إلى خسارة خاتمي الذي لم يستطع الوفاء بوعوده للشعب الإيراني بسبب التعنت الأمريكي. وهنا أدرك الإيرانيون أن لا سبيل للتوافق مع أمريكا وأن المواجهة هي الاستراتيجية الذي يجب على إيران إتباعها في علاقتها معا، وأدى ذلك إلى نجاح أحمدي نجاد المتشدد في ٢٠٠٥ الذي بدا عهده بإنكار حق إسرائيل بالوجود وهو أمر مريع للغرب. كما شدد أحمدي نجاد على العداء لأمريكا.

ولكن أمريكا بحربها على أفغانستان وإطاحتها بنظام الطالبان الذي احتضن بن لادن وبغزوها العراق وإسقاطها صدام قامت بإزالة من جوار إيران نظامين معاديين لها. كما أن غزو أمريكا للعراق وسياسة اجتثاث البعث من ضمن السياسات الخاطئة التي اتبعتها أمريكا في العراق جعلت من هذه الأخيرة ومن مصالحها في المنطقة رهينة لإيران. وقد قال الراحل سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة السابق في أحد لقاءاته مع مسؤولين أمريكيين «إن أمريكا قدمت العراق لإيران على طبق من فضة[٣]».

فخلال عهد صدام لجأت كل الشخصيات الشيعة التي لها قاعدة شعبية والتي لاقت اضطهاد من نظام البعث إلى إيران. ولذلك بعد سقوط العراق عادت تلك الشخصيات إلى البلاد ومنها عبد العزيز الحكيم والمالكي. وبسبب سياسات أمريكا التي أدت إلى تهميش السنة بسبب إمكانية تعاطفهم مع النظام السابق فقد قويت الفصائل الشيعية في البلاد التي لديها علاقات ودعم من إيران. لذلك وخلال التواجد الأمريكي في العراق كانت إيران لديها القوة على الأرض فلديها المناصرين المسلحين والذين كان لديهم ضلع مهم في الاضطرابات والعنف في العراق والذين كانوا جزئيا السبب بفشل أمريكا في العراق

كما بدأت إيران التي اكتسبت الثقة من نفوذها بالعراق من المجاهرة بالبرنامج النووي مما دفع أمريكا لأخذ موقف. فلم يكن بيد واشنطن الوقوف مكتوفة اليدين وأن تكتفي بتطبيق سياسة الاحتواء والعزل التي تطبقها مع كوبا فكان لا بد من حل. والحديث عن حل بدأ في عام ٢٠٠٦ عندما انضمت أمريكا إلى الدول الأوروبية في المفاوضات على الملف النووي. وقتها تكلمت رايس عن حزمة من المحفزات لجعل إيران تتراجع عن مشروعها النووي. وقتها طرحت رايس فكرة العصا والجزرة لإيران بحيث توافق إيران توافق على وقف التخصيب وعلى تغيير مسلكياتها

في المنطقـة كشرط للشروع في المفاوضات[٤]، من هنا بدأت أمريكا بالشعـور بأن عليها التحـرك لحل لمسألة الملف النـووي الإيراني. وهـذه الحلول كانـت محصورة بخياريـن هما: إمـا توجيه ضربة عسكرية لإيران أو عقد صفقة معها..

## موقف الخليج واختيار المفاوضات

تجاه هذه المعضلة سيطر عدم الوضوح على المواقف الخليجية. فمن جهة تشكل إيران النووية خطرا» على الخليج ولكنهم من جهة أخـري يخافون مـن تداعيات الحرب على بلدانهـم. ولذلك كانوا دوما يطرحون الخطر النووي على المسؤولين الأميركيين وفي الوقت نفسه يعلنون معارضتهم للضربـة. فكشفت وثائق «وكيليكس» عن خطاب موجـه من دولة خليجية تطلـب من أمريكا قطع رأس الأفعى إشارة إلى إيران ولكن ما لبث أن تم نفـي ذلك. كما صرح سفـير دولة الإمارات لدى الولايـات المتحـدة يوسف العتيبة خـلال محاضرة ألقاهـا في «معهد اسـبن» أن الإمارات تحبذ توجيه ضربة لإيران و أن بالرغم من أن مثل هذه الضربة ستلقـى معارضة مـن الشارع كونهـا تستهدف بلد مسلـم و لكنها في المدى البعيـد ستعود على الخليج و المنطقـة بالفائدة[٦] و ما لبـث أن نشر الخبر حتى أعلنت أبو ظبـي أن هذا الكلام لا يعبر عن سياسة الإمـارات و أن الدولة تعارض مثل هـذه الضربة.. لذلك فالموقف الخليجـي لم يشجع أمريكا على ضرب إيران كما قوة إيران داخل العـراق جعلت أمريـكا تحجم عـن ضربها لأنها تعلـم أن طهران باستطاعتها إشعال العراق.

> **أمريكا رفضت عرض إيران في عهد خاتمي وبوش وقبلت الأقل في عهد أوباما**

أمـا إسرائيل فبشـكل مستـدام دفعت بإتجاه فكـرة الضربة العسكرية لإيران ولكن الضربـة لم تكن على أولوياتها. فإسرائيل تعـرف أن إيران لا تشكل خطـرا مباشرا» عليها وأنها ليست لديها مصلحـة استراتيجيـة بضربهـا حتى لـو امتلكت سلاحـا نوويا». فمعـاداة إسرائيـل التـي أطلقها نظام الخميني هـي أكثر من نوع الدعايـة لاستقطـاب الجماهـير المسلمـة في العـالم. ولكـن تلك الدعاية تفيد إسرائيل بشكل أو بآخر في استعطاف أمريكا والغرب واستقطاب الجاليات اليهودية في العالم واقناعهم أنها في مواجهة خطـر وجودي. إسرائيل تسعى دوما» ترسيخ فكرة أن إسرائيل بلد صغـير محاط بدول معادية وهو يسعـى لحماية شعبه وكيانه. ومع رحيـل الحكام العرب الذيـن أبدوا عداوة لإسرائيـل في ستينيات القـرن العشريـن، جـاءت إيـران الخمينيـة لتتقمص شخصية جالـوت الـذي يهـدد داوود.[٧] ، إلا أن إيران لم تكـن على أولويات أجندة إسرائيل. فعلى رأس أجندة إسرائيل موضوع المستوطنات. حيـث لقد قام اللوبـي اليهودي وبشراسة بتحجيـم أوباما وإذلاله أمام الكونغرس لما طرح فكرة تجميد المستوطنات. ولتلك الأسباب وبالرغـم من دعـم إسرائيل لفكـرة الضربة لم تحـرك كل قوتها للضغط علـى أمريكا لتوجيه ضربة. لذلـك أمريكا وجدت نفسها أمام خيار التفاوض، في حين لعب الوقت لمصلحة إيران فمع مروره دعمت طهران نفوذها في المنطقة وطورت برنامجها النووي.

## الاتفاق المبدئي حول البرنامج النووي

وقد فاجأت أمريكا العـرب عندما أعلنت عن الاتفاق المبدئي في ٢٠١٣ خاصـة أنه لم يكن لديهم أي علـم بالمفاوضات الجارية وبالرغـم أن سلطنة عمان كانـت الوسيط بين إيـران وأمريكا في المفاوضات ما قبل الاتفاق المبدئي. ولكن عدم الأخذ بعين الاعتبار مطالب الخليـج ومصالحه وطبيعـة العلاقات بين أمريـكا ودول الخليـج. أمـا إسرائيـل فلـم تسعى لعرقلة المفاوضات ولم تستعمل كل قوتها بالضغط. فحسـب رأي أحد محـاوري وهو مـن وزارة الدفاع الأميركية أن إسرائيل حبذت انتظار ما سينتج عن المفاوضـات. وكان منطقهـم أن لديهـم «رجالهم» في الكونغرس وإن أتت نتيجـة المفاوضات معاكسة لصالحهم سيقومون بتحريك قوتهم بالكونغرس.

## الاتفاق النهائي وتغيير التحالفات

أمـا اليـوم فإسرائيل أكثر توترا لما يمكـن أن ينتج من تقارب بـين إيران والولايـات المتحدة. فروبـرت فيسـك في افتتاحيته في جريـدة الاندبندت البريطانية أشـار أن اليوم أمريـكا قد أدارت ظهرها للسعودية ولإسرائيل وستعتمد إيران كـ «شرطي» المنطقة[٨] و هـو ما كان دور إيران وقت الشاه. وهذا أمر يزعج إسرائيل التي تطـرح نفسهـا للمجتمـع الأمريكـي وللمسؤولـين الأمريكيين إنها الشريـك الوحيد الموثوق لأمريكا في المنطقـة. فإيران التي دعمت نفوذها في البلاد العربية من خلال دعم حلفاؤها وبشكل مستدام ومنظـم لمدة ثلاثين عاما جعل منهـا قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها فهـي مـن لديها القوة علـى الأرض. وقد شجع هـذا النفوذ إيران علـى المجاهـرة بأربـع عواصم عربية تحـت سيطرتهـا[٨]. لذلك تـرى أمريـكا أن إيران لها ضلع في أية مشكلـة تحصل في المنطقة وهـي المفتاح لأي حل. فحزب الله التابـع لإيران دخل سوريا وقلب الموازيـن كمـا أن قاسم سليماني دس عناصـر في الحشد الشعبي بالعراق وسيطر عليه[٩] كما أن إيران وراء دعم الحوثيين في اليمن.

فالتقـارب مـن إيـران، خمينية كانـت أو لا، يقلـق إسرائيل. فإسرائيـل لا تحبـذ رؤيـة إيران كشريـك موثوق لأمريـكا ولذلك بـدأ نتنياهو بحشـد أعضـاء الكونغرس الجمهوريين ضـد أوباما لتعطيـل الصفقـة وهنا أعلـن أوباما أنه سيستعمل حـق الفيتو إن

حـاول الكونغرس نقض الصفقة. واليوم يجب أن نرى إن كان هذا التقارب المحتمل سيدفع إسرائيـل لوضع موضوع إيران على رأس اجندتها مع أمريكا أم ستبقى المستوطنات الموضوع الأهم.

### الداخل الأمريكي والمعاهدة النووية

أمـا داخليا في أمريـكا فالعديد من السياسيـين ينظرون إلى العـداء بـين أمريكا وإيـران كأمر غـير طبيعي والعديـد ينظرون إلى المنافسـة بين المملكة وإيران كالمنافسة بـين شيلي والأرجنتين ويغفـل عن بالهم البعـد المذهبي لتلك المنافسة ومـا لها تداعيات استراتيجيـة على المنطقة. كما نجح مثقفـون من أصل إيراني في طـرح فكـرة أن التطرف الـذي يستهـدف الغرب وأمريكا هـو تطرف سني وهابي ومـن هؤلاء فالي نصـر وقد نشـر كتابا»» احياء الشيعـة» الذي لاقى قبـولا بين المثقفـين والسياسيـين الأمريكيين. وقد تزامـن الكتاب مع أولى سنوات الغزو وكان الشيعة مـن المتعاونـين مـع أمريـكا خاصـة بعـد أن طلب السيستاني عدم مقاومة قوات الغزو. ووقتها كانت مقاومـة الغـزو تقوم بهـا فصائل سنيـة إما تابعة للقاعـدة أو لحـزب البعث المنحل. ونصـر يترأس حاليـا مركز « جون هويكنـز للدراسات « وله نفوذ بين صناع السياسـة في أمريكا. و من بين الناشطين داخل أمريكا الذيـن لديهم ضلـع بالتقارب بين أمريكا و إيـران تريتا بارسي، و بارسـي هـو رئيس المجلس الأمريكي. الإيـراني [١٠] و قد نشر فكرة أن الانفتـاح على إيران سيدفع هذه الأخـيرة إلى أن تكون عنصر بنـاء و علـى أن تستعمـل نفوذها بشكل إيجابـي في المنطقة و على عـدم التعرض لمصالـح أمريكا كما روج بارسـي الفكرة أن عداء إيـران لإسرائيـل مسألـة استراتيجية و ليس مسالـة أيدولوجية و لذلـك فالمصالحة مع إيران ستعـود بالنفع على أمريكا وهنا يجب النظـر إلى صحـة تلك الأفـكار التي اقنعـت إدارة أمريكا بتقديم التنـازلات لإيران. فالنظام في إيران مبني على أيديولوجيا ركنها معـاداة أمريكا. فبالنسبة لإيران أمريكا هي التي اسقطت حكومة مصـدق المنتخـب ديمقراطيـا، وهي التـي دعمت الشـاه ونظامه الجائـر القائم على البوليـس السياسي « السافـاك» وأمريكا هي التـي دعمت صدام حسـين في حربه ضد إيـران. ولذلك فأمريكا تمثـل بالنسبة لنظام الخميني «الاستكبار العالمي» وخطب الجمعة دائمـا تنتهي بشعار» المـوت لأمريكا». فالعـداء لأمريكا مرسخ في النظـام الإيراني ويصعب التخلي عنه بمجرد عقد معاهدة نووية. وإن تخلت إيـران عن عدائها لأمريكا فستظهـر لجمهورها عبثية الأيديولوجيـا التي يقوم عليها النظام وبالتالي ستخسر شرعيتها. ولذلـك من الصعب علـى النظام تغير خطابـة السياسي أو تغيير تحالفاته السياسية كما زعم بارسي. والدليل عن عدم تغيير إيران موقفهـا هي تهديدها للمملكة وهـو أمر صرح عنه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال مؤتمره الصحفي مع موغريني [١١].

### ميراث أوباما

هنـا أيضـا يجـب النظـر إلى أوبامـا وما الذي حفـزه على التفاوض وتقديم التنازلات لإيران التـي لم يقوم بها بوش؟ أولا منـذ البيع العربـي والمنطقة في حالـة فوضى وأمريـكا ترى كل مشاكل المنطقة عويصة ويصعب حلها. وأوباما الذي ينهي ولايته بعـد عامـين يريد أن يترك بصمـة على تاريـخ أمريكا الحديث ولخلـق ميراث بحث عـن أمر ممكـن، فالسياسة هـي فـن الممكن. ففـي أول عهـده حـاول التطرق لمسالـة المستوطنـات ولكنه فشل بسبـب معارضة اللوبي الإسرائيلي مما دفعـه للابتعاد عن قضايا الشرق الأوسط وعدم السعي لحل أي من مشاكله. ولذلـك لخلق مـيراث كان من الأسهـل قبول واقع إيـران من حل مشاكل الشـرق الأوسط العويصة. وبعـد إعلان الاتفـاق المبدئـي قام مركـز سابان المناصـر لإسرائيل بعقد مؤتمر ودعوا له الرئيس. ولمـا سأل عن المعاهـدة على قـراره بالتفاوض مع إيـران قائلا أنه يتمنى لو كان باستطاعته جعل إيران تتخلى عن برنامجهـا النووي كليا ولكن الواقـع يفرض عكس ذلك. لذا من الأفضل العمل على تحجيم طموحها النووي. كما أوباما أراد أن يـترك صورة الرئيـس المنفتح الذي أنهـى خصومات أمريكا مع العـالم فالانفتاح على إيران ترافـق مع انفتاح على كل من بورما وكوبا.[١٢]

**فشل الاحتواء وقوة إيران دفع واشنطن لترويض طهران بالعصا والجزرة**

### تداعيات الاتفاق النووي على صراعات منطقة

أمـا بالنسبة للتداعيات هذا الاتفـاق على المنطقة فلم يكشف عن بنود سياسية للاتفاق فالمفاوضات التي جرت خلال عهد بوش ورايس كانـت تتضمن وبشكل صريح تصرفـات إيران في المنطقة بالإضافـة إلى مسالـة التخصيـب. أما اليـوم فالمعاهدة تنحصر برفـع العقوبات مقابـل تخفيض التخصيب والسمـاح بالتفتيش ولا تتضمـن أي شـق سياسي. من الملفـت أن خلال الاجتماع الذي عقـده كيري مـع الجبير ونظيره الروسي وقد صـرح إلى أن إيران لها تاريخ حافل في دعـم الإرهاب والجماعات المسلحة وهي اليوم تدعم حـزب والمليشيـات الشيعيـة والحوثيين وانه يأمـل أن تغير إيـران مسلكياتهـا في المنطقـة ولكـن ربما هذا لـن يحصل وهذه إشـارة إلى أن الاتفـاق لم يتضمن أي شـق سياسي غير معلن a٥. ومـا سيزيد الطين بلة أن الانفتاح الاقتصادي سيمكن إيران ماليا

إن لم تفرض شروط عليها تحدد مسلكياتها في المنطقة واستعمالها للأموال السائلة فذلك سيمكن طهران من زيادة الدعم لحلفائها كحـزب الله والأسد والحوثيين مما سيزيد مـن حدة الصراعات في المنطقـة. واليوم نـرى أن الشركات الأوروبية تتهافت على عقد صفقات مـع إيران وقد صـرح فابيوس وزير الاقتصـاد الفرنسي بأن وفد من الشـركات الفرنسية سيزور إيران في سبتمبر ليبحث عـن إمكانية التعاون ٩، ولكن يمكـن أن يصاحب المعاهدة انفراج في الملـف السوري فهناك حديث عن مبـادرة لإزاحة الأسد ووضع حكومـة انتقالية قبل بـدء انتخابات١٢، ومن الجديـر بالذكر أن دعـم إيران المـالي للأسد قد تضاءل فمن ٦ مليـارات طلبها هذا الأخير حصل على مليار واحد فقط.

## التداعيات على العلاقات الإقليمية

بالنسبـة لإسرائيل وبالرغم ما يقال عـن استبدال إسرائيل بإيـران لقيـام بـدور شرطـي المنطقـة وبالرغـم مـن التحدث عـن الشـرخ بـين الإدارة الأميركية وبـين إسرائيل التـي تعتمد اليوم علـى دعم الجمهوريـين ضد الديمقراطيـين وهو مخالف لسياستهـا السابقـة التي اعتمـدت على موازنة دعـم الحزبين، فـلا يتعدى هـذا التشنج المشاحنة بـين أوبامـا ونتنياهو. فدعم أمريـكا لإسرائيـل هـو مستقل عـن قيمتهـا الاستراتيجية وعن سياسة الحكومات المتعاقبة[١٤]. فإسرائيل التي طرحها كيسنجر كعازل للاتحاد السوفياتي مـن الوصول إلى حقول النفط فقدت قيمتهـا الاستراتيجيـة مع أفول هذا الأخير ولكـن قادة إسرائيل كان دائمـا واعيـين أن الظـروف الاستراتيجية متغـيرة وليست ثابتـة لذلـك عملوا على خلق لوبـي داخلي يؤمن لهـم الدعم مع الطبقـة السياسية كما يظهر إسرائيـل بصورة إيجابية للمجتمع الأمريكـي وبذلـك جعلـت إسرائيـل الدعـم لهـا داخـل أمريكا مستقـلا عن المتغـيرات الاستراتيجية. أما الخليـج فاعتمد على قيمتـه الاستراتيجيـة التي حصل عليها بسبـب النفط. ولكن مع ظهور النفط الجـوي تتضاءل تلك الأهمية وإذا اعتمدت أمريكا إيـران كشرطي المنطقة فسيخسر الخليج كل نفوذه لدى أمريكا. والآن كيـف يواجه الخليـج التباعد الأمريكي؟ وهـل سيعمل عل خلق لوبي كما فعل الإسرائيليـون لاستقطاب أمريكا؟ أم سيعمل على تفعيل الانصهار العربي وعلى خلق قوة عربية مشتركة يمكن أن يحركهـا في المواقـف العصيبة في اليمن وسوريـا أم سيكتفي بالتقوقع داخل شبه الجزيرة وتقبل الهيمنة الفارسية ●

* حاصلة على الدكتوراه من جامعة اكستر واخصائية في تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية

## الهوامش

1 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/17/06/2006/AR2006061700727.html
Sunday, June 2006 ,18Washington Post Staff Writer
In 2003, U.S. Spurned Iran's Offer of Dialogue By Glenn Kessler
2 https://en.wikipedia.org/wiki/A_Clean_Break:_A_New_Strategy_for_Securing_the_Realm1
3 Vali Nasr the Shia Revival 2006
http://www.nytimes.com/31/05/2006/world/middleeast/31cnd-iran.html?pagewanted=all&_r=-04
http://www.reuters.com/article/29/11/2010/wikileaks-iran-saudis-idUSN28627451201011295
النهار ٤ اغسطس صفحة ١ كيري وعد بالاسراعفي بيع الخليج الأسلحة لافروف داعش الخطر الأكبر على المنطقة٥a
6 http://www.cbsnews.com/news/uae-ambassador-endorses-military-force-against-iran-nuke-program
7 walt and marsheinmer the Israel lobby and the US Foreign policy 2006
8http://www.independent.co.uk/voices/iran-nuclear-deal-however-the-great-and-good-represent-it-america-has-now-taken-the-shia-side-in-the-middle-easts-sectarian-war10388940-.html
https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/-14389sanaa-is-the-fourth-arab-capital-to-join-the-iranian-revolution
9 http://www.irna.ir/en/News/81699439/
9https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqs-pro-iranian-shiite-militias-lead-the-war-against-the-islamic-state/5/15/02/2015bbb1cf-0ac11-94e460-8876-4b1144cbc1_story.html
10 http://www.tritaparsi.com
11http://in.reuters.com/article/27/07/2015/saudi-iran-idINKCN0Q123320150727
12http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/iran-s-influence-is-tied-to-assad-s-future12
policy13http://www.nytimes.com/15/07/2015/opinion/thomas-friedman-obama-makes-his-case-on-iran-nuclear-deal.html
14http://www.politicususa.com/19/07/2015/netanyahu-admits-helping-treasonous-republicans-sabatogue-obama-iran-deal.html

# البرازيل ... والبرنامج النووي الإيراني

**شهدت العلاقات البرازيلية الإيرانية طفرة كبيرة خلال عهد الرئيس البرازيلي السابق «لولا دا سيلفا» (٢٠٠٢ – ٢٠١٠)، ودافعت البرازيل حينها بقوة عن أحقية إيران في امتلاك سلاح نووي للأغراض السلمية، وفي هذا الإطار، نظرت للجدل الدولي حول البرنامج النووي الإيراني باعتباره يمثل فرصة سانحة لإعادة النقاش حول نظام منع الانتشار النووي الدولي برمته، وللمطالبة بضرورة معالجة مسألة الانتقائية والازدواجية في التعامل معه، إلا أن هذه العلاقات قد شهدت تغيرا ملحوظا في عهد الرئيسة «ديلما روسيف» (٢٠١١- الآن).**

د. صدفة محمد محمود *

## أولا: الموقف البرازيلي من البرنامج النووي الإيراني

انطلق الموقف الرسمي البرازيلي تجاه الأزمة النووية الإيرانية من عدة ثوابت أساسية، أولها: دعم حق إيران في تطوير تكنولوجيا نووية سلمية، ثانيها: رفض فرض المزيد من العقوبات على أساس عدم كفاية الأدلة لإدانة إيران، وثالثها: رفض امتلاك إيران للسلاح النووي لأغراض عسكرية. ودخلت البرازيل في عهد دا سيلفا على خط الأزمة النووية الإيرانية؛ حيث رفضت فرض عقوبات اقتصادية جديدة ضد إيران من جانب مجلس الأمن الدولي، أو اتخاذ خطوات غير دبلوماسية ضد طهران مبررة ذلك بجدوى الحلول الدبلوماسية، وطالبت بضرورة التمسك بالمفاوضات كوسيلة أساسية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني لتفادي مثل ما حصل في العراق. لذلك، قامت البرازيل مع تركيا بالوساطة بين إيران والغرب من خلال الاتفاق بين إيران وتركيا تحت إشراف برازيلي على تبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب بوقود نووي عالي التخصيب يعد في تركيا، وهو الأمر الذي كان يعني أن إيران ستخفض من عملية تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ بالمائة، وذلك في مهلة أقصاها سنة. ولكن هذا الاتفاق لاقى معارضة الولايات المتحدة والغرب، وبناء على ذلك صوتت تركيا والبرازيل (العضوان غير الدائمين بمجلس الأمن في ٢٠١٠) ضد قرار تقدمت به القوى الكبرى في مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات اقتصادية إضافية على إيران بسبب برنامجها النووي.

ويمكن تفسير الموقف البرازيلي من البرنامج النووي الإيراني بأسباب عدة؛ فالدعم البرازيلي لإيران يعكس حرصها كدولة صاعدة على التواصل مع الدول النامية، رغبة في تعزيز نفوذها الدولي، وفي ظل التطور الهائل الذي شهده القطاع الصناعي البرازيلي فقد حرصت على تنويع علاقاتها التجارية من خلال الحصول على شركاء جدد، وعملت على تعميق العلاقات مع الدول النفطية ومن بينها إيران باعتبارها من أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم، فضلًا عن أن البرازيل أصبحت من أكبر مصدري الغذاء واللحوم لإيران، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى إيران حوالي ملياري دولار. هذا بالإضافة إلى أن طموح البرازيل إلى تطوير قدراتها العسكرية واهتمامها ببناء المزيد من المفاعلات النووية كما سيتضح فيما بعد، جعلها تراقب عن كثب السياسة الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني. وبالنسبة لإيران فقد حاولت كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، من خلال فتح قنوات اتصال على كافة الأصعدة مع بعض دول أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها البرازيل.

ولا شك أن تدخل البرازيل في أزمة البرنامج النووي الإيراني في عهد دا سيلفا قد حقق لها بعض المكاسب؛ حيث ظهرت باعتبارها وسيط جدير بالثقة، كما عكس مساعيها لكي تكون دولة مؤثرة في القضايا الدولية، ومؤهلة للحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي، وتتمتع بالاستقلالية في سياستها الخارجية. وعلى الجانب الآخر، رأى بعض المحللين أن موقف البرازيل من البرنامج النووي الإيراني في عهد دا سيلفا وتصويتها ضد فرض عقوبات جديدة على إيران في مجلس الأمن الدولي مثّل خسارة دبلوماسية بالنسبة لها، كما تعارض الموقف الرسمي مع توجهات الرأي العام البرازيلي، حيث رفض ٨٥ بالمائة من البرازيليين امتلاك إيران للسلاح النووي، وأيد ٦٥ بالمائة فرض مزيد من

العقوبات ضد إيران، وأشار ٥٤ بالمائة إلى إنهم قد يؤيدون القيام بضربة عسكرية محتملة ضدها، وذلك وفقًا لاستطلاع لمركز بيو الأمريكي عام ٢٠١٠. كذلك أدى التحرك الدبلوماسي البرازيلي بشأن البرنامج النووي الإيراني إلى تزايد المخاوف لدى بعض البرازيليين من فقدان بلادهم لمصداقيتها الدولية؛ نتيجة ارتباطها بنظام سلطوي يقمع معارضيه، ومعارضتها لموقف مجلس الأمن الدولي من قضية أمنية دولية ملحة. ولم يتعارض الموقف البرازيلي الرسمي مع الموقفين الأمريكي والأوروبي فحسب بل تعارض أيضًا مع موقف الصين وروسيا اللتين أيدتا فرض عقوبات جديدة ضد إيران.

وبخلاف ما كانت عليه العلاقات البرازيلية الإيرانية خلال عهد لولا دا سيلفا من قوة ورسوخ، فقد شهدت فتورا واضحا خلال عهد الرئيسة ديلما روسيف، حتى أن بعض المسؤولين الإيرانيّين اتهموها بأنها دمّرت سنوات من العلاقات الجيّدة بين البلدين خلال عهد سلفها. وفي هذا الإطار، لم تقم البرازيل في عهد روسيف بأي وساطة فيما يخص الملف النووي الإيراني، كما لم تطرح أي مبادرات جديدة في هذا الشأن، وأكدت البرازيل على أن المخاوف حول البرنامج النووي الإيراني لها «بعض الأساس»، وأنه ربما لن يكون مخصصا للأغراض السلمية فحسب.

ويمكن تفسير الفتور الراهن في العلاقات البرازيلية الإيرانية ببعض الوقائع التي ألقت بظلالها السلبية على العلاقات بين البلدين، ومنها قيام دبلوماسي إيراني يعمل في السفارة الإيرانية لدى البرازيل بالقبض عليه بتهمة التحرش بقاصرات، مما أثار حالة من الغضب الشعبي في البرازيل، كما أن مشاركة الرئيس الإيراني السابق «أحمدي نجاد» عام ٢٠١٢ في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) بريو دي جانيرو لم تلق ترحيبا سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، كما لم يحضر أي مسؤول برازيلي رفيع المستوى لاستقبال نجاد في المطار، كما قيل وقتها أن نجاد تقدم بطلب للقاء الرئيسة البرازيلية ولكنها قابلت هذا الطلب بالرفض. كما شهدت مدينة ريو دي جانيرو مسيرات حاشدة نظمها مناصرون لحقوق الإنسان تندد بزيارة الرئيس الإيراني باعتباره شخصية غير مرغوب فيها في البرازيل.

وكانت قضية انتهاكات حقوق الإنسان سببا في توتر العلاقات بين البلدين، فديلما روسيف التي تعرضت للاعتقال والتعذيب كمناضلة يسارية خلال فترة الحكم العسكري في البرازيل، جعلت من قضية حقوق الإنسان محورا رئيسيا في سياسة البرازيل الخارجية. وحتى قبل توليها الرئاسة انتقدت روسيف امتناع البرازيل عن التصويت بشأن إيران عام ٢٠١٠ داخل مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وقالت إنها تعارض إعدام امرأة في إيران بالرجم حتى الموت. لذلك أيدت البرازيل في عهد روسيف قرار الأمم المتحدة في مارس ٢٠١١ بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وهو الأمر الذي لم يكن ليتحقق إذا كان دا سيلفا مازال في السلطة، حيث اشتهر عنه وصف المتظاهرين في إيران بأنهم يشبهون مشجعي كرة القدم الغاضبين. وهذا القرار اعتبر تحولا عن سياسة دا سيلفا السابقة تجاه إيران، مما انعكس بالسلب على العلاقات التجارية الثنائية؛ حيث تشكو بعض الشركات البرازيلية في الوقت الراهن من صعوبة الحصول على أذون الاستيراد الإيرانية، وهو ما يعيق من قدرة البرازيل على

الولوج إلى ما كان ينظر إليه باعتباره سوقا حيوية لمنتجاتها.

ويرى بعض المحللين أن عدم اهتمام البرازيل ببرنامج إيران النووي إنما ينبع من رغبتها في إبعاد الأنظار والشكوك حول برنامجها النووي، في ظل قرارها إعادة البدء في خطط إنشاء الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والتي توقفت منذ سبعينيات القرن الماضي. كما رأى البعض أن رد الفعل الأمريكي والغربي غير المرحب بوساطة البرازيل دا سيلفا بين الغرب وإيران لحل أزمة برنامجها النووي قد أقنعها بضرورة تركيز اهتمامها على أمريكا الجنوبية والابتعاد عن التدخل في قضايا الشرق الأوسط. كما أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البرازيل في الوقت الراهن دفعت إدارة روسيف إلى الإنكفاء على الداخل، وعدم التدخل في أزمات خارج حدود جوارها الجغرافي.

وعلى الرغم من ذلك فقد أيدت البرازيل توصل إيران ومجموعة (٥+١) التي تضم الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا، في ١٤ يوليو ٢٠١٥، إلى اتفاق حول برنامج طهران النووي، وأعلنت الحكومة البرازيلية عن ارتياحها لهذا الاتفاق، مؤكده على دوره في التأكيد على الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي، وأنه يمكن أن يسهم في تطبيع العلاقات بين إيران والمجتمع الدولي.

وفي أعقاب هذا الاتفاق، عملت إيران على الاستفادة من رفع الحظر الاقتصادي الذي نص عليه الاتفاق النووي مع الدول الست، فقام إيرانيون بشراء عدة محاصيل أخرى من بعض دول أمريكا الجنوبية ونحو ١٨٠ ألف طن من الذرة البرازيلية، وهو ما يمكن أن يفسح المجال لانتعاش العلاقات التجارية بين البرازيل وإيران من جديد.

### ثانيا: البرنامج النووي البرازيلي

يمكن تفسير الموقف البرازيلي من البرنامج النووي الإيراني بالنظر إلى برنامجها النووي؛ فالبرازيل أكبر قوة عسكرية في أمريكا الجنوبية، وبلغت قيمة إنفاقها العسكري ٣١,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤، وهذا وضعها في المرتبة الأولى على مستوى دول القارة (ضعف كولومبيا التي هي ثاني أكبر دولة منفقة)، والحادية عشر على مستوى العالم، من حيث قيمة الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي. ولدى البرازيل برنامج نووي يعود لستينيات القرن الماضي، وخلال هذه الفترة قامت بإنشاء مفاعلين نوويين، وعملت على تطوير غواصة نووية، وكان لديها ثلاثة برامج عسكرية نووية سرية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، وخطط سرية لإجراء تجارب على القنبلة النووية في منطقة معزولة بغابات الأمازون، ولكن الفكرة توقفت تماما في عام ١٩٩٠ تحت ضغوط المجتمع الدولي والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها. ومع التحول الديمقراطي والخبرة السلبية لفترة الحكم العسكري للبلاد خفضت الحكومات المتعاقبة من الميزانية المخصصة للدفاع وأهملت مسألة تحديث الجيش، كما قررت البرازيل التخلي عن سلاحها النووي، وتمت إضافة بند غير قابل للتعديل في دستورها الصادر عام ١٩٨٨ يحظر بموجبه امتلاك البلاد للأسلحة النووية للأغراض العسكرية، وفي عام ١٩٩٨ وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وسرعان ما عاد الطموح النووي البرازيلي للتوهج مع تولي الرئيس اليساري لولا دا سيلفا للسلطة، ومنذ عام ٢٠٠٤ أعادت البرازيل التأكيد على رغبتها في إحياء برنامجها للطاقة النووية، وأعلنت عن نيتها بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء، وفي عام ٢٠٠٦ اعلنت البرازيل عن افتتاحها منشأة جديدة لتخصيب اليورانيوم تمهيدا لإنتاج الوقود النووي، وفي عام ٢٠٠٧ أعلن دا سيلفا البدء في أعمال بناء المفاعل النووي البرازيلي الثالث (أنجرا ٣)، والذي من المخطط أن يبدأ في العمل بحلول عام ٢٠١٨، إلى جانب المفاعلين النوويين الأخرين (أنجرا ١، وأنجرا ٢)، اللذين يقعان على الساحل الشرقي للبرازيل بالقرب من مدينة ريو دي جانيرو. وفي الوقت الراهن تعكف البرازيل على تعزيز قدرات الردع لديها، بما في ذلك بناء غواصات نووية محلية الصنع، حيث بدأت في ٢٠١٣ في بناء ترسانة بحرية وقاعدة بحرية ومصنع للهياكل المعدنية سيكون مسؤولا عن إنتاج أول غواصة برازيلية نووية الدفع ستشترك مع فرنسا في بناء هيكلها وستقوم البرازيل فيما بعد بتوفير المفاعل. ومن المقرر أن يتم تسليم الغواصة في عام ٢٠٢٣ لتصبح جاهزة للعمل في عام ٢٠٢٥، وذلك ضمن برنامج طموح لبناء غواصات أعلنته البرازيل عام ٢٠٠٨ بتعاون وثيق مع فرنسا. وفي حال نجاحها، ستنضم البرازيل إلى نادي الدول التي تملك غواصات ذات دفع نووي (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين).

**البرازيل حققت مكاسب وخسائر من الدخول على خط الملف النووي الإيراني**

واهتمام البرازيل بتطوير قوتها النووية يعود لأسباب عدة، منها: الاقتناع بأن الانضمام للنادي النووي سيدعم مكانة البلاد على المستوى الدولي، وربما يسهم في توفير مقعد دائم لها بمجلس الأمن الدولي، كما يأتي في إطار رغبتها في تأمين الحدود الشاسعة لغابة الأمازون، التي تمثل أكبر احتياطي من الماء العذب وأكبر محمية طبيعية في العالم، وحماية مساحتها الكبيرة، ضد التهديدات الإرهابية والتهريب بمختلف أشكاله. كما ينبع من حرصها على تطوير استراتيجية مستقلة للدفاع العسكري، ولحماية سواحلها التي تمتد على ٨٥٠٠ كلم وحقولها

## ٨٥٪ من البرازيليين عارضوا البرنامج الإيراني و٥٤٪ أيدوا الضربة العسكرية و٥٦٪ طالبوا بعقوبات إضافية على طهران

البحريـة في المياه شديدة العمـق، وثرواتها النفطية الاستراتيجية في أعمـاق مياهـا الإقليميـة لا سيما منذ اكتشافهـا احتياطيات نفطيـة هائلة قبالـة شواطئها الأطلنطية. فضـلاً عن أن البرازيل تمتلك سادس أكـبر احتياطي لليورانيوم على مستوى العالم وهذا وحـده كفيل بأن يجعلها تعيد التفكـير بخططها الدفاعية. كما أن التواجد العسكري الأمريكي في أمريكا الجنوبية، وإعلان كولومبيا عام ٢٠٠٩ عن سماحها للولايـات المتحدة باستغلال مجموعة من قواعدها العسكرية دفع البرازيل إلى تطوير قوتها المسلحة.

ومـن الجديـر بالذكـر أن البرازيل أكبر مستهلـك للطاقة في أمريكا اللاتينية، وعاشر أكبر بلـد في العالم استهلاكا للكهرباء، وقـد اتجهت إلى الاعتماد على الطاقـة النووية في إنتاج الكهرباء، بهـدف تقليـل الاعتماد علـى النفـط، إلا أن تجربـة البرازيل مع توليـد الكهرباء النووية مكلفـة في الوقت الراهـن، وتمثل الطاقة النوويـة ٣ بالمائة فقط مـن إجمالي إنتاج الكهربـاء في البرازيل. ويمكـن أن يزيد هذا الرقـم إلى ٥-٦ بالمائـة إذا قررت الحكومة البرازيلية المضي قدما في خطط إنشاء أربع محطات إضافية وفقاً للتصور المطروح في خطة الطاقة الوطنية ٢٠٣٠.

والبرازيـل أكـبر بلـد في أمريـكا اللاتينية من حيـث المساحة في حاجـة إلى زيـادة إنتاجها من الطاقة إلى ثلاثـة أمثال حجمها الحـالي لتتمكـن من تحقيـق طموحها في شغل مكانـة متقدمة بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، خاصة في ظل التوقعات بزيادة عـدد السكان إلى حوالي ٢١٥ مليـون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وفي تقريرها لعام ٢٠١٣ بعنوان «توقعات الطاقة العالمية»، أفادت وكالة الطاقـة الدوليـة أن استهلاك الطاقة في البرازيـل سيرتفع بنسبة ٨٠ في المائـة مع تضاعف متوسـط استهلاك الكهرباء لدى الطبقة الوسطى. ومع التغيرات المناخية وموجة الجفاف التي تعرضت لها البـلاد عام ٢٠٠١، من المتوقع أن تصبـح أقل اعتمادا على الطاقة الكهرومائية، لتتحول إلى طاقة الرياح البرية والكهرباء من الوقود الحيوي، وستكون الطاقة النووية واحدة من البدائل الاستراتيجية لتوليـد الكهربـاء، خاصـة أن البرازيـل تتوافـر لديهـا المهـارات والكفـاءات اللازمـة لذلـك، وإن كان هـذا يعتمـد بدرجـة كبيرة علـى توافر المـوارد المالية اللازمـة، والتي تتضـاءل في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها البرازيل في الوقت الراهن.

وبالمقارنة بين الموقفين البرازيلي والإيراني من الطاقة النووية، نلحـظ أن ثمـة اختلافـات بينهمـا؛ فالبرازيل دولـة ديمقراطية وسلميـة، ولا يوجـد بينهـا وبـين جيرانها خلافات علـى الحدود، وتتمتـع بعلاقات طيبـة مع جيرانهـا وبقية دول المجتمـع الدولي، وليست في سباق تسلح مع أي طرف، كما أنها لا تتواجد في منطقة متوتـرة بخلاف إيـران التي تفتعل الخلافات مـع أكثر من طرف داخـل المنطقة وخارجها. وعلى الجانـب الآخر، ثمة أوجه للتشابه بين البلدين، حيث وقع البلدان على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـة، كما حافظـت البرازيل وإيـران على سريـة التكنولوجيا النووية. ومثـل إيران رفضت البرازيل عـام ٢٠٠٤ السماح لفريق الخـبراء التابع للوكالـة الدولية للطاقـة الذرية بالقيـام بتفتيش كامـل لإحـدى منشآتهـا النووية، مؤكدة علـى أن المنشـأة ستنتج اليورانيـوم قليـل التخصيـب لاستخدامه في مشروعـات الطاقة، وليس المادة غنيـة التخصيب التي تستخـدم في الأسلحة النووية، مبررة رفضها بحاجتها إلى حماية المعلومات الخاصة بها، وخوفها من التجسس على منشآتها النووية، ولكن عادت البرازيل وسمحت لبعض مفتشي الأمم المتحدة بزيارة أحـد مفاعلاتها النووية بعد الاتفاق على المواقع المحددة التي سيتم تفتيشها.

وقـد أثـارت التحـركات البرازيليـة قلـق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والوكالـة الدولية للطاقـة الذرية بشـأن إمكانية تطوير قدراتهـا النوويـة لأغراض عسكريـة، وطالباهـا بالتصديق على البرتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الـذي كان سيلزمها بفتـح منشآتها التي لم تعلـن عنها في السابق أمام المفتشـين الدوليين، وهو ما رفضته حكومـة دا سيلفا، مبررة ذلـك بعدم حيادية نظام نزع السلاح النووي، نظرًا لامتلاك بعض الـدول دون غيرهـا للسلاح النـووي، كما أكدت البرازيـل على أن دستورها يضمن إجراء الأنشطة النووية للأغراض السلمية فقط، ويحظـر إنتاج السلاح النـووي لأغراض عسكريـة، مؤكدة على أن الاتفاقيـات الدوليـة التـي قامت بالتوقيـع عليها توفـر الضمانات الكافيـة في هـذا الشـأن. ولذلـك فيعتـبر العديـد مـن المراقبين البرازيـل أكثر تعاونا من إيران في مجال التفتيش الدولي، وإن كان البعض يبدي مخاوفه من أن البرازيل قد تتجه نحو الاستخدامات العسكريـة للطاقة النووية، مع تزايـد قدرتها على التخصيب، ومع اتجاهها نحو تعزيز قوتها النووية بالتعاون مع فرنسا وروسيا ●

*باحثة متخصصة في شؤون البرازيل وأمريكا اللاتينية

# الاقتصاد الإيـــراني
# ما بين اضطرابات المنطقة والعقوبات

**لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأعوام القليلة الماضية، بمنأى عن آثار الاضطرابات والعنف في المنطقة، بقدر ما لم تكن بعيدة عن التأثير في تفاقم عدد منها. فثورات الربيع العربي، وما صاحب عدداً منها من اقتتال داخلي وحرب أهلية قد أطلقت سلسلة من التفاعلات في الإقليم والساحة الدولية، لم يسلم منها بلد في الشرق الأوسط، ولم تكن إيران باستثناء هنا.**

حسين سليمان *

جاءت الإضطرابات منذ نهاية ٢٠١٠ في المنطقة، لتضيف أبعاداً وحسابات أخرى على الوضع الإيراني المعقد بالفعل نظراً للتوترات مع بلدان الجوار العربي والمجتمع الدولي، والعقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على هذه القوة الإقليمية النافذة بغرض عرقلة برنامجها النووي الطموح والمثير للقلق. ومع انفراج الملف النووي مؤخراً عبر توقيع إيران والقوى الدولية اتفاقاً منتصف شهر يوليو الماضي، وما يعنيه ذلك من رفع العقوبات وإعادة دمج الاقتصاد الإيراني في السوق العالمي الرحب، فإن خليطاً واسعاً ومتضارباً من النتائج يلوح في الأفق، ويشير بمتغيرات مؤثرة على الداخل الإيراني، والشرق الأوسط برمته.

## إيران ونصف عقد حافل

وقبل محاولة استشراف مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، فإن تقييم تأثير العقوبات – وكذلك اضطرابات المنطقة – على اقتصاد إيران في الفترة الأخيرة، سيكون أداة فاعلة لفهم أفضل للآفاق المحتملة لعودة الجمهورية الإيرانية إلى الساحة الدولية، وما إذا كانت نتائج الاتفاق ستحمل تأثيراً بقدر ما يشاع أم أن الواقع قد يكون مختلفاً.

وجدير بالذكر أولاً، أن العقوبات على إيران بدأت تأخذ بعداً اقتصادياً حاداً مع عام ٢٠١٠، حيث تركزت قبل ذلك على وارداتها من السلاح، وعلى مؤسسات عسكرية بالأساس، كالحرس الثوري على سبيل المثال، والجهات المقربة أو الداعمة له. لكن منذ عام ٢٠١٠ بدأ استهداف القطاعين المصرفي والنفطي الإيرانيين بالتدريج من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتوقيع عقوبات على الشركات الإيرانية، ومن يتعامل معها من شركات أو جهات خارج إيران. وتصاعد التوتر تدريجياً حيث وصل ذروته عام ٢٠١٢ بتشديد الخناق على قطاع الطاقة الإيراني والمتعاملين معه، وتهديد إيران بغلق مضيق هرمز وتعطيل إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي بأسرها.

ونظراً لكون إيران من كبرى البلدان النفطية في العالم، وصاحبة ثالث أكبر احتياطي مؤكد، بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية بـ ١٥٧,٥ ألف مليون برميل، فإن تأثر الاقتصاد الإيراني بالمتغيرات الاقليمية والدولية لطالما كان بالأساس من بوابة قطاع الطاقة وأسعارها والطلب عليها. ففي عام ٢٠١٠ ووفقاً لبيانات منظمة أوبك، بلغ نصيب صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات الإيرانية ٦٤٪، وذلك انخفاضاً من ٨٨,٧٪ في عام ٢٠٠٨ قبيل الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على النفط.

ومع قيام الثورات في المنطقة العربية في نهاية عام ٢٠١٠، والنزاعات الداخلية المسلحة التي رافقتها في بعض البلدان، ومخاوف السوق العالمي من تأثر امدادات الطاقة من المنطقة، ارتفعت أسعار النفط من ٧٧,٥ دولاراً للبرميل (سعر سلة أوبك) في عام ٢٠١٠، إلى ١٠٧,٥ دولاراً في عام ٢٠١١، أي بزيادة ٣٨,٧٪ في عام واحد، وهي أكبر زيادة سنوية في أسعار النفط على مدى أكثر من عقد كامل. وبطبيعة الحال استفادات كافة البلدان المصدرة للنفط، ومنها إيران، بالأسعار الجديدة، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية الإيرانية من ٧٢,٢ مليار دولاراً في عام ٢٠١٠، إلى ١١٤,٨ ملياراً في عام ٢٠١١، وهو ما قفز بنسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٦٪ إلى ٢٠,٣٪ بين العامين المذكورين، وذلك مع ارتفاع حجم الصادرات

بشـكل طفيف من ٢,٢ مليون برميـل يومياً إلى ٢,٥ مليون برميل (بيانات منظمة أوبك).

ومـع تشديـد العقوبـات في عـام ٢٠١٢ كمـا أشرنـا، وبـدء استهـداف قطـاع النفط بصـورة خاصـة، انعكس ذلـك بصورة فوريـة على الاقتصاد الإيراني والأوضاع المعيشية في البلاد، حيث انخفضـت صادرات إيـران النفطية من ٢,٥ مليـون برميل يومياً في عـام ٢٠١١، إلى ٢,١ مليونـاً، في عام ٢٠١٢، إلى ١,٢ ثم ١,١ مليون برميلاً في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي، وهو ما نتج عنه بطبيعة الحال تراجع قيمة الصادرات، من ١١٤,٨ مليار دولاراً في ٢٠١١، وصـولاً إلى ٥٣,٧ ملياراً فقط في عام ٢٠١٤، أي تراجعها إلى أقل من النصف في ثلاثة أعوام (بيانات منظمة أوبك)، وهي الأعـوام الأسوأ على الاقتصاد الإيـراني في الفترة الأخيرة، والتي أسهمـت إلى حد كبـير في الوصـول إلى الاتفاق النـووي في نهاية المطاف سعياً لإيقاف التدهور الاقتصادي في البلاد.

فنتيجـة للعقوبـات وتراجـع الصـادرات النفطيـة، حقـق الاقتصاد الإيـراني وفقاً لبيانات صندوق النقـد الدولي، تراجعاً في النـاتج المحلـي الإجمـالي بنسبـة ٦,٦٪ في عـام ٢٠١٢، حيث بلـغ الناتج المحلـي ٤١٨,٩ مليار دولاراً، مقارنة بـ ٥٦٤,٥ ملياراً في العـام السابـق لـه ٢٠١١، كمـا استمر التراجـع في عام ٢٠١٣ بنسبـة ١,٩٪، حيث بلغ الناتج المحلـي ٣٨٠,٣ مليار دولاراً فقط، أي أن النـاتج المحلـي قد فقد ثلـث حجمه في عامـين فقط بسبب العقوبات، كمـا فقد الريال الإيـراني ٥٨,٨٪ و٥٨,٩٪ من قيمته أمـام الدولار واليـورو على التوالي بين عامـي ٢٠١١ و٢٠١٤، وهو مـا أدى إلى زيادة أسعـار السلع والخدمات المستـوردة، بالتزامن مـع تخفيض إجمـالي الواردات في تلـك الفترة مـن ٧٧,٨ مليار دولاراً في عـام ٢٠١١، وصـولاً إلى ٥٥,٢٪ في عـام ٢٠١٤، وذلك لإنخفاضـ عائدات تصدير النفط المستخدمـة لتمويل الواردات. ونتـج عن ذلك نقص السلع في السـوق الإيراني وارتفاع أسعارها، وهـو ما انعكس علـى معدلات التضخـم السنوية التـي قفزت من ١٢,٤٪ في عام ٢٠١٠، إلى ٣٤,٧٪ في عام ٢٠١٣، بما يعني تدهور القـوة الشرائية للمواطنين وتراجـع في مستويات الرفاهية العامة والأوضاع المعيشية.

## المستقبل في ضوء المستجدات المتلاحقة

حملـت السنـوات القليلـة الماضيـة إذاً، للاقتصـاد الإيراني عدداً مـن التغيرات المتلاحقـة تأثراً بالثـورات والاضطرابات في المنطقة وتشديد العقوبات أكثر على اقتصادها وعلاقاتها بالعالم الخارجـي. لكـن المؤشـرات جميعها تشير بـأن السنـوات المقبلة هي الأخرى، ستشهـد عدداً من التحـولات للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فيما يخـص اقتصادها، سياساتهـا الخارجية، دورها الإقليمي، وصولاً إلى توازنات الداخل الإيراني ذاته.

ففي النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٤، وكأنما لم يكن من الكافي تراجع حجم صـادرات النفط الإيراني إلى أقل من النصف في ثلاثة أعوام نتيجة العقوبات، فقد تلقى الاقتصاد الإيراني ضربة موجعـة أخرى بإنهيار أسعار النفـط العالمية (سعر سلة أوبك) من ١٠٥,٦ دولاراً للبرميـل في شهر يوليـو ٢٠١٤، إلى ٤٤,٤ دولاراً في شهـر يناير ٢٠١٥، والذي لم تتردد إيران في اتهام الولايات المتحدة الأمريكيـة، وبلـدان الخليج العربيـة المصدرة للنفـط، بتدبيره في محاولة لضرب الاقتصاد الإيـراني وزعزعة استقرار نظام الحكم تحت وطأة سخط المواطنين من تدهور الأوضاع.

وقبـل أشهر قليلة، وتحديـداً في يوليو الماضي، وربما بدفع من هـذا التراجع في أسعار النفط، ومن قبله تدهور حجم الصادرات في أعقـاب تشديد العقوبـات الاقتصادية، توصلـت إيران والقوى الدوليـة الكـبرى، بعد مفاوضـات مضنية، إلى اتفـاق بخصوص برنامجهـا النـووي، مـن المفترض أن يتبعـه رفـع العقوبات عن الاقتصـاد الإيراني وإعـادة دمجه في الاقتصاد الـدولي، وهو ما سيكـون له آثار من الممكن توقـع بعضها من خلال ما نتج عن هذه العقوبات في المقام الأول.

وسيكون أول ما تتحصل عليه إيران من وراء هذا الاتفاق، هو الإفـراج عن أرصدتهـا في الخارج، والتـي تم تجميدها في أعقاب تشديـد الحصار علـى القطاع المصـرفي الإيراني، وهـي أرصدة تأتـي في أغلبها كمقابل لصـادرات نفطية، وتصل في بعض التقديرات إلى ما يفوق ١٠٠ مليار دولار، أى رُبـع الناتج المحلي الإجمـالي الإيراني في العام الماضـي، كما يقدره صندوق النقد الدولي، وهو ما سيسهم بشـكل فوري في تحفيـز الاقتصاد المحلي مـن خلال زيـادة الإنفاق العـام، وتوفـير التمويل الـلازم لزيادة الـواردات وإشباع السـوق الداخلي من السلع الاستهلاكية والرأسمالية على السواء.

ومـع انفتـاح الاقتصـاد الإيراني علـى العالم وانتعاش التبادل التجـاري مع بلدانـه، بالاضافة لتدفـق النقـد الأجنبـي وزيـادة المعروض منـه مع الإفـراج عن الأرصدة المجمدة كما أشرنا، فإن الريال الإيراني سيشهد تحسناً كبـيراً في قيمتـه أمام العمـلات الرئيسية، وهو مـا سيخفض من أسعار الواردات الأجنبية ويحجم بالتالي معدلات التضخم ويعزز مـن القوة الشرائية والدخـول الحقيقية للمواطنـين، وما سيعنيه ذلك من تحسن في شعبية الإدارة الإيرانية الحالية. لكن في الوقت ذاته فإن ارتفاع قيمة الريال أمام العملات الأجنبية، سيقلص من تنافسيـة الصادرات غير النفطية والطلـب الخارجي عليها، وهي التي بلغت في عام ٢٠١٤ وفقاً لبيانات الأوبك، ٤٥,٣ مليار دولاراً، أى ٤٥,٨٪ من إجمالي الصادرات في هذا العام، لكن هذا التأثير السلبـي قد يوازنه انفتاح عدد أكبر مـن الأسواق أمام الصادرات الإيرانية مع إزالة القيود على تجارتها مع العالم.

كمـا من المتوقـع مع إزالـة العقوبـات التي أقرتهـا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الاستثمار في الجمهورية الإيرانية سـواء مـن شركاتهـا أو الشركات التابعـة لأى جنسيـة، أن يبدأ رأسـ المال والشـركات العابرة للجنسيات، خاصـة من الولايات المتحـدة والاتحاد الأوروبي، في التزاحـم لدخول السوق الإيراني المحمل بفرص الربح نظراً لحرمانه على مدى سنوات من السوق العالمـي، بل ويُشار إلى أن مفاوضـات عقود الاستثمار الكبرى في مجـال النفط والبنيـة التحتيـة والخدمات، قد سبقـت التوصل للإتفاق النـووي بأشهر، وتمت بسرية قصـوى في أغلب الأحيان وبشـكل ثنائي مع أطـراف أمريكية بالأساس بمعـزل عن القوى الدوليـة الكبرى الأخـرى المشاركـة في الاتفاق النـووي، بغرض تأمين نصيب الشـركات الأمريكية من العقود الخارجية الكبرى المتوقعـة بعد إزالة العقوبـات، واحتكار قطاعـات بعينها وتجنب منافسـة محتملة من الشركات الأجنبيـة الأخرى. لكن وعلى أي حال، وبغض النظر عن جنسية الشركات التي ستتمكن من العمل في السـوق الإيـراني مستقبـلاً، فـإن تدفق الاستثمـار الأجنبي، سيـؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصـادي في إيران، وخلق فرص عمـل تخفف مـن معـدلات البطالة التـى تتذبذب بـين ٥,١٠٪ و٥,١٣٪ علـى مـدى السنـوات الخمس الماضيـة (بيانات صندوق النقد الدولي).

**تراجع الناتج الإيرانـي ٦,٦٪ عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٣٨٠,٣ مليار فـي ٢٠١٣**

ويبقـى في نهاية المطاف تأثـير إزالة العقوبات على القطاع النفطي الإيـراني، هو الأهم والمُنتظر بسبب ثقـل القطـاع في الاقتصـاد الإيـراني والإيرادات الحكومية. ويحمـل هذا الجانب نتائج واسعـة الأثـر سـواء علـى الاقتصاد الإيـراني، أو اقتصـادات بلـدان الخليـج النفطيـة، أو السـوق العالمـي بأسـره مستهلكين ومنتجـين. فمع السماح بعودة تصدير إيران للنفط، وللشركات العالمية في الاستثمار في الاحتياطي الإيراني النفطي العملاق لزيادة الإنتاج وتطويـر بنيته التحتية، فإن العائدات الإيرانية من النفط ستنمو مجدداً لتدفع نحو المزيد من نمو الناتج المحلي والموارد الحكومية، لكن وعلى الجانب الآخر، فـإن زيادة المعروض في السوق العالمي سـواء فوراً بإزالـة الحواجز أمـام الصـادرات، أو مستقبلاً مع زيادة إنتاج القطاع النفطي، سيؤدي لمزيد من التراجع في أسعار النفـط عن أسعارها الحالية التي بلغـت في متوسط الستة أشهر الأولى مـن العام الحـالي، ٥٥,١ دولاراً للبرميـل، وهو أقل سعر منذ ١٠ أعوام. مما سيؤدي إلى تراجع إيرادات البلدان النفطية كافـة، ومنها إيرادات إيران ذاتها قبـل تطبيق العقوبات وانهيار صادراتها.

### القدرات الاقتصادية والنفوذ الإيراني

تحمل تلـك الآفاق ما يتخطى الحـدود الإيرانية من تحولات، فالاتفاق النـووي ونتائجـه الاقتصادية على إيـران، سيكون لهما حتمـاً تبعات على المنطقة مـن خلال التأثير على الـدور الإيراني في التوازنـات والصراعـات الدائرة في عدد من البلـدان العربية المضطربة، وهي التبعات التي من غير الممكن الجزم بتوجهاتها في الوقـت الحالي، بل على الأغلب ستتضح أكثر مع بيان مدى التزام

# ١٠٠ مليار دولار إجمالي الأرصدة الإيرانية المجمدة بالخارج ومع الإفراج عنها يعود ربع الناتج الإجمالي المحلي في عام

إيران بالانفتاح الفعلي على العالم الخارجي، وما يتطلبه ذلك من خطوات أدرجت في الاتفاق وأخرى ضمنية.

فمن ناحية، قد تتيح الانفراجة الاقتصادية الفورية لإيران، والطفرة في الموارد المالية تحت تصرفها في أعقاب الاتفاق، التوسع في سياساتها الخارجية الراهنة في المنطقة، من دعم مادي، لوجيستي، استخباراتي، وحتى عسكري لأطراف مختلفة في النزاعات الأهلية الدائرة حالياً في عدد من بلدان المنطقة، وعلى رأسها سوريا، العراق، اليمن، ولبنان.

فمن الثابت، وفقاً لتصريحات جهات رسمية سورية، أن إيران قد أمدت حكومة الأسد بدعم يصل إلى ٦, ٤ مليار دولار في صورة نقدية أو كمساعدات نفطية وغيرها. لكن عدداً من التقديرات يشير إلى أن الجمهورية الإيرانية قد أمدت نظام الأسد بمساعدات متنوعة منذ قيام الثورة السورية، قد تتخطى «سنويا» الرقم السابق، وهو ما يعني مساعدات إجمالية تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار إذا صح ذلك؛ ناهيك عن التكاليف غير المباشرة لدعم الأسد، في صورة تدريب مقاتليه، وإرسال قوات خاصة إيرانية للمشاركة في دعم نظامه، وهو ما تكشف بوضوح بعد ثبوت أسر عدد منهم ومقتل آخر في معارك بمناطق مختلفة من سوريا.

وكذلك تدعم الجمهورية الإيرانية الحوثيين في اليمن بصورة غير واضحة الأبعاد حتى الآن، حيث يصعب تقدير حجم المساعدات أو صورتها بدقة لفارق الجهة المتلقية للدعم في اليمن وسوريا، ففي حين تتلقى الدولة السورية ذاتها العون الإيراني بما يسهل إلى حد ما تقدير الفجوات التي يسدها التمويل الإيراني، وكذلك قنوات إيصاله، فإن الصفة غير النظامية للحوثيين في اليمن تجعل من الصعب تقدير أنشطتهم والدعم المقدم لهم. لكن أيا كان حجمه في السابق، فإن إتاحة قدرات تمويلية إضافية لإيران قد يعني قدرة أكبر على تمويل حلفائها في اليمن كما في خارجها.

وفي العراق، مسرح النفوذ الإيراني الأبرز في الشرق الأوسط، فإن تواجد الجمهورية الإيرانية قد صار طاغياً منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وشهد صعوداً مع المحطات المختلفة، كانسحاب القوات الأمريكية، وصولاً إلى تمدد تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي سهل التدخل الإيراني لحماية مصالحها ووقف المذابح الطائفية التي ينفذها التنظيم، مع غض المجتمع الدولي طرفه بغية عرقلة التوسع المخيف لتنظيم الدولة أياً كانت الآلية والحلفاء في ذلك. ومع اشتداد الذراع الاقتصادي لإيران فإن قدراً أكبر من الدعم سيصبح متاحاً أمام الأطراف السياسية الحليفة في العراق لمساعدتها في الاستحقاقات الشرعية مستقبلاً، وكذلك أمام الميليشيات والأطراف المسلحة في النزاعات والاقتتال الداخلي.

لكن ومن ناحية أخرى، فإن طرحاً بديلاً قد لا يبدو مستبعداً؛ فالاتفاق النووي وما يتبعه من انفتاح وتوسع في العلاقات الغربية الإيرانية، قد يُحدث بالتدريج تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية لتصبح أقل عداءً للتوجهات الغربية في المنطقة تحت ضغط المصالح المشتركة، كأن يؤدي ذلك إلى رفع الدعم الإيراني عن نظام الأسد على سبيل المثال، وإجراء مشابه مع الحوثيين في اليمن، وتنسيق للنفوذ الإيراني في العراق لخدمة أهداف الطرفين. لكن وفي حين قد يبدو أن بعض هذه التحولات قد يصب في مصلحة استقرار المنطقة مع الحد من التدخل الإيراني، إلا أن هذا سيكون رهناً بالحسابات الإيرانية-الغربية، وليس لفتح صفحة جديدة مع بلدان الجوار العربي، بمعنى أن تحولات مستقبلية أخرى عدائية تجاه بلدان المنطقة قد تكون واردة إذا تم التنسيق والتوافق مع القوى الغربية الشريكة.

الاحتمالات إذاً مفتوحة حول مآل الدور الإيراني في المنطقة بعد الاتفاق النووي، فبين تمدد السياسة الخارجية الراهنة أو تحول دفتها، تتوالى التكهنات والسيناريوهات المختلفة؛ لكن الأكيد هنا في أغلب الظن، أن الاتفاق النووي إذا تم تنفيذه والالتزام ببنوده من قبل إيران، ولم يكن فقط لكسب المزيد من الوقت للبرنامج النووي، ستتبعه انتعاشة مؤثرة للاقتصاد الإيراني تعزز من قدرات الجمهورية الإيرانية وتنوع مجموعة أدواتها، والأكيد كذلك أن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ستحددها توازنات إيران مع الغرب بالأساس، وأن على البلدان العربية بالتالي السعي لتأمين مصالحها بأدواتها الخاصة دون انتظار تساقط الأوراق في جعبتها ●

*باحث بوحدة الدراسات الاقتصادية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

# الإرهاب الإيراني: حقائق وبراهين

**صدر عن شركة المعرفة للنشر وهي الشركة الشقيقة لمركز الخليج للأبحاث في عام ٢٠١٣م، كتاب (الإرهاب الإيراني: حقائق وبراهين) للمؤلف معالي الدكتور سعيد محمد بأديب وهو المتخصص في الشأن الإيراني من حيث الدراسات الأكاديمية والتأليف والنشر، أو العمل خلال فترة زمنية طويلة في هذا المجال، لذلك جاء هذا الكتاب الذي ضم بين دفتيه ١٣٦ صفحة من القطع المتوسط بمثابة رصد موثق لممارسات إيران الإرهابية ، أو ما يعرف بممارسة إرهاب الدولة المنظم، وتضمن هذا الكتاب خمسة أبواب إضافة إلى الملاحق التي تحمل العديد من الوثائق المهمة.**

آراء حول الخليج. جدة

الباب الأول جاء تحت عنوان إرهاب إيران الداخلي، والثاني: إرهاب إيران الخارجي، والثالث: الإرهاب الإيراني ضد المملكة العربية السعودية، والرابع: الإرهاب النووي الإيراني، والخامس: علاقات وتدخلات إيران في بعض الدول العربية وتبعاتها، وأخيراً الملاحق والهوامش.

ورغم أن المؤلف أصدر كتابين من قبل حول إيران هما ( العلاقات السعودية ـ الإيرانية ١٩٣٢ـ ١٩٨٢م)، و( العلاقات السعودية ـ الإيرانية ١٩٨٢ـ١٩٩٧م) إلا أنه يقول تردد في إصدار الكتاب الثالث لعديد من الأسباب منها: استخدام إيران شتى الوسائل السرية والوهمية في نشاطها الإرهابي، اتباعها لأساليب مبتكرة وشيطانية في تنفيذ عملياتها الإرهابية، تكليفها لأطراف أخرى مثل الجماعات الإرهابية المعروفة، والأحزاب الشيعية المختلفة بالقيام بعمليات إرهابية نيابة عنها، استغلال السفارات والقنصليات الإيرانية لتسريب الدعم المالي واللوجستي للعصابات الإرهابية في البلد المضيف أو الدول المجاورة، استضافة أسر الزعماء الإرهابيين بشكل سري والتستر عليهم .

يستطرد المؤلف: المتتبع للسياسة الإيرانية وخفاياها يعرف بأن الإرهاب يشكل جزءًا مهما في هذه السياسة وهو ما يسمى بـ (إرهاب الدولة) وهذا النوع من الإرهاب هو أخطر من غيره سواء كان إرهاب تنظيمات، أو الأعمال الإرهابية الفردية.

ويوضح المؤلف عدد الأجهزة الأمنية الإيرانية المعنية بإدارة وتوجيه الإرهاب وممارسته داخل وخارج إيران سواء في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي، أو بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وتناول المؤلف الاختراقات الإيرانية للعديد من الدول العربية، ورغم أن الكتاب قد صدر قبل عامين إلا إن المؤلف حذر من التغلغل وأهدافه وأسبابه في اليمن وما يمكن أن يترتب عليه وكذلك في سوريا والعراق والسودان وليبيا وبقية دول المنطقة، وتطرق إلى التنظيمات الإرهابية والميليشيات التي تدعمها طهران في المنطقة بقصد نشر الإرهاب والتدخل في شؤون هذه الدول، وخصص المؤلف الباب الثالث من الكتاب للإرهاب الإيراني ضد المملكة العربية السعودية وتتبع هذه العمليات التي نفذتها أو مولتها أو حضت عليها إيران ضد المملكة، واستشهد بأدلة موثقة تضمنت أسماءً وتواريخًا ، ولخص العلاقة السعودية ـ الإيرانية في جملة قصيرة هي ( علاقة الحذر وعدم الثقة فكلا البلدين لا يثقان في بعضهما.

جاء الباب الرابع تحت عنوان» الإرهاب النووي الإيراني» ورغم أن الكتاب قد صدر قبل إبرام الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ إلا أن المؤلف قدم معلومات مهمة وكافية تبرهن على خطورة الملف النووي الإيراني، واعتبره أداة إيرانية لفرض الهيمنة وبسط النفوذ في المنطقة، ولتهديد أمن واستقرار دول الخليج العربية، وتعرض بدقة لرصد الإمكانيات النووية الإيرانية في المفاعلات الإيرانية، وتوضيح مدى خطورتها.

تضمن الباب الخامس علاقات إيران وتدخلاتها في بعض الدول العربية وتبعاتها وفي مقدمتها مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية خاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير، إن كانت المحاولات العدائية من طهران للقاهرة قديمة، والجمهورية اليمنية، وسوريا، والعراق وغيرها من الدول العربية.

وجاء الكتاب في مضمونه العام عبارة عن موسوعة تاريخية لتوثيق وتتبع الإرهاب الإيراني المنظم في المنطقة العربية على وجه الخصوص وتأثيره على عدم استقرار المنطقة وتحويل أنظارها عن القضايا الحقيقية التي تهدد الأمة إلى قضايا الإرهاب الإيراني الذي يتخذ غطاءات متنوعة سواء القومية الفارسية، أو المذهبية، أو العرقية وغيرها ●

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

**www.kcorp.net**

# إيران .. تاريخ من العداء لجيرانها

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

الدول العربية تنظـر إلى إيران على أنها دولة إسلامية جارة ولها أهميتهـا في المنطقة، إلا أن إيران لا تبادل العرب المشاعر نفسها، لكون إيـران تقـوم على أسـس أيدولوجية و تـرى في الاعتماد علـى القومية الفارسية و عنصرها الآري وسيلة لبقائها، وأن اتباع الطائفية وسياسة ولاية الفقيه هو الضمان لاستمرارها ، وإن كان العداء الفارسي للعرب غير مبرر تاريخيًا إلا أن إيران تعتبر ذلك هو الأساس، ولم تتخلص من عقدة التفكير الامبراطوري الذي بدأ منذ عهد الملك قمبيز الثاني عام ٥٣٢ قبـل الميلاد والـذي أرسل جيشًا إلى مصر قوامـه ٥٠ ألف جندي لكـن ابتلعه بحر الرمـال الأعظم بالقرب من واحة سيـوة، إلى أن جاء الشاه إسماعيل الصفوي في القرن السادس عشر الميلادي ووضع أسسًا جديـدة للدولة الفارسية وربطهـا بالأئمة الاثنى عشـر للالتفاف على فكر التقية والانتظار، فادعى أنه حصل على إجازة من صاحب الزمان المهدي المنتظر للقيام بذلك، واستعان الصفويون بعلماء من جبل عامل ودول أخـرى لتشييع إيران التي كانت سنية، ومارس الصفويون القسوة للإجبـار علـى التشيع الاثنـى عشري ، ثم طور الشـاه رضا بهلوي هذه النظرية ووضع تصوراً للدولة الإيرانية القومية الشفوفينية الآرية الذي لا يلغي الإسلام، مع جعل القومية الإيرانية أيدلوجية للتوسع والتعصب تجـاه الجوار الجغرافي والثقافي، ثم جـاءت الخومينية وقدمت تصوراً جديـداً لهذه الدولة يعتمد على أن الإسلام لا يلغي فقط الخصوصيات الاثنية والقومية وعناصر التعددية والاختلاف، بل يسبغ الشرعية ويبرر التوسع الإقليمي، وإلغاء إرادة الآخر، وذلك تحت شعار تصدير الثورة، ثم شعـار الدفاع عن الدولة الإسلامية، وتحـول نظام ولاية الفقيه إلى مصدر للخطـاب السياسي - الديني للهيمنـة المطلقة على المنطقة وكل مـن يختلف مع المـد الفارسي، وأخذ الخميني بمقولـة " أن كل ما كان للنبـي والإمام فيه الولاية، وكان لهم فللفقيه أيضـاً ذلك، وأن الفقهاء هـم الحكام في زمـن الغيبة والنـواب عن الأئمـة، وأن للفقيـه العادل جميـع ما للرسول والأئمة "، وبهـذه السياسة جمعت إيران بين النزعة القومية الفارسيـة الآرية (الإيرانيون من الجنس الآري)، وزادت إليها صيغـة ولاية الفقيـه ومزجت بـين الايدلوجية الإسلامية وبـين القومية الفارسية، وهي بذلك انتهجت سياسة العداء للعرب ولم تترك فرصة إلا وهاجمت القومية العربية وتضعها في سلة واحدة مع الصهيونية العالمية والامبرياليـة وتعتبر العـرب أمة ممزقة، و إيـران لم تشارك في الدفاع عن قضايا الأمـة العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية مطلقـاً إلا بالشعارات، بـل تحالفت إيـران الشاهنشاهية - الخمينية مع إسرائيل.

إيـران أرادت تحقيق حلمهـا القومي الذي ألبسته عبـاءة إسلامية بمواصفـات تتيح لهـا السيطرة علـى المنطقة بطريقـة لا تقرها النظم السياسيـة، أو الأديـان السماوية أو حتـى الثقافـات الوضعية، فدخلت العـراق بعد سقوط نظام صدام حسين وحولته إلى دولة طائفية ودعمت الإرهـاب لكـي تظهر وحشية مـن تعتبرهم أعداءها ولـو كان ذلك على حساب العراق دولة وشعبًا، وكررت السيناريو في سوريا من خلال دعمها نظـام الأسـد بالمال والعتـاد والمقاتلين، ثم أعادت الكـرة في اليمن عبر مساندة الأقلية الحوثية.

وإذا كانـت إيران تنفذ سياسة لاخـتراق الدول العربية من الداخل وأصبحـت علنية بعد أحـداث ثورات الربيع العربي ، مـا جعلها تتحدث عن مشروعها علانية للسيطرة على الدول العربية وإحياء الإمبراطورية الفارسية، أخذت تردد بزهو أنها أصبحت تحكم ٤ عواصم عربية، وأنها وصلت إلى البحر المتوسط لأول مرة في التاريخ .. أخذت تعمل لمحاصرة الوجود العربي من الأطراف وعلى أكثر من محور، ففي إفريقيا افتتحت ٣٠سفـارة خلال العقد الأخير، ثم دعت ٤٠ دولـة إفريقية لحضور قمة إيـران / إفريقيا بطهران عام ٢٠١٠م، ودعمت نفوذ الجاليات الشيعية في غـرب وجنوب إفريقيـا لتسيطر وهـذه الجاليات تسيطـر على ٦٠٪ مـن الاقتصاد في ساحـل العاج، وعلى ٨٠٪ من شـركات جمع وتصدير الكاكاو، وعلى ٨٠٪ من حجم تجارة الماس في سيراليون.

أما بالنسبة للعلاقات الإيرانية - التركية فإن حجم التبادل التجاري بـين البلدين بلغ ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢م، وتطمح الدولتان إلى زيادة هذا التبادل إلى ٣٠ ملياراً في غضون عامين، حيث تستورد تركيا حوالي ٩٥٪ من احتياجاتها من الغاز من طهران، وتعتبر إيران ثاني أكبر مزود لتركيـا من هـذه السلعة، كما تعمل في إيران حاليـا أكثر من ١٠٠ شركة تركيـة، وظلت تركيا البوابة الاقتصادية الرئيسيـة لإيران طيلة سنوات الحصار الاقتصادي.

المشـروع الإيـراني لا يعرف التوقـف، وطهران لا تنظـر إلى العرب علـى أنهم جيرانها ولا تؤمن بسياسة حُسن الجوار، وقد توظف مكاسب الاتفاق النووي ورفع الحظر الاقتصادي لزيادة القلائل في المنطقة وهذا ما يجب أن يتحسب له العرب في المرحلة القادمة ●

*مدير التحرير

# شركة كاب القابضة

**تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.**

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

**WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER**


شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية


KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

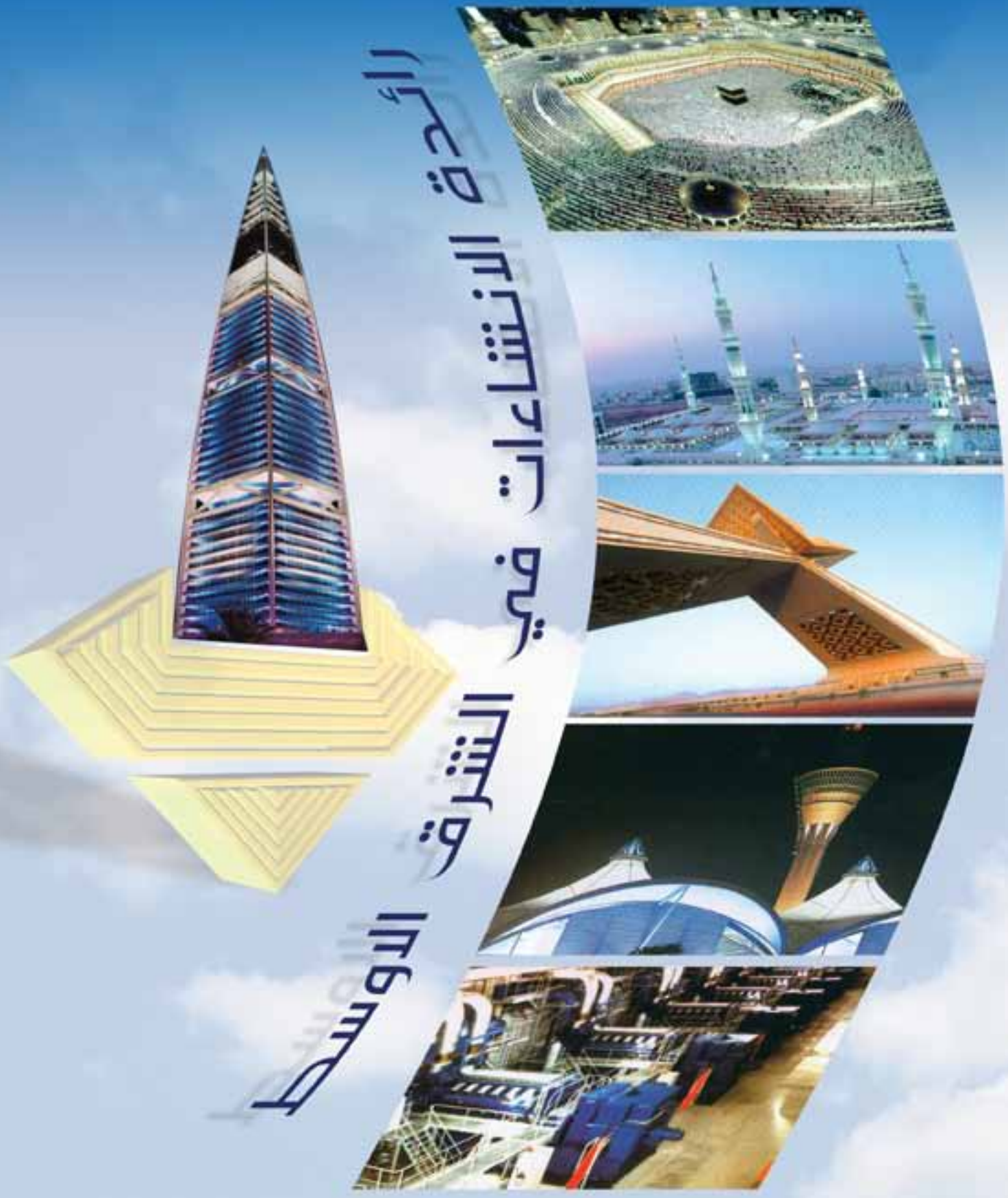


مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP

# آراء
حول الخليج

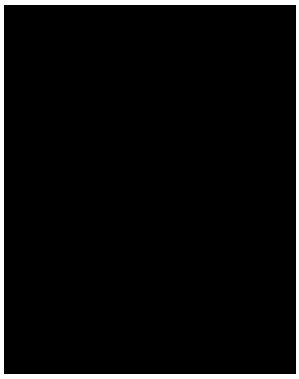

معالي إياد مدني لـ (آراء حول الخليج):

## ■ منظمة التعاون الإسلامي تشكل وحدة لفك النزاعات قبل وقوعها

## ■ اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية وتوظيفها لخدمة أجندتها

---

## دول الخليج الأولى عالمياً في الانفاق العسكري وإيران تمتلك أكبر ترسانة بالستية

## إيران تخطط أن تكون ثاني أكبر منتج نفطي في العالم 2018

ملف العدد:

# إيران والخليج.. صراع أم جوار؟

تركيا لم تعارض الاتفاق الإيراني لأنها تبني مفاعلاتها

طهران عرضت على الغرب 50 مشروعاً نفطياً بـ185 ملياراً

حركة الصابرين رأس حربة إيرانية لنشر التشيع في فلسطين